





خداوند عالم

۱۰۰۰

سفر (م) سج عری
۶۵

باب ما يقضى الوضوء في ما لا ينفقه باب المستباحة باب ما يحرم الوضوء وما لا يجوز باب التيمم
باب الحكيم مع فيه باب الحكيم مع في التوب باب الكفا في التوبة باب الادان باب الادان باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب
باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب
باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب باب الحكيم مع في التوب

1001

Ant. El. Kütüphanesi	
Kayn. No.	1001
Tasnif No.	

قد شرفنا هذه الشريعة
 العبد المذنب المذنب
 مصطفى بن الحسين الواعظ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١١٠٠

مكتبة
 دار
 الكتب
 القاهرة

١٠٠

كتاب فوائد

من كتب العلامة
 محمد كزاده

الظهيرية تاليف الشيخ الامام

العالم العلامة محمد بن احمد بن عمر

النخاري تغدو الله برحمته

ورضوانه وصلى الله

على سيدنا محمد

واله وصحبه

والم

الكتاب الذي وضعه
 العلامة محمد بن احمد بن عمر
 في شهر ربيع الثاني سنة ١١٠٠

العبد المذنب المذنب
 كفاة الله تعالى يوم لا عطف



١٠٠٢

Ahi Ef. Kütüphanesi	
Kayı No.	1002
Tasvili No.	

١٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني وعليه اعتمادي
 حامدا لله علي بلوغ نعمائه وسبوح الاله جدا احوي به شتاتي واتخذته متعرجا الى نجاتي
 ومصليا علي محمد سيد البشر والبدر المنور في المحشر ملاة اوجر بها خفضا وسعة في حياتي
 واحوزا منا ودعة بعد وفاي وعليه واصحابه واودا به الباذلين منهم في قمع اعدايد
وبعد يقول الفقيه الضعيف ابو بكر محمد بن احمد بن عمر بصره الله بعيرب نفسه وجعل
 يومه خيرا من امسه قد التمس مني نفر من العلما الذين فازوا بضر وب من العلوم خفي صاروا
 كالبدور من النجوم ان اجمع لهم فوايد الجاهع الصغير المصدر الامام الكبير الكرم الشهيد
 حسام الدين شمس الاسلام والمسلمين قدوة الفرقيين مفتي الخافقين عمر بن عبد العزيز
 تغداه الله بغير من وبله ورحم ذويه من قومه وحسن حوله ميباهما استبهم من نبياتها
 موضعا ما استعجم من معانيها منطوية علي الاي المشوه والاختبار المرويه والاشارة
 الماثورة والمقايدس المجلوه وكنت في التنادي عنه والتجاني زمانا اذ كنت عنده منجما
 وبضا عتي في العلم منجاه فلما رايت منهم الالجاب لم اجد بدا من الاسعاف فخرجت علي
 مرادهم في اطلاب مرقادهم واضعاهما مواضع النقب والانا مجامع الشرب حتي تجلت
 كالابرز لذوي التبيين وما تو فيتي الاله العز بنور **وقول** رحمه الله معانيها اجمع
 ومصدره بالجر تكسر الحاء والمعني والتعري المقصود من الكلام **وقول** رحمه الله وعي مبانيها
 اي حفظ ومصدره الوعي والعيه ومنه اسمعوا وعوا والمباني جمع مبني والفتوي القوة
 من الفتى وهو الشاب والافتاس الدواب خلاف اسان جمع فتى مثل يتيم وايتمام سميت
 الفتوي لانها قوة للمفتي والفتا لغة فيها وتفاوتوا الي الفقيه ترافعوا اليه من الفتيا
 والفتا الاحكام لغة ولذا سمي الفتا حكا قال ابو ديب وعليها مسرودتان قضاها دار
 اوصنع السوايح تتبع مسرودتان من الرد وهو نسخ الدرر ورجل صنع اذا كان يحسن
 الاعمال ويجيدها والمرأة صناع وتبع اسم ملك اليمن وجمعه تتابع وهو بيان ههنا
 وعليه بكسر العين جمع علي كصبيته وفتية **وقول** رحمه الله لا مفرع لصفاتها مفرع
 موضع الفرع وهو الدق ومنه قرع الباب والصفاة حجارة ملسا يقال في المثل ما تترك
 صفاته يضرب مثلا للخيال ومعناه لا يوجد لهذه الصفات موضع يدق حتي ينكسر
 واصله ان الانسان اذا اراد ان يكسر الحجر يطلب موضع فيه صدع او ذواوه ليضربه بشي

حتى

في الفتوى والقضا

الكنية
 والاسم
 واللقب

حتى ينكسر وما نحن بصدد مجاز واستعارة عن مثابة المعني اي هذا المعني في المثاله
 والقوة بلغ مبلغا لا يمكن نقضه وابطاله **وقول** رحمه الله لا مغز لقناتها المغز جمع مغز
 الغمز وهو العجم قال الشاعر وكنت اذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما والقنات
 الرمح وجمع قنات وقنا وقنا وقني واصل هذا ان الانسان اذا اراد ان يشترى عجمها
 باسائه ليسين صلابتها من رخاوتها يقول ليس لهذه القنات موضع يوثق فيه الانسان
 بالعجم وهذا ايضا استعارة عما ذكرنا من مثابة المعني والكنية فعله من النكت وهو
 ان يضرب الارض بقضيب فيوثر فيها فالكنية كالنقطة وهي اثر الشئ والمراد بها ههنا
 المعني الموثق في اثاره الظن بالمدعى والزوايا جمع زاوية واراد بها ههنا الشواذ من
 الروايات والله اعلم **باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض** التتضمن متي
 اضيف الي الاجسام يراد بها ابطال تاليفها ومتي اضيف الي غيرها يراد به اخراجه
 واخلاؤه عما هو المطلوب منه والوضوء يقع الواو ما يتوضا به وكذلك يقال توضأت وضوا
 بالفتح اسم وضع موضع المصدر وما التوضوء بالضم فلا يستعمل في التوضوء وقد يقال وضو
 الانسان يوضو وضاة ووضو بالضم اذ احسن فهو وضو هكذا قال الازهرى قال المبرد
 حله من المصادر رجاء علي فقول بفتح الف الطهور والوضوء والقبول والوزوع وهو الاغلا
 والولوع قال الشيخ الفقيه الامام الزاهد الحاج ابو الفضل ابو بكر بن محمد بن علي ابن
 الفضل الزرخري رحمه الله اعلم ان محمد بن الحسن رحمه الله انما قال في اوائل المسائل
 محمد عن يعقوب بن عيسى ابي حنيفة رحمه الله ولم يقل عن ابي يوسف رحمه الله لما بينهما من
 الخشونة فسماه وما كناه لان الكنية للكرامة والاسم للعلامة والدليل ان النبي عليه
 السلام كانت كنيته ابا القاسم وكان ذكره به احسن من ذكره محمد بدليل قوله تبارك
 وتعالى لا تجعلوا دعا الرسول بينكم كدعا بعضكم بعضا يعني اذا خاطبتموه فلا تقولوا
 له يا محمد ويا احمد ولكن قولوا يا ابا القاسم فان قيل قول الله تبارك وتعالى ثبت يدي
 ابي لهب فذكره بالكنية وايضا كرامة لابي لهب لعنه الله قيل له ليست كرامة لابي لهب
 كرامة وانما لم يذكره باسم العلامة لان اسمه عبد العزي والعزي اسم الصم
 والله تعالى يعلم ان عبد الله لا عبد العزي والله تعالى لا يقول الاما هو حق
 فلهذا كناه ولا سماه فان قيل عبد العزي من قبيل الاعلام والمعني غير منظور



الحمد لله
 اعاد محمد
 ان بعد
 في المسائل

اليه في الاعلام الاتري ان الزيادة غير منظور اليها في زيد قيل له الواضع في ابتداء
تعليق ذلك العلم على صاحبه لم تخل عن نوع التفات الى المعنى ومن ثم يسون ابناهم
ويكنونهم ويلقبونهم باسم لها معان مستحسنة قبل العملية وهم يتناولون بذلك
وقيل لا عراي ما بال العري سميت اولادها اسدا ونمرا وكلها وعبيدها مباركا وسالما
ومقبلا فقال لانها سميت اولادها لاعداها وعبيدها لانفسها وسبب الخشونة
والنفرة ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في اول السير الكبير وقيل لم تكن
بينها خشونة وانما سماه وما كناه لان ابا يوسف كان يعقب ابا حنيفة رحمه الله
في العلم ولكن هذا لا يستقيم لغة فكان النعمان على ما سرده الاسمان رحمه الله
وانما سماه الجامع الصغير لان الصغير على وزن الفعيل والفعيل ياتي بمعان احدها
بمعنى فاعل كقدير وعليم والثاني بمعنى مفعول كنجح والثالث بمعنى مفعول
الحشوك الميم والرابع بمعنى مفعول بتشديد الحشو كاذن قال الشاعر شرع علي امر
الورود ميزره ليل او ما نادى ادين المذرة اي مودنها فسماه صغيرا المعنى انه
مصغر اعناق الرجال لانهم يقولون لما قرأوا الكتب استغنيانا عن هذا الكتاب لان
مسائله مذكورة في الكتب فاذا لم يقرأوه ربما سئلوا عن مسألة هي من خواص الكتاب
بحارون ويتخطون فيها فيذلون ويصغرون فانما سماه به لهذا قال نجم الدين النسي
رحمه الله الفلاس بالخريك التي لنفسه وهو اسم بالسكون المصدر من جرح ضرب و ذكر الهمزة
ما خرج من اللقن ملء الفم او دونه فليس بقي فاذا غلب فهو القبي قال ابو العباس والمتنقش
يقولون بالقلس مفتوح اللام وهو لحن وقال بعضهم اسم القليل وبعضهم قالوا اسم الكثير
فعلي هذا لا يستقيم احتجاج زفر رحمه الله بالحديث والقبي ملء الفم ناقض عندنا لما
روي عن النبي عليه السلام انه قال لفاطمة بنت ابي جحيش حين سألته عن دم الاحياء
فقال تؤمن لكل صلاة فانه دم عرق منقطع وفي رواية قال انه دم عرق قد انجز امر
به الوضوء بين العلة وهي انجاز الدم فيردود الحكم معه والخلاف في الفصلين واحصوا قال
عليه السلام من قا اورع الحديث الى اخره وجه التمسك به من وجهين احدهما
ان النبي عليه السلام امر بالوضوء والانصراف عن قبي القبي والرعاف وهذه مظلة
الانتقاض لان التوضوء والانصراف من الافعال المداوية للصلاة بدليل انها

هذا هو الكتاب
والجامع الصغير

إذا وجد أمن غير ضرورة وحاجة يفسد بها الصلاة فنقول لولا انتقاض الطهارة
به لكان التوضوء والانصراف من غير ضرورة وحاجة فيكون الامر بها امرا بافاد
الصلاة ولا يظن به ذلك والوجه الثاني في التمسك به انه امر بالامر مقتضاه
الوجوب لان الامر فعل متعدي لازمه ولا وجود للمتعمدين الا ان يثبت لازمه كالسر
لا يتحقق دون الاكثار فقتضية الامر لغة ان لا يثبت الا بالايثار الا ان ذلك
لو ثبت بالامر نفسه لسقط الاختيار من المأمور اصله والمأمور عندنا ضرب
من الاختيار فنقل حكم الوجود الى الوجوب حقا او ذابا لامر لا يتوقف على اختيار
المأمور صيانة واخترازا عن الجبر **وقوله** رحمه الله فلان الحدث اسم للخارج النجس وانما
كان كذلك لان الحدث اسم لمجرد الحادث الا انه تغير في الشرع اليه كونه حاد ثلثا حرا
بوصف كونه نجسا اما الخروج فلفظه عليه السلام الوضوء مما ينجس واما كونه نجسا
فلان الخارج اذا كان طاهرا فلان الخارج اذا كان طاهرا كالبزاق والمخاط لا تنتقض
به الطهارة ولان الحكم اما ان كان متعلقا بالنجس او بالخارج او بهما جميعا لا يسل
الي الاول لان النجس لا يفارق ولا يباينه فلو كان الانتقاض متعلقا به لكان الانتقاض
منتقضا الطهارة في عموم احواله ولا يجوز ان يكون متعلقا بهما لان الانسان اذا طهر
في السرة فخرجت منه القذرة انتقضت به الطهارة والنجس معروف فاذا انتقض الوجوه
تعين الثالث فان قيل لم لا يتعلق الانتقاض بالخارج بوصف التعيين قيل له لان
الانتقاض لو تعلق بالخارج بوصف التعيين يكون الخارج بوصف التعيين اشد
تغلظا وقذارة في وصف النجاسة لانه لولا اختصاصه بوصف التغلظ يلزم استواء
الخارجين في انتقاض الوضوء بهما وعدم الانتقاض والخارج بوصف التعيين لا
يختص بوصف التغلظ لاستواءهما في نجس الثوب باصابتها **وقوله** رحمه الله في
وجه قول الشافعي ان النبي عليه السلام قال لم يتوضأ التمسك بهذا النص انما يتم
لخاتمته وهو ما روي انه قيل له الانتوضا وضوءك للصلاة قال هكذا الوضوء من
القبي ذكر القبي بالالف واللام ينصرف الى الجنس ويفيد الاستغراق ولا يقال
انما ينصرف الى الجنس اذا لم يكن هناك معهود هنا قيل له الحديث محمول على ما يلزم
منه حكم المسئلة ونحن نقول ان ذلك كان اقل من ملء الفم لان الفم ملء الفم نتيجة

كثرة الاكل وكان رسول الله عليه السلام عن ذلك بمخافة **وقوله** رحمه الله ان غسل غير موضع
 النجاسة غير معقول المعنى معناه انه امر عرف بخلاف القياس لانه لا نجاسة على
 اعضائه حقيقة والحكمة المعقولة من الغسل التطهيري والتنظيف فكان وجوب
 تطهير الظاهر على خلاف القياس فلا يتعدى قلنا لا كذلك بل انه معقول المعنى
 لان النجاسة اذا اصابته المخرج يجب غسل ذلك المخرج تطهيرا له لان القيام من بين
 يدي من هو واجب التعظيم مستصحب لما يستتقذر منه اشارة في الادب واذا وجب
 غسل المخرج وجب غسل الباقي لازالة النجاسة لكن لا يغسل بعض البدن دون البعض
 محل بالزينة كغسل بعض الثوب الوسخ والترين والتحنن فهذا المعنى يقتضي وجوب
 غسل كل البدن الا ان الشرع اكتفى بغسل هذه الاعضاء تيسيرا ودفع المخرج بهذا الطريق
 وجب غسل الاعضاء الاربعة في الخارج من السيلين والحديث الذي عسك به
 زفر قد اسلفنا الجواب **وقوله** رحمه الله كالحكمي اراد به النوم والجنون والاعما
 وفي النوم طريقتان لا صحابنا رحمهم الله احدها ان عينه حدث بالحدث المروي
 فيه ولان كونه طاهرا ثابت بيقين فلا نال اليقين لا ييقين مثله وخروج شيء
 منه ليس بيقين فعرفنا ان عينه حدث والثاني ان عينه ليس بحدث لانه
 اقيم مقام الحدث لمكان الافضا بالاسترخاء على ما قال عليه السلام العيان
 وكما السنة اذا قامت العيان استطلق الوكا وكان ابو موسى الاشعري رضي
 الله عنه يقول لا ينتقض الوضوء بالنوم مضطجعا حتى يعلم بخروج شيء منه فكان
 اذا نام اجلس عنده من يحفظه فاذا انتبه سألته فان اخبره بظهور شيء منه
 اعاد الوضوء وانما كان ملء الغم ناقضا وما دونه ليس بناقض لان الغم محال تجاذبه
 دليلا ان احدها يقتضي كونه باطنا وذلك ثابت بالحكم والحقيقة اما الاول
 فان الصائم اذا استجافاه حتى قطا يرفى ثلج او ما شبهه ثم مجه من ساعته لا يفسد
 صومه واما الثاني فان الصائم اذا ابلغ ريقه لا يفسد صومه والحقيقة تقتضي
 ذلك فان الانسان اذا اغفر فاه يظهر واذا كظم فاه يبطن فوفراه على الدليلين
 حكمهما فقلنا اذا اكثر نقض واذا اقل لم ينقض والفاصل بين القليل والكثير يختلف
 فيه روي عن الحسن رحمه الله انه قال اذا كان محال يمكنه التكلم فهو قليل والا

فهو

قوله عليه السلام
 العيان وكما
 ان

انما اصل النسيب
 والكثير

فهو كثير وهو اختيار شمس الائمة ابي محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني رحمه الله وما
 ذكر في الكتاب فهو اختيار ابي علي الوفاق رحمه الله ومن الناس من ابي التقدير فيه
 ان ذلك معكول الى راي البتلي به ان استكثره كان كثيرا والا فهو قليل وهذا شبه
 بقوله ابي حنيفة وبعض ما يخيل يقدر ان الكثير يكثر من نصف الغم **وقوله** رحمه الله
 ان اتحد السبب جمع والا فلا لان اتحاد السبب مظنة اتحاد الحكم ولهذا قيل ان
 الانسان اذا اخرج النساء اجر حات ومات منها قبل ان تخلص البرء والاند ما لا يتحد
 الموجب وميت تخلص البرء يختلف الموجب كذلك ههنا اذا تخلص لسكون عن الهيجان اختلف
 السبب فيختلف السبب فيمنع الضم والجمع **وقوله** رحمه الله اذا اتحد المجلس جمع والا
 فلا لان اتحاد المجلس مظنة ما يحتوي عليه المجلس وهذا ظاهر عندنا اصل اتحاد
 التلاوات عند اتحاد المجلس وتعدد ما عند تعدد المجلس والغثي والغثيان تنفر
 النفس عن الشيء من حد ضرب وغثي الوادي اذا روي الغثا وهو ما يحمله السيل
 فكان النفس اذا انفردت عن شيء رقت بما فيها وانما لم يكن القليل حدثا لانه في معدن
 ومطابته والشيء مادام في معدنه لا يعطي حكم النجاسة كصفة حال محض مادما
 فاستصحابها المصلي في صلاته لا تفسد صلاته وبمثله لو استصحب قارورة
 ملء من البول قد سد صمامها لا تجوز الصلاة لانه ليس في معدنه ومطابته ويبان انه
 في معدنه ومطابته ان تحت كل جلدة دما ووطوبة فاذا انشقت الجلدة كانت النجاسة
 باذنية لا خارجه فلم تنتقض الطهارة وهذا وقع النقصي عن البول فاذا اظهر عن الاطيل
 حيث تنتقض به الطهارة لانه ليس في معدنه ومطابته فافترقنا على ان نقول ان
 القياس يقتضي ان لا يكون الغلس باقتضائه انتقاض الطهارة تتعلق بالخروج لا
 بالخروج والغثي مخرج وليس بخارج فان من طبع الاشياء السببية انها لا تفسد الخروج
 الا بدفع دفعها او جاذب جذبها فهو كالدماغ اظهر على راس المخرج فمسهو لكن تركنا
 القياس عند انقلا الغم بالاثلا فبقي مادونه على اصل القياس ولان في القليل منه
 بلوي فان من ملا معدنه من الطعام اذ اركع في الصلاة يعلو شيء منه الى حلقه
 فجعل القليل عفوا ولهذا اذا اجتثي لا ينتقض وضوءه وهو لا يخلو عن قليل شيء
 وكذلك خبث راحه وبه فارق الخارج من السيل فان الفسا جعل حدثا ومنهنا

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

في الخارج النجس مروي عن عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عن عثمان بن عفان
 مدني عن ابي جابر الجعفي عن عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين

في الخارج النجس مروي عن عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عن عثمان بن عفان
 وعبد الله بن مسعود وبن عباس وبن عمر وابي الدرداء واثربان واختلف في النجاس
 والعاشري زيد بن ثابت وابي موسى الاشعري رضوان الله عليهم اجمعين ولذا
 بلغا قيل انما اجاب ابي يوسف رحمه الله فيما يعلو من جوف وها فيما ينحدر من
 راسه وقيل الصحيح ان الخلاف فيما يعلو من الجوف وجه قول ابي يوسف رحمه
 الله ان المبلغ يعلو من المعدة وهي معدن الاقدار والنجاس وظاهر ما ذكرنا
 من العمومات تقتضي بانتقاض الطهارة بخروجه **وقوله** رحمه الله في الكتاب لا
 يحقل النجاسة للزحمة قيل الصحيح للزحمة فان مصدر الزح الثاني دون الاول
 قال رضي الله عنه سمعت والدي رحمه الله يقول كنت ادرس هذه المسئلة
 علي فقيه فلما انتهيت الي هذا المعني اعترض من الفقيه وقال هذا ينتقض
 ببلغ يقع في النجاسة يرفع حكمه نجاسته قال قلت لارادة لهذه المسئلة فمنع
 وبعد التسليم فالفرق بينهما ان المبلغ ما دام في الباطن نزدا تخانت ما تبين
 في الوجه الثاني فيزداد لزجه فاذا انفصل عن الباطن تقل تخانت فيقل
 لزجه واذا قل لزجه ازدادت رفته فلزجه جاز ان يقبل النجاسة بخلاف
 ما اذا كان في باطنه والوجه الثاني ما ذكره شمس الائمة السرخسي ان المبلغ
 بزاق والبراق طاهر ومعني هذا ان الرطوبة في اعلا الخلق ترق فتكون
 بزاقا وفي اسفله تتخثر فتكون بلغا وبهذا تبين ان خروجه ليس من
 المعدة بل من اسفل الخلق وهو ليس موضع النجاسة وكان المبلغ من النجاسة
 وهي طاهرة علي ما روي من نسوية النبي عليه السلام بينها وبين الماء الذي
 في ركوة عمار وكان الطحاوي رحمه الله يميل الي قول ابي يوسف رحمه الله حتي
 روي عنه ان يكره للانسان ان ياخذ المبلغ بطرف ردايه ويصلي معه وان
 قاطعا او ما اشبهه تحت طابا لمبلغ ان كانت الغلبة للطعام وكان حاله انفق
 الطعام بنفسه كان ملأه الفم نقض وضوء وان كانت الغلبة للبلغم علي هذا
 الوجه فهو علي الخلاف وان اكل طعاما ثم قام من ساعته خالصا ان كان
 ملأ الفم كان ناقضا لانه ما رخصا وهو نجاسة غليظة في اجم الروايتين

كذا

كذا ذكره شمس الائمة الطحاوي وان قادم ان كان علقا لا ينقض وضوءه حتي يلا الفم
 اذا ارتقي من الجوف لا ختم ان صغرا انجد او سودا العقد او بلغ احترق وان
 انحد من الراس ان كان علقا لا ينقض وان كان سايلا وهو منحد رنقض وان
 كان مرتقيا فكذلك عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان لم يكن ملأ الفم وعلي قول محمد
 رحمه الله لا ينقض ما لم يكن ملأ الفم وعلي قول ابي يوسف رحمه الله مضطرب عن
 ابي يوسف رحمه الله اذا برق الرجل ان اصغلم ينقض وان احمر نقض قال الفقيه
 ابر جعفر ولا نعمل بهذا ولكن ننظر الي غلبة الصغرة نقطة قشفت فسال منها
 ما او غيره قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله النقطة بكسر النون وفتحها الفتان
 وهي قرحة ممتلئة حان قشرها يقال انقط فلان اي امتلا غصبا قشفت اي انزل
 قشرها وهو من مصاد والاصابة والسيلان الاخذار عن راس الجرح ومن الناس من
 قال الاخذار ليس بشرط لكن الدم اذا صار اعلاما من راس الجرح تنقض به الطهارة
 وهو مروي عن محمد رحمه الله الا ان هذا الايكاد يعم لاجتماعا علي ان من خزر
 نفسه بآبرة وظهر الدم لا تنقض به الطهارة ولا شك ان الخارج ههنا اعلي من
 راس الجرح كذا قال شمس الائمة السرخسي في ظاهر الرواية سوي بين القيح والقند
 والماء والدم وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اول افعال اخرج ما صافا لا ينقض
 الطهارة **وجه** ظاهر الرواية ان هذه كلها الوان الدم الا ان اللون لا يصلح للدم
 الحمر قبل النضج فاذا نضج يصير قيحا او صديدا واذا تم النضج يصير ما صافا وقيل
 بل يكون ما في الاصل ومثلي لم يكن سايلا حتي لم يكن حدثا بل يكون نجسا وروي عن
 محمد رحمه الله انه نجس وما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف خاصة فان اخذ ذلك
 بقطنة والقي في الماء لا ينتجس الماء عند ابي يوسف وعكاذكر الكرخي في كتابه يعرف
 مشايخنا اخذوا بقول محمد رحمه الله احتياطا وبعضهم اخذوا بقول ابي يوسف
 رفقيا بالناس واذا خرج من اذنه قيح او صديد ينظر ان توجع عند خروجه
 نقض والا فلا دابة سقطت عن راس الجرح لا تنقض وان خرجت من الدبر
 تنقض وعلي قياس هذه المسئلة مستحسن المشايخ في العرق المديني اذا خرج من
 عضو انسان ان لا ينقض والماء الذي يسيل منه هل ينقض قال رضي الله عنه كان في اليد

رحمه الله يقول لا ينقض فذلك الماء الذي يسيل منه بالطنين الاولي وعند غيره ينقض
وقوله رحمه الله بان النجس ما عليها وذلك قليل غير ان القليل حدث في السيلين لوجوب
السيلان وليس يحدث في الجراحات لعدمه فان قيل فقد قال فيما تقدم ان القليل
اذا لم يكن حدثا لا يكون نجسا وقد قال بنجاسة ما عليها ههنا كيف يستقيم الاول والاخر
قيل له لعله ذكره على قول محمد بن علي ما حكاه آنفا وكان شمس الائمة السرخسي رحمه الله
يعبر هذه العبارة اخرى ويقول ان البلة ههنا خرجت رأكبة ولو خرجت ماشية انقضت
من الجرح لم تنقض وان خرجت من الدبر تنقض فذلك اذا خرجت رأكبة والمقصود ان
صار مسلكا ههنا مسلكا واحدا اختلف الناس في هذا ان المراد بالمسلكين مسلكت البول
والخبيض ام مسلكت الخبيض والغائط منهم من قال المراد به مسلكت البول والخبيض وهكذا
ذكر الطحاوي رحمه الله في جنائزته ومنهم من يقول اراد به مسلكت الخبيض والغائط وفيه
التعليل اشارة الى ذلك لان قال يحتمل ان الزج خرجت من دبرها لا من قبلها قال
رضي الله سمعت والدي رحمه الله يقول في هذا الموضوع مسلة عجبية وهي ان المطلقة
بالثلاث اذا كانت مفضاة وقد تزوجت بزوج اخر ودخل بها الزوج الثاني لا تحل علي
زوجها الاول ما لم تحبل لاحتمال ان الوطئ وقع في دبرها لا في قبلها فاذا احبلت علمنا
ان الوطئ وقع في قبلها وهذا اشارة الى ما قلناه انفا واعلم **باب**
الاستحاضة اعلم بان الاستحاضة لا تثبت الا باستمرار الدم بمصفة الاستيعاب وقت
صلاة كما لا حية لو سال الدم في وقت صلاة فتوضأت وصدت ثم خرج الوقت
ودخل وقت صلاة اخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع الى اخر الوقت توضأت واعادت
الصلاة وان لم ينقطع الدم في وقت الصلاة الاخرى جازت تلك الصلاة لعدم الاستيعاب
في الفصل الاول ووجوده في الفصل الثاني وانما شرطنا الاستيعاب اعتبارا لظرف
الثبوت بطرف السقوط فان المستحاضة اذا انقطع دمها وقت صلاة كما لا يخرج
من ان تكون مستحاضة وان انقطع دمها اقل من ذلك لا يخرج من ان تكون مستحاضة
وكذا هذا في حق من به رعا فدايم او فقطار بول وذكر الجوهري استحاضت المرأة
لذا استمر بها الدم بعد ايامها قال الشافعي المستحاضة تتوضأ لكل صلاة فكتوبة
لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة فان قيل كيف يستفاد وجوب

التوضؤ

التوضؤ لكل صلاة مكتوبة بهذا الحديث قيل له لان النبي عليه السلام قال للمستحاضة تتوضأ
وقوله تتوضأ وضع اخبارا عن فعل التوضؤ في الحال او المستقبل فيعذر ذلك التقريب
من وجهين احدهما ان اخبار صاحب الرسالة يجب ان يكون صدقا وحقا فيجب ان يكون
المخبر به موجودا ولا كذلك الا بالوجوب فيكون مقتضاها وجوب التوضؤ لكل صلاة
الا انه امتنع وجوب لكل صلاة هي فافله باجماع بيننا فيجب لكل صلاة هي مكتوبة
علما قلنا والوجه الثاني ان قوله عليه السلام تتوضأ لما كانت واجبة كان ما شرع وسيلة
اليها واجبا فكان هذا الجواب الوضوء المكتوبة دون النافلة قال الشيخ الامام الاجل الامام
بدر الدين الزركشي رحمه الله في الجامع الصغير عند الشافعي المستحاضة اذا توضأت للمكتوبة
انما يجزئها اذا التوافل قبل المكتوبة اما بعد ادا المكتوبة فلا وهذا ظاهر لان
طهارتها طهارة ضرورية يحكم ببقائها قبل اداها ولا يحكم ببقائها بعده وذكر شمس الائمة
ابوبكر محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير انه يجوز ادا التوافل
بعد الفراغ من ادا المكتوبة وروي ابو حنيفة رحمه الله مفسرا عن النبي عليه السلام
لوقت كل صلاة وهو المراد بالاول فان اللام تستعار للوقت قال الله تعالى طهروا
لذلك الشمس اي وقت دلوكها قال الله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي اظهار عدتهن
قال الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي رحمه الله المراد بالصلاة
المذكورة في الحديث الوقت فان الصلاة تذكر ويراد بها الوقت وذلك بالكتاب والسنن
ومتعارف الناس اما الكتاب فقوله تبارك وتعالى يخلف من بعدهم خلف اضاعوا
الصلاة اي اوقات الصلوات والسنة ما روي عن النبي عليه السلام انه قال جعلت
لي الارض مسجدا وطهورا اي ادركتني الصلاة يتممت وصليت واراد بذلك وقت الصلاة
لانفس الصلاة لان الصلاة فعله وفعله لا يدركه وقال عليه السلام لا سامة ابن زيد
الصلاة اما مك اي وقت الصلاة لان فعله وفعله لا يسبقه وكذلك قال في مبتذل
الكلام انيك صلاة الظهر اي وقت صلاة الظهر فجعلنا الصلاة المذكورة في الحديث على
الوقت بخلافه عن التعارض وتوفيقا بين الحديثين كما دأب اصحابنا في الاحاديث
المتعارضة والذي يوجب ما قلنا امتناع وجوب افراد التوضؤ لكل صلاة **وقوله**
رحمه الله في قوله بان الشرع قدر طهارة المستحاضة بوقت صلاة كما مل فلولا

الانتقاص بدخول الوقت لازدادت المدة فان قيل لولا الانتقاص بالخروج لازدادت
المدة ايضا لانها اذا انقضت قبل طلوع الشمس تبتغي طهارتها الى ان تزول الشمس
فتزداد المدة قيل له علي قول من يقول بان الانتقاص من بايها كان قول زفر
وهو رواية تلامذة ابي عبد الله الحلي اخري عن ابي يوسف وزفر لا يتجوز هذا
الاشكال وعلي ما اختاره الصدر الامام الاجل الشهيد رحمه الله الانتقاص بالخروج
لا غير مذهب له وهو رواية تلامذة الشيخ الامام اسمعيل الزاهد عن زفر لا بد له
من الفرق بينهما والفرق ان ما بعد طلوع الشمس وان كان ثملا لا يمكن ان يجعل
تبع الوقت الظهر حتي يصير من وقت الظهر معني فلا تزداد مدة هذه الرخصة
لان تبع الشيء ما يوجد بعده لا ما يوجد قبله ولهذا سمي التفصيل تبعا لانه يتبع
امه واذا لم يمكن ان يجعل تبعا للظهر تزداد مدة هذه الرخصة علي وقت صلاة
واحدة حقيقة وحكما وكان الخروج مناطا للانتقاص من خلاف ما اذا انقضت قبل
طلوع الشمس لان طهارتها وان كانت تبعا الى ان تزول الشمس تزداد مدة هذه الرخصة
من الوجه الذي قلتم الا ان هذه الزيادة ان وجدت حقيقة باعتبار الوقت لعل
لم توجد حكما لانه امكن ان تجعل ما بعد طلوع الشمس تبعا لما قبل طلوع الشمس
لانه وقت مهمل يتلوه ويتبعه ولا يتقدمه ولا يسبقه وهذا اعلي اصل محمد اظهر
وابين فانه قال في سنة الفجر اذا فاتت وحدها احب الي ان يقتضيهما اذا رفعت
الشمس الي ان تزول ومنه قول ابي يوسف في طهارة المستحاضة لو لم ينتقد
بايها كان تزداد مدة هذه الرخصة التي بينها ظاهر النص **وجب** قولها ما ذكره
شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية رحمه الله احدهما وضو ما الخروج او الدخول
ناقض للطهارة بالاجماع اما عند ابي يوسف رحمه الله فلكون كل واحد منهما ناقضا
واما عند زفر فيكون الدخول ناقضا واما عندهما فلكون الخروج ناقضا فكيفما
كان اتفق هو ان احدهما ناقض واذا كان احدهما ناقضا كان اعتبار الخروج
ناقضا علي التعيين اولي لان الموجب لبقاء الطهارة مع وجود ما ينافيها وينافيها
وهو السيلان القارن او الطاري حاجة صاحب العذر الدائم الي الاداء الا ان
الشرع اقام الوقت مقام الاداء ترفيها وقوسعة الامر علي اصحاب الاعذار اذا الناس

يتفاوتون

يتفاوتون في الاداء لان الادلة تعارضت في ان الاداء في اول الوقت او ليلا في
آخر الوقت فهذا الشخص ربما يتبع دليله لا يدل علي ان الاداء في اول الوقت اولي وربما يتبع
الدليل الاخر مما يعتريه مانع من الاداء في اول الوقت عقيب الفراغ من الوضوء فيحتاج
الي تلخيص الصلاة الي اخر الوقت وربما يوجبها في اول الوقت خوفا من اعتراض العوز
وربما يتحرم للصلاة ثم يسبقه الحدث فلا يمكنه الاداء في اخر الوقت لبعده المسافة بينه
وبين الماء او كان الرجل موسوسا فصلي مرة محتاج الي اعادة طهارتها للموسوس وتقسيا
عن العمدتين بقيت فمس الحاجة الي بقائه هذه الطهارة ولهذا لم يجعل الشارع وقت
الصلاة معيارا لكن جعله فاصلا عليها تليها المكلف من اكتساب ما ذكرنا من المصالح ففتقر
الشرع جعل الوقت قايما مقام الاداء تمكينه من تحصيل ما ذكرنا واذا اقام الوقت مقام
الاداء للحاجة يجب اضافة الانتقاص الي ما يدل علي زوال الحاجة وهو الخروج لانه
ظهر لانقضاء الوقت تاثير في انقضاء الطهارة وهو انقضاء مدة المسح ولم يظهر لدخول
الوقت مثل هذا الثاني وقوله تزداد المدة قلنا نعم لكن بضرورة النص والثابت بضرورة
النص كالثابت بالنص لان الوقت لما قام مقام الاداء لا بد من تقديم الطهارة علي الوقت
ولا كذلك اذا انقضت قبل طلوع الشمس لانه ليس فيه تقديم الطهارة علي ما قام
مقام الاداء والمحققون من مشايخنا قالوا علي قول ابي يوسف لا تنتقض طهارته بالخروج
بل بالخروج اما تنتقض بخروج بلا دخول كما هو قولها وفيما اذا انقضت قبل الزوال
ودخل وقت الظهر نما يحتاج الي الطهارة لاجل الطهر عنده ولكن لان طهارته بالطهارة
ضرورية ولا ضرورة في تقديم الطهارة علي الوقت بهذا الطريقي يعتبر تقديم الطهارة
علي ما ير المواقيت وانما قال في اول الباب ستخاضة توضات لوقت صلاة
اجزاها حتي تدخل وقت صلاة اخري ليميز ما هو المختلف بيننا وبين الشافعي
ولهذا اعقب بقول الكافي والمراد بقوله لوقت الصلاة لاجل وقت الصلاة **ون**
بالتوضوء في وقت مهمل اعني به ما قبل الزوال ولو توضا للصلاة العبد هل له
ان يصلي بذلك الوضوء الطهر الصحيح ان له ذلك لان صلاة العبد ليست بمكتوبة
بالاجماع فلم يكن الوضوء في وقت صلاة مكتوبة فلا ينتقض بالخروج ولو توضا
للظهر وصلي ثم توضا وضوء اخر للعصر قيل انما وضع المسألة في وقت الظهر ليس

انه ليس بين وقت الظهر ووقت العصر وقت ممل في ظاهر الرواية وهذا لان الحسن بن
 زياد روي عن ابي حنيفة انه اذا صار الظل قائما خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر
 وهو الذي تسميه الناس بين الصلاتين ومراعاة من قوله قال بعضهم له ذلك الحسن بن زياد
 لكن في ظاهر الرواية ليس بينهما وقت ممل والمسئلة الاخيرة وهي مسئلة انقطاع الرجعة بنية
 علي ما ذكرنا من الاصل لان التمكن من الرجعة عن لذة التمكن من اداء الصلاة لتعلق كل
 واحد منهما بالوقت **باب ما يجوز به الوضوء وما لا يجوز** السور ما بقي من
 الماء في الاثنا بعد الشرب عنه رحمه الله لان سور الكلب نجس بدلالة الاجماع ومعناه
 ان الاجماع منعقد علي وجوب غسل الاثنا بولوغه ولهذا الاجماع دلالة علي نجاسة
 الماء لان لسان الكلب لم يلاق الاثنا وانما لاق في الماء وورد الشرع بتنجيس الاناء مع ان
 لسان الكلب لم يلاق الاثنا فلان يرد بتنجيس الماء مع ان لسان الكلب لا يلامس
 اولي واحري والنبى عليه السلام كان يشدد في امر الكلاب في الابتداء منعها
 لهم من الاقتناع علي ما روي عن النبي عليه السلام انه قال من اقتنأ كلبا الاثنا
 او صيد نقص من اجره كل يوم قيل وعنه عطية بن عمر عن النبي عليه السلام انه
 قال من اقتنأ كلبا الاثنا او صيد نقص من اجره كل يوم قيل طان قيل يا ابا
 عبد الرحمن انا كنا نسمع قيراطا فقال سمعت اذ ناي ووعاء قلبي والذي لا اله الا
 هو يقول قيراطان وروي عن النبي عليه السلام انه قال لو ان الكلاب امة
 من الامم لامرت بقتلها لكن اقلوا كل اسود بهم والدليل عليه انه قال وغفروا
 الثامنة بالتراب والتعفير ليس بواجب بالاجماع واختلف العلماء رحمهم الله في
 ان الكلب هل هو نجس روي ابن المبارك عن ابي حنيفة ما يدل علي انه طاهر
 فانه قال الكلب اذا خاض في الماء ثم خرج حيا لا يتنجس ولو انتفض واصاب ثوب
 انسان اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة والمروي عنهما انه نجس فان محمد
 رحمه الله قال الكلب ينجس الماء والهره لا تنجسه وعن ابي يوسف انه اذا وقع في
 الماء القليل ينجسه وسور الحمار مشكوك فيه فيجمع بينه وبين التيمم وبها يبدأ
 اجزاه ثم اختلف المشايخ رحمهم الله ان الاشكال في طهارته او في طهوريته
 وبعضهم قالوا انك في طهارته وعانتهم علي انه في طهوريته وهو الصحيح وروي عن

بالمسألة في التمسك بفتاوى الكلب
 لغير الصيد والمأكلية

أقلم العلماء ان الكلب
 نجس العين ام لا

محمد ان سورة طاهر وانما وقع الاشكال في طهوريته وانما ثبت الشك فيه باعتبار
 تعارض الاثرين والقياسين اما تعارض الاثرين فما روي عن النبي عليه السلام انه
 امرنا به بنا دي يوم ظمير الا ان الله ورسوله ينهاكم عن لحوم الحمر الانسية فانه
 رجس والرجس هو النجس كما قال تعالى فانه رجس وعن بن عباس رضي الله عنهما انه
 سئل عن سور الحمار فقال انه يعتلف التبن والقث وهما طاهران فيكون سورة
 طاهرا واما دعا عن القياسين فان من قال بنجاسة سورة اعتبره بلبنها ولبنها نجس
 كذا ذكره شمس الائمة السرخسي ومن قال بطهارته اعتبره بعرقه وهذا ان الحمار
 يربط في الدور والافنية فيشرب من الاواني كالهره فيتحقق فيه معنى البلوي في الضرر
 الا ان هذه الضرورة والبلوي دون الضرورة والبلوي في الهره لان الهره تلج للداخل
 والمضائق دون الحمار فلو انتفت الضرورة اصلا كان سورة نجسا كسور الكلب ولو تحققت
 الضرورة والبلوي من وجه دون وجه فقد استنوي الوجهان لتساوقا فوجب
 المصير اليه ما كان ثابتا وقد كان الثابت شيئين الطهارة في جانب الماء والنجاسة في
 جانب اللعاب وليس احدهما باولي من الاخر فبقي مشكوكا فلا يظهر ما كان نجسا ولا
 ينجس ما كان طاهرا وعن ابي طاهر الدباسي انه قال لا يطلق القول بان سور الحمار
 مشكوك فيه فان شيئا من احكام الله تعالى لا ينطبق اليه شك ولكن محتاط فيه لما
 بينا من تعارض الاثار وتعارض القياسين **باب ما لا اشكال في طهارته قيل**
 معناه لا يتنجس الثوب باصابته لان نجاسته لما كانت مشكوكا فيها يقع الشك في
 تنجس الطاهر لان كل دليل يخرج الماء من صفة الطهورية يخرج منه من صفة الطهارة
 فكان الاشكال في الطهارة والطهورية غير انه لا يحكم بطهارة ما كان نجسا ونجس
 ما كان طاهرا بالشك فيجمع بينه وبين التيمم احتياطا وما روي عن الكرخي رحمه الله
 ان سورة نجس لان لعابه لا يخلو عن قليل الدم في هذا التعليل فظهر لان القليل ليس
 بنجس علي ما ذكرنا فلا يتنجس اللعاب باعتباره وعن ابي حنيفة في عرق الحمار ثلث
 روايات في رواية طاهر وفي رواية نجس نجاسة خفيفة وفي رواية نجس نجاسة
 غليظة وفي نبذ التمر اعتمد ابو حنيفة رحمه الله حديث بن مسعود رضي الله عنه وقد
 ثبت اسناده من طرق اربعة بالفاظ متقاربة اخرها روي عن عمر بن سعيد

عن أبي بصير عن قيس بن الحجاج عن جميل بن جبير عن بن عباس عن بن مسعود انه خرج مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن فقال له عليه السلام امك ما يا ابن مسعود
فقال لا معي نبيذ في اذوة فقال عليه السلام صب علي منه فتوضا رسول الله عليه السلام
وقال هو شراب ظهور والثاني ما ثبت بطريق أبي رافع روي ابو سعيد مولي أبي هاشم
عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي رافع عن ابن مسعود عن النبي عليه السلام انه قال
ليلة الجن امك ما فقال لا فقال امك نبيذ التمر قال نعم فتوضا به والثالث ما ثبت
بطريق أبي وايل روي العباس بن الفضل بن صالح الهاشمي عن الحسين بن عبد الله
المجالي عن محمد بن محمد بن حاتم عن الاعشى عن أبي وايل قال سمعت عبد الله بن مسعود
يقول كنت مع رسول الله عليه السلام ليلة الجن فأتاهم فقرعهم القتران وقال لي في بعض
الليل امك ما يا ابن ام عبد فقلت فقلت لا يا رسول الله الا اذوة فيها نبيذ فقال عليه
السلام ثمرة طيبة وماء ظهور فاخذ وتوضا به والراجح ما ثبت بطريق أبي زيد روي محمد
ابن زكريا عن سليمان بن داود عن شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن
مسعود ان النبي عليه السلام قال له ليلة الجن ما في اذوتك فقال نبيذ فقال ثمرة طيبة
وما ظهور فتوضا بها وصلي فالتخالف مرة بروم الطعن في مسند الحديث وثارة في منته
وطورائتنا وله علي تناويل فيوافق مذهبه اما الاول فقد زعم بعضهم ان اذوة غير مشهور
الرواية وان ابا زيد لا يدرى من هو وضع الي هذا ما زعم انه روي عن علقمة انه قال
لعبد الله بن مسعود هل كنت مع رسول الله عليه السلام ليلة الجن فقال ما كان معه
احد منا واما تناويل الحديث علي ما يوافق مذهبه فانه يحمل النبيذ علي ما نبيذ فيه
تميرات لتجذب ملوحتة وجيب فان اشتقاق النبيذ من النبيذ وهو تناويل سبق
به الاوائل من السلف قال ابو العالبة وقد سئل عن الحديث انهم نبيذ كم هذا
الحديث لا انما هو ما نبيذ فيه تميرات ولا خلاف في امتناع جواز التوضؤ بنبيذ
الزبيب وغيره من الانبذة ما عدا نبيذ التمر وكذلك لا يجوز الاغتسال به من
الجنابة اما الطعن في مسند الحديث فواضح انه لا يجوز الاغتسال في صحة الحديث علي ما
الراوي والاشتهار بالرواية ليس مشروطا في الباب انما ثبوت ذلك في انباء يزيد
وكافة يرجع الي ثلج الفوائد وهو الذين استندنا اليهم رواية الحديث واثبتناه بطريقهم

فقد

فقد ظهرت عندهم وحسنت حالهم فمن ابدى مغرأ بهم بدون سبب ظاهر بسنده اليه
فقد جاء وزجرا الانصاف ونكبي الطريق الاعتراف وما روي عن علقمة لا يكاد يوجب
وهذا في صحة الحديث مع اتفاق العلماء علي الاخذ به والرجوع اليه في اعتبار اعداد احوال
الاستحباب كيف وان ليلة الجن كانت من بين ليلة بمكة وليلة بالمدينة الا ترى الي ما
روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه راي قوما من الزمر فقال ما اشته هو بالذين
رايتهم ليلة الجن وما ذكر من التناويل قلنا هذا التناويل مما ياباه الدليل لابن مسعود
رضي الله عنه قال في جوابه عليهم لا ولو كان معه ما نبيذ فيه تميرات لم يحمل لما قال
في الجواب لا وقوله لا خلاف انه لا يجوز التوضؤ بساير الانبذة قلنا من الناس من قال
يجوز وقاسوا ساير الانبذة علي نبيذ التمر قال الامام الزاهد الصغار رحمه الله في التفرق
ولا يلزم ساير الانبذة حيث لم يجز الوضوء به لان نبيذ التمر مخصوص بالاشربة
القياس والنظر وما كان هذا سبيله فانه لا يقاس عليه غيره لانه كانت علتها مشكورة
في المنع كما في الهرة قال عليه السلام الهرة ليست بخسنة انما هي من الطوائف عليكم
والطوائف والذي قال عليه السلام ثمرة طيبة لا يصلح وصفا لقياس غير وعليه لان
هذا الوصف لا يوجد في غيره وروي نوح بن مريم عن أبي حنيفة انه دجج الي قول
ابي يوسف وانما لقب بالجامع لانه فيما يقال احد الراي عن أبي حنيفة ومن ابي ليلى
والحديث عن الحجاج بن ارطاة ومن كان في زمانه والعاوي عن محمد بن اسحق والتفريد
عن الكلبي وكان مع ذلك عالما بمورد الدنيا واما الاغتسال فقد اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يجوز لانه عرف جواز التوضوء به وانه من دل الحديث ههنا فكيف
يكون من دل الجنابة قال القدروري في كتابه كان اصحابنا يقولون التوضؤ بنبيذ
التمر يجب ان لا يجوز الا مقرونا بالنية كالتيتم لانه بدل عن الماء وما كان بدلا يشترط فيه
قال الامام الزاهد الاستناد الغناوي في فتاويه لا يجوز للمسح علي الخفين الا مقرونا
بالنية لكن للمسح بدلا عن الغسل وذكر محمد في النوادر ان عند أبي حنيفة انما يجوز
الوضؤ بنبيذ التمر اذا كان خفيفا يسيل علي العضو والريق منه ما دام حلوا او
قارصا والوضوء به جائز عنده ايضا واذا طلع اذني طمخه قال الكرخي يجوز الوضوء
به حلوا كان او مراعيا عند أبي حنيفة ومن المشايخ من قال لا يجوز ومنهم من قال ان

كان خلوا وان اشتد فهو نجس علي احدي الرايتين عن ابي حنيفة فلا يجوز الوضوء بسور
الهمزة طاهر لما روي عن عائشة رضي الله عنها انه احدي اليها هريسة فدرعت بها النساء
وقد اكل منها سنود وكن تحزن من ذلك فجعلت عائشة رضي الله عنها تاكل من ذلك
وكانت تزي بذلك ان ذلك طاهر وعن النبي عليه السلام الهمزة ليست بنجاسة انها من
الطوافين عليكم والطوافات وكان يصفي لها الا انها وهذا اتمام الحديث جعلها منزلة لما اليك
من قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون ومنه قول ابراهيم انما الهمزة كبعض اهل البيت
وجه التمسك لقوله عليه السلام الهمزة سبع النبي عليه السلام لم يرد انها سبع حقيقة
لان السبع ما خوذ من السبع وهو القمل وسمي يوم القيمة يوم السبع لانه يوم يقع فيه
القهر علي اعداء الله تعالى فالهمزة علي هذا سبع لقهرها الخشرات ولا نها ذاتنا ب
فكان هذا الاسم حقيقة لها وبعثت عليه السلام لم تكن لبيان الحقائق انما كانت لبيان
الشرايع واذا المتعبدات للحقيقة تجعل مجازا عما هو من لوازم الحقيقة والكلمة من لوازم
الحقيقة لان المكروه ما الاول تركه **وجه** الله ولا حكمه هنا سوى هذا لان المتعلق
بالسباع احكام ثلاثة احدها نجاسة السور كسور سباع البهائم والثاني كراهية في
كسور سباع الطير والثالث حرمة اللحم فنقول نجاسة السور غير مرادة بالاجماع وحرمة
اللحم غير مرادة لانها ثابتة بنهي النبي عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع
وذي مخالب من الطير ولا يقال بل قلتم بان حرمة اللحم ثابتة بما رويتم من الحديث وانما
تكون كذلك اذا كان ذلك اسبقها ورودا لانا نقول اذا ال الامر الي هذا فنقول حرمة
لحم السباع قبل ورود هذا الحديث لا يخلو اما ان كانت ثابتة او لم تكن فان كانت ثابتة
لا تكون مستفادة من هذا الحديث وان لم تكن ثابتة من لوازم كونه سباعا فلا يمكن جعله
مجازا عنها وسور سباع الطير يجب ان يكون نجسا قياسا علي سور سباع البهائم وفي
الاستحسان فرق بينهما لان في سور سباع الطير ضرورة وبلوي لانهما نهوي وينفق
من الهوي فاذا اصابته انية شربت منها ولا يستطاع الامتناع عنه وللضرورة
والبلوي تاتي في تخفيف حكم النجاسة بخلاف سباع البهائم واما سور الفارغة
والحية مما ذكر في الكتاب جواب الاستحسان والقياس ان يكون نجسا باعتبار
ان لحمها نجس الا انا استحسننا واستقطنا اعتبار النجاسة ضرورة التطواف علينا

والمحكي

والمحكي عن الطحاوي في علة كراهة سور الهمزة ان الهمزة تشرب بلسانها ولسانها رطب بلعابها
ولعابها يتخلب من لحمها ولحمها نجس فنعنية هذا ان يكون السور نجسا الا انا استقطنا
باعتبار النجاسة ضرورة التطواف والمحكي عن الكرخي ان عين الهمزة ليست بنجاسة بلعابها
ليس بنجس الا ان عامة ما كولاها نجسة لكن هذا ليس مقطوعا به حتي حكم بنجاسته فثبتت
الكراهة كما في يد الصبي والمستيقظ من نومه وعند ابي حنيفة سور السور ليس بمكروه
بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا علي قياس سور الهمزة يجب ان يكون سور سواكن البيت علي
الاختلاف وبعضهم قالوا كراهة سور سواكن البيت متفق عليها لان ابا يوسف انما يكره
سورها بالنص واما سور الغرس فقد اختلف الروايات عن ابي حنيفة رضي الله عنه في
رواية قال احب الي ان يتوضا بغيره وفي رواية يكره استعماله وفي رواية هو مشكوك وفي
رواية قال هو طاهر وهو الصحيح من مذهبه وهو قراها وانما يكون مكروها لان لحمه مكروه
لما روي خالد بن الوليد والمقداد بن معدى كرب ان النبي عليه السلام نهى عن لحم الخيل
والحمير والبغال ولان لو حل اكل الرمكة تحل اكل ما تولد منها والاجماع ينادي بخلافه
فان للحمار اذا نزع علي رمكة فتجب من الاكل اكله والاعتبار بجانب الام في عامة الحيوانات
كما في الزكاة والاحجية وهذه نكتة حرمها شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده رحمه
وعندها طاهر لان لحمه كالم انة عندها وسور الدجاجة المحللة مكروه وان كانت
محبوسة فسورها طاهر من غير كراهة واختلف المشايخ رحمهم الله في تقيي المحبوسة
قال بعضهم المحبوسة ان تحبس في بيت وتعلق هناك وقال بعضهم هي ان تجعل لها
حفيرة وتجعل رجلاها فيها ورأسها خارج بحيث لا يصل منقارها الي ما تحت رطبها
قال زفر رحمه الله الما المستعمل طاهر وطهور لانه ما واما طهور قال الله تعالى انزلنا
من السماء ماء طهورا وعن علي بن مسعود رضي الله عنهما انها قال في الرجلين اذا كانا
في السفر مع احدهما ماء وليس مع الاخر ما فانه يتوضا الذي معه الماء ثم يجمع الاخر ذلك
الماء فيتوضا به ولان الماء كان طهورا وطهور علي وزان الفعل وكل ما كان علي
وزان الفعل فانه يقتضي التكرار كما لا حول والشرب والقطوع **وجه** قول من
يقول بنجاسته ما روي عن بن عباس رضي الله عنهما ان سبل عن الرجل اذا كان في
السفر ومعه ماء مقدار ما يتوضا به وهو محتاج اليه لشفته قال يتيم وممسك الماء

لحاجته فلو كان الماء المستعمل طاهرا لامر به بالوضوء وامساكه بعده والجنبه اذا اراد
ان يغسل يتوضأ وضوء للصلاة الارجلية وانما اخر غسل رجله لئلا يتنجسا
بما تحذر الماء المستعمل عليهما والعادة جارية بادرقة المياه المستعملة في الاسفار
مع ان الماء في الاسفار اعز الاشياء ولانه لو كان طاهرا لكان ما لا مكان للاشتغال
به ولو كان ما لا مكان له لكانت الادراقة اصناعه وانما منعه عنها غير ان ابا يوسف قال
انه نجس نجاسة خفيفة لان الناس فيه ضرور وقيل بل هو نجس وللضرورة وللبلوي
تأثير في تخفيف حكم النجاسة ومحمد رحمه الله يقول بطهارته استند لا بائنا
اصحاب رسول الله عليه السلام الي وضوء متحسين به فانه روي ان اصحاب
رسول الله عليه السلام يتمسكون به ومن لم يجد شيئا من ذلك اخذ البلل من
كف صاحبه وتمسك به ولو كان نجسا لما فعلوا ذلك اولئکه رسول الله عليه السلام
عن ذلك وما قال زفر رحمه الله من كون الطهور علي وزان الفعول قيل له الفعول
انما يقتضي التكرار اذا كان مشتقا من ثلاث متعدي كما استشهد به من الشواهد
والنظائر واختلفوا في سبب استعمال الماء قال ابو بكر الرازي وجماعة من شيوخ
العراق انما يصير الماء مستعملا عند ابي حنيفة وابي يوسف بازالة الحدث او باقامة
القربة بان يتوضأ المتوضي نا وبالوضوء علي قول محمد رحمه الله انما يصير مستعملا
باقامة القربة لا غير واستندوا بالمحدث المنع في البير لطالب الدلو يخرج
منه طاهرا ولا يصير الماء مستعملا لفقد الشرط وهو اقامة القربة قال القنطري
رحمه الله كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني يقول الصحيح عندي من مذهب اصحابنا
ان ازالة الحدث توجب استعمال الماء ولا معنى لهذا الخلاف اذ لا نص عنهما علي هذا
الوجه والاستدلال بالمحدث المنع في البير لطالب الدلو من ويضعف قال رضي
الله عنه وقد راجعت الفحول في وجه الاستدلال بهذه المسئلة لا ثبات هذا
الاختلاف فجدوا ولم يجدوا ما يثبت به الفواد وتسكن اليه النفس قال الكرخي
ويمكن تخرج تلك المسئلة عن غير اثبات الاختلاف بان يقال ان محمدا رحمه الله
انما يحكم بنجاسة ما البير لكان الضرورة كما قلنا في الجنب والمحدث اذا دخل
يده في الاثا للاعتراف لا يصير الماء مستعملا بخلاف الضرورة ولو اذ دخل رجله

في البير

في البير ولم ينوبه الاستعمال ذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي انه انما يصير مستعملا
عند محمد وذكر شمس الائمة الجواني انه لا يصير مستعملا لان الرجل في البير بمنزلة اليد
في الانية فعلي قول هذا التعليل اذا دخل الرجل في الانا يصير مستعملا وكذلك لو دخل
رأسه او عضو اخر في البير او في الانا يصير مستعملا لعدم الضرورة ثم انما يأخذ حكم
الاستعمال اذا اقبل البدن وما ذكر في الكتاب والطحاوي فذاك قول سفيان الثوري
وابراهيم النخعي وبعض شيوخ بلخ اما مذهبنا فاذا ذكرنا ولهذا قلنا ان من نسي مسح
رأسه فاخذ بطلا من حبيته ومسح به رأسه لا يجوز قال رضي الله عنه وقد سمعت ابا عبد
رحمه الله يقول جنبا نركب احدهما عائق صاحبه فاذا نركب الراكب منها الماء علي
رأسه حتى سال عليه بالحكم بطهارة الراكب دون الركوب وهذا بعض ما قلناه
انما الطاهر اذا غسل شيئا من بدنه سوى اعضا الوضوء قاصدا به اقامة القربة
هل يصير الماء مستعملا تكلم الشافعي فيه وعامة علي انه لا يصير مستعملا وسيل ابي
سليمان عن ما للحنابلة اذا وقع في الماء وقوعا يستبني انه يتفرج ما الاذا غرق وقوع
فيه وبيري عين القطرات طاهرة قال انه ليس شي وقيل ان كان قليلا لا يفسد وان
كان كثيرا يفسد وفي حد الفاصل عن محمد رحمه الله انه كما قال ان كان مثل روك
الابر فهو قليل واقامت القربة انما كانت جمعة في استعمال الماء لان الاستعمال علي
قصد التقرب جمعة في ذلك الماء ثم علي ما روي عن النبي عليه السلام من قرب
طهوره للصلاة يراه واجبا لله تعالى وعليه فضمن فاه بالما خرج من ذنوبه
مع اول قطرة تقع من طهوره فاذا غسل به وجهه غفر له ما خفي اليه عينا
فاذا غسل يديه تساقطت ذنوبه من اطراف انا مله واذا مسح رأسه واذا غس
غفر له ما سمعت به اذنه فاذا غسل قدميه تساقطت ما خطت به قدماه فان
جلس جلس سالما وان قام الي الصلاة فصلي تقبل منه وروي عنه عليه السلام
انه قال من توضأ وهو متوضي كبت له عشر حسنات والتقرب الي الله تعالى شي
يوجب تغير ذلك الشيء ما روي عن عمر رضي الله عنه انه راى غلاما له يسمي سالما
ياكل تمر الصدقات فقال انا اكل من اوساخ الناس اذيت لو تمضمض انسان
بماء اكنت شارب فمر رضي الله عنه بين ان ذلك الماء يتغير حيث شبه تمر الصدقات

متى يأخذ الماء حكم استعمال

باب **التيمم** **والاعلم** **باب** **التيمم** في اللغة المقصد ومنه قول الشاعر وما ادري
 اذا لمحت ارضا اريد الخيالي يميني اي قصدت وفي الشريعة عبارة عن القصيد الي
 الصعيد للتطهير فالاسم شرعي فيه معني اللغة وعن ابي يوسف رحمه الله قال سألت ابا
 حنيفة رضي الله عنه عن كيفية التيمم فقال يضرب يديه على الصعيد ثم يمسح وجهه بكل
 كف الذراع الاخرى وانما يقبل بهما ويدبر لينظر ان التراب هل التصق بيده حتى يزيله
 وعن محمد رحمه الله في الضربة الثانية يمسح بها كفيه وذراعيه وعما منهم على ان المراد به
 ان يضرب باطن كفه وظاهره على الارض **باب** **التيمم** رحمه الله في تعليل زفر رحمه الله بطل
 تيممه بالردة لانه عبادة فيسقط بالكفر فيه بعض الاشكال وهو ان الفعل انما
 يصير عبادة بالنية والنية ليست بشرط عنده في التيمم فكيف يكون عبادة قبل في
 الجواب عنده ان التيمم الذي وقع النزاع في اقتضائه منوي لانه لو لم يكن منويا لاتي
 الاختلاف في تعليل قول زفر ان التيمم طهارة ضرورية لا يجوز للمعبد اليها الا عند
 قيام الاهلية لاداء الصلاة نصرا في تيمم نية الاسلام ثم اسلم لم يجز عندهما وعند
 ابي يوسف يجوز وجه قوله ما ذكر في الكتاب ان شرطه تيممه ان ينوي عبادة لا عبادة
 التي ينوي بها الانسان عند التيمم لا تخلصها ان يشترط كونها عبادة لاحقة لها لا بالها
 او لم يشترط فان لم يشترط وجب ان يجوز التيمم وان اشترط وجب ان يجوز ايضا لان
 تيممه مقروفا بنية الاسلام كتيممه مقروفا بنية الصلاة لان من اراد الاسلام فقد
 اراد الصلاة وما يقوله ان يشترط نية عبادة لاحقة لها لا بطهارة ضرورية
 والاسلام يعمدون الطهارة **باب** **التيمم** نية الاسلام نية للصلاة قلنا لا نسلم وهذا يتبع
 الي اصل وهو ان الشرايع هل هي من الايمان فالمدح عندنا انها ليست من الايمان
 ولهذا قلنا ان الايمان لا يزيد ولا ينقص امام صلى صلاة العيد في مصلي الكوفة قلنا
 او احث رجل خلفه تيمم وبني عند ابي حنيفة وقال لا يتيمم قال شمس لا يمتدحني
 رحمه الله انما وضع محمد المسئلة في جبانة الكوفة لان ما بعد لا يصل اليه الرجل حتى
 يعود الي الصلح واما في ديارنا فالما محيط بالمصلي فلا يتيمم لا ابتداء ولا للبنا لانه لا
 يخاف الغوث واعلم بان التيمم لصلاة العيد لاحاد الناس جائز اذا كان على خوف من
 الغوث وكذلك التيمم لصلاة الجنائز اذ ليس لكل واحد منهما بدل والاصل فيه ما روي

في جوار التيمم لصلاة
 العيد والجنائز

عن

عن النبي عليه السلام انه قال لعمر بن ابي سلمة اذا فحيتك جنازة وانت على غير وضوء فاحذر
 ان تغتسل تيمم وصل عليها فصار هذا الحديث في جوار التيمم لكل ما يخاف فوته لا الى بدل
 وذكر القردوسي رحمه الله لا يجوز التيمم لسجدة التلاوة لانه لا يخاف الغوث وهذا الخلاف فيما كان
 شروع بالوضوء فان كان شروع بالتيمم فسبقة الحدث تيمم وبني عند ابي حنيفة رحمه الله بلا
 اشكال واما علي قولهما فاختلف المتأخرون قال بعضهم يتيمم وبني كما هو قول ابي حنيفة رحمه
 الله لانه لا يمكنه التوضوء للبنا لما فيه من بنا القوي على الضعيف كما اذا وجد الماء في
 خلال الصلاة يستأنفها ولا يبدئ عليها **باب** **التيمم** قال بعضهم لا بل يتوضأ وبني ويجوز ان يكون
 ابتداء الصلاة بالتيمم والبنا بالوضوء كما قلنا في جنب مع من الما قدر ما يكفي لوضوءه لا
 غير فانه يتيمم ويصلي فاذا تيمم وتحرم الصلاة ثم سبقة الحدث توضأ بذلك الماء
 وبني فهذه صلاة ابتداء بها بالتيمم وانها بها بالوضوء قال رضي الله عنه لكن هذا
 لا يتقوى لانه ليس فيه بنا القوي على الضعيف اذ التيمم هنا اقوي من الوضوء لانه يزيل
 الجنابة ههنا والوضوء لا يزيلها فلا بد من معنى اخر فنقول **باب** **التيمم** الطهارة الحاصلة بالتيمم
 مثل الطهارة الحاصلة بالوضوء دليل جواز اقتداء المتوضئ بالتيمم عند ابي حنيفة وبني
 يوسف وقد ذكر القاضي الامام فخر الدين في فصل المسح من ثوبا وبه ما سألنا
 اذ احدث في صلاته فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان
 له ان يغسل رجله وبني على صلاته ولو جاز البنا ههنا لا جوار في بنا القوي
 على الضعيف غير انه لا بد من الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا صلى بعد
 صلاته بالتيمم ثم وجد ما فانه يستأنف الصلاة بالاجماع وههنا لا يلزم الاستئنا
 ولكن جاز له البنا والفرق ان التيمم ينتقض بصفة الاستئنا الي ابتداء جوده عند
 اصابة الما لانه يعين محوثا بالحدث السابق اذ الاصابة ليست حدثا ولا القدر
 على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف فلا يلزم الانتقاض
 بصفة الاستئنا وحكي من ابي بكر الاسكاف رحمه الله انه كان يقول هذه المسئلة
 بنا على مسئلة اخرى ان من شرع في صلاة العيد ثم افسدها لا قضا عليه عند ابي حنيفة
 رحمه الله فكان قواها لا يخلف وبدل في ازاله التيمم وعندنا يلزم القضا فلم
 يكن قواها لا الى خلف وبدل فلا يجوز له التيمم رجل تيمم وصلي وفي رجليه ما قد

على صلاة اولها
 التيمم واخرها
 بالوضوء

نسبه ثم تذكر لما بعد الفراغ من الصلاة والوقت قايما اجزائه عند ما وعند أبي يوسف
 لا يجزيه وجهه قول أبي يوسف ان التيمم شرع حال فقدان الماء والحال حال وجدانه
 فالنسيان لا يضايق الوجود انما يضايق العلم ولانه فاق الشرط وهو طلب الماء في معرفته
 لان المسافر يستحب الماء في رحله عادة وصار هذا الذي حدثت في يمينه اذا كان
 في ملكه رقبه وهو لا يعلم به حتى كفر بالصوم لا يجوز وكذلك الرجل اذا كان في ملكه
 نصاب وهو لا يعلم به حتى مضت الاعوام والاحوال ثم علم يلزمه زكوات ما مضى من
 الاعوام مع ان الانسان في اسفاره لا يستحب الرقاب والنصب مثل ما يستحب
 لما فلا يكون له علم بالما كان اولى واحرى وهو يقول ان الماء الذي يستحب به
 المسافر في رحله يقل اذا المسافر لا يستحب زايده اعلى ما يفعل عايفتقرا اليه
 في استفاد عطفه عادة بخلاف ما استشهد به من المسائلين لان الشرط فيها
 الملك دون القدرة اما الخنث فلا للمحاث اذا وهبت له رقبه كان له ان يابها
 ويكفر بالصوم وكذلك الاعتبار لاقتدار دون الملك بدليل امتناع جواز التيمم عند
 اباحة الماء والذكر في الوقت وبعده سواء اما اذا صلى عربا في رحله ثوب
 وهو لا يعلم به فمن المشايخ من قال هو على الاختلاف ومنهم من قال لا يجوز ههنا بلا
 خلاف قال الكرخي لم نزل هذه المسئلة مشككة على حتى وجدت الرواية عن محمد بن قال
 يجزيه ولا يلزمه الاعادة واذا التيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به جاز عندنا
 خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذلك اذا ضرب خباه على راس ركب او على شفي
 يري وهو لا يعلم فهو على الاختلاف وان كانت الادوة معلقة في عنقه وهي ملي
 ما فلتسبها فهو على الخلاف عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز اجماعا لانه نسي
 ما لا ينسي وجهه لا لا يجهل ولو كانت الادوة معلقة بالاكاف ان كان دكا وبها
 على مقدم الاتحاف لا يجوز وان كانت على الموضع يجوز وان كان سابقا فعلى العكس
باب النسيان **النعيم في الماء** روي شمس الائمة السرخسي رحمه الله قوله
 عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فامقلوه ثم امقلوه ثم امقلوه فان
 في احد جناحيه ذأ وفي الاخرى شفا وان لم يقدم الذأ على الشفا وقال في غليله
 النبي عليه السلام امر بتقل الذباب في الطعام مرتين وبهذا ينبغي ان يكون ذلك

المقدر

المقدر في الحديث **وقوله** رحمه الله في الكتاب الحيوان انما يتنجس بالدم عند الموت لانه
 الضفدع اذا مات في الماء لا يفسد الماء وكذلك السمك والجراد لانه لا دما له هذه الحيوان
 ولهذا احل اكل السمك والجراد بدون الذكاه لقوله عليه السلام احل لنا دمان
 وميتتان السمك والجراد والكبد والطحال فلهذا قلنا ان للصبي اذا استنصب فارة
 او عصفورا حية لم تقبض صلاته ولو كانت نجسة لفسدت ولو ماتت خفف عنها
 فاستنصب فسدت والسمكة لو استنصبها في صلاته لا تفسد حية كانت او ميتة
 لانها لا دما لها وكذلك الذباب والعقارب لانه لا دما لها انما الهائلة تحي بها
 هكذا الجريه انه تعالى العادة والله تبارك وتعالى قادر غير متناه في القدرة
 يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا يقال ان الدموي من الحيوانات كما يشتمل على
 الدم بعد الموت فكذلك يشتمل على الدم قبل الموت فلو كان المتنجس هو الدم كان
 الدموي من الحيوانات نجسا على تقدير حي الموت والحياة لانا نقول الدموي
 من الحيوانات قبل الموت وان كان يشتمل على الدم لكن الدم الذي يشتمل عليه قبل
 الموت في معدته ومظانته غير ان الدما بالموت تنصب عن مجاريها فلا تبقى في عاداتها
 ومظانها فينجس اللحم بانصبابها وتشر بها به ولهذا انقطعت العروق بعد الموت
 لا يسيل منها الدم وما ماله دم سائل اذا كان برجا بحيث لا يعيش في الماء فموت
 ينجس ما مات فيه وان كان مايتا ان كان لا يعيش الا في الماء فموت لا ينجس
 الماء في ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله وان كان في غير الماء اجمعوا على ان
 السمك لا ينجسه وفي غير السمك نحو الضفدع الماء والكلب الماءي فعن نصير
 ومحمد بن سلمة وابي معاذ البلخي وابي مطيع انه ينجس وعن ابي عبد الله النخعي
 ومحمد بن مقاتل انه لا ينجس وعن ابي يوسف رحمه الله في الكلب الماءي اذا
 مات في الماء انه ينجس وهذا بناء على ان الماءي من الحيوانات هل له دم سائل
 على الحقيقة للناس فيه كلام الا انها اذا ماتت في الماء لا ينجس الماء على قول
 من يقول ان لها دما سائلا لان الماء معدنه ومظانته قال رضي الله عنه
 رايت في الجامع الصغير لواحد من العلماء عندي تلك النسخة وهي في حجم
 خمسين جزا قال اجمعوا على ان البعرا اذا كان دطبا فانه ينجس الماء وان كان

الدم
 زقور على
 آكلنا الدمان
 واليتان



باصافا رشح
حكه

بالصافا قياس ان لا ينحس وفي الاستحسان لا مالم يكن كثيرا فافاض وجه القياس انا
اجمعنا على انه ان كان رطبا ينحس فكذلك اذا كان يابس ثم صار رطبا ثم الاستحسان
اذا لو قلنا بالانحس ضاق الامر على الناس وما ضاق امره اتسع حكمه وبيان ذلك ان اللواشي
تتغير حول الركيا في الفيا في فتنسبه الزخ وتلقبه فيها وذلك ما لا يستطاع الافتناع
منه بخلاف ما اذا كان رطبا فانه لا ضرورة فيه لتقله ما به من البلل والرطوبة وان
البحر شي متماسك لا يخالط الماء وانما يمازجه فمن سلك الطريقة الاولى قال بخاست
ما يعات ساير الاوعية بوقوعه فيها لعدم الضرورة والبلوي وقال بالسواسية بين
الصحيح والمنكسر ومن سلك الطريقة الثانية سوي بين الابار والوعية لكن فرق
بين الصحيح والمنكسر وفي ظاهر الرواية لم يفصل بين الرطب واليابس وكان في ظاهر
الرواية اعتراف الوجه الاول لان الزخ اذا اشتد هب بها قويت على سقيها وانما
وعليه اكثر لما في ردهم له وعن ابي يوسف رحمه الله في الامالي ان الرطب يفسد
الماء فكان ابو يوسف لم يعتبر الوجه الاول في اليابس فمن سلك الوجه الثاني من
المشايع اخذ بهذه الرواية في الرطوبة لا متزاجها من الرطوبة بالماء وذلك الرطوبة
نجسة وهذا القائل يقول البلل الذي يكون على البيضة والسحلة نجس لانها
اذا ايدست ظهرت ومن سلك الوجه الاول من المشايخ في اليابس لم ياخذ بهذه الرواية
في الرطوبة ويقول البلل الذي عليه طاهر لانه بلل الامعاء وهذا القائل يقول
بظاهرة بلل البيض والسحال واما اذا كان الابار في الامصار فاختلف المشايخ
فيه ايضا من سلك الوجه الاول نجسها ومن سلك الوجه الثاني لم ينحسها وهذا
اذا كان الواقع قليلا فان كان كثيرا ينحس الماء واختلف المشايخ في الكثير قال بعضهم
اذا تغير به لون الماء فذاك كثيرا وقال بعضهم اذا اخذ ربع وجه الماء فهو كثير
وقال مشايخ بلح ان كانت الدلو لا تخلو عن حبرة تكون فيها فذاك كثيرا **قول**
رحمه الله في مسألة الحلب وهذا اشارة الى الوجه الاول اذ ادبه ان الرطب
واليابس كل منهما لا ينحس الماء واما الارواث والاضا فاختلفوا فيها قال بعضهم انها
تنحس على كل حال وعن ابي يوسف رحمه الله اذا وقعت تبنة او تبنتان مثلثة
بالروث لا تنحس وان كان اكثر من ذلك تنحس وبعضهم قالوا ان كان الروث والخش

مستديرا

في حد القليل والكثير
من البعرة البشر

مستديرا مستمسكا فهو والبعرة مسا وعائتهم على انه ينحس فيها الضرورة والبلوي
وخر ما يوك كل لحمه من الطيور كالحمام والعصفور اذا وقع في الماء لا ينحس الماء
عن النبي عليه السلام انه شكر حمامة لو كرت على باب الغار حتى تجا من الطلب
فجاءها الله تعالى بان جعل المساجد ما واهها ومن ثم اقتنا الحمامات في المساجد
ولانه لا يستطاع الامتناع عنه لانه تزرق من الهواء وهذا الجوف يقع الفرق
بين خرو هذه الحيوانات وبين خرو الدجاج واما خرو البطة فغيره واثباته
وقال شمس الائمة المرحومي رحمه الله ما يكون فيما بين الناس ولا يطير في الهواء
فحكمه حكم الدجاج وما يطير في الهواء حكم الحمام قال شمس الائمة هذا رحمه الله من
مشايخنا من قال ان خرو الحمام انما لا ينحس اذا كانت الحماة تقبل العلف واما اذا كانت
تكثر فانها تشل لظلمة فكان بمنزلة خرو الدجاج واختلف المشايخ في نجاسة خرو
ما يوك كل لحمه قال بعضهم انه نجس والتقدير فيه بالكثير الفاخش والصحيح انه
طاهر حتى لو وقع في الماء القليل لا ينحسه **وجه** قول بحر رحمه الله في طهارة قول
ما يوك كل لحمه ما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال ان قوما من غريبة
اتوا المدينة فاحتووها فامسقت الرواهم وانفتحت بطونهم او قال حببط بطونهم
فامرهم رسول الله عليه السلام ان يخرجوا الى ابل الصدقات فيشربوا من ابوالها
واليها ففعلوا ذلك فمحوهم اريدوا وما لوا الى الرعاة وقتلهم وسافروا لاجل
فبعث رسول الله عليه السلام في اثرهم فاخذوهم وجاوا بهم النبي عليه السلام
فامر ان تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان تسمل اعينهم وفي رواية ان تسمر
وتركوا في الحرح حتى ماتوا وفي رواية في الحرة قال اخر رحمه الله فلقد رايت
احدكم يكدم الارض بفيه حتى ماتوا عطشا الصحيح في اللفظ المنسوب اليه
غيره واما قيل عرنة فظن الى اللفظ المنسوب واما هي جعينة وجمي وفي
بعض الروايات قدم ناس من عكل او غريبة ويقال احتوي الرجل للكان اذا
لم يوافقه والجمع بقرينك الباء انتفاخ بطن الحيوان من كلاله يوافقه الرعاة
والرعاة جمع راع وتسمل العين فقهاها وسموها احيي لها مسمارا فكلمها به والكدم
العصاة الحرة ارض كثيرة الحجارة وهما احتجابا روي عن النبي عليه السلام انه قال

ان استغذ القبر ثلاثة
البول والنميمة والغيبة

استغذ هو البول فان علمت عذاب القبر منه من غير فصل وروي عن النبي عليه السلام
انه من يقرب من جديدين فقال انهما ليعذبان وما يعذبان بكبيرة لكن كان احدهما
يمشي بالنميمة والاخر كان لا يستغذ البول وروي ان النبي عليه السلام تغير وجهه
لما سوي علي سعد ابن معاذ ف قيل له في ذلك فقال ان منغطة القبر منغطة اخلف
منها اضلاعه ولو نجى احد من منغطة القبر لنجى هذا العبد الصالح قيل سئل رسول
الله عليه السلام عن ثلثة فقال ان كان لا يستغذ البول وليس المراد منه ان
كان لا يستغذ ببول نفسه وانما المراد منه انه كان صاحب اهل وموالي وكان
يعالج بيده ولا يستغذ ابوالها ولو كانت طاهرة لما ابتلي بضعطة القبر وروي
عن النبي عليه السلام قال جزئي عذاب القبر على ثلاثة اجزاء المغيبة وجزء
للمنميمة وجزء للبول ولا يقال ما تمسكت به عام وما تمسكت به خاص وللخاص يغني
علي العام لا يقال هذا الاذا نقول ليس هذا مذهب علمنا رجمهم الله بل المذهب
عند علمنا ان الخاص والعام سواهما هكذا ذكره القاضي الامام صدر الاسلام ابو اليسر
واستدل بمسئلة الوصية بالخاتم وهي ان الرجل اذا وصي بخاتمه كان انسان ثم وصي
بالفص منه لا خرفان الخاتم يكون للموصي له بالخاتم والقص بين الموصي له بالفص
وبين الموصي له بالخاتم تصفان ولا يتقدم الموصي له بالفص على الموصي له
بالخاتم في استحقاق الفص وان كانت وصيته خاصة ووصية الاخر عامة
فدل ان مذهب علمنا رجمهم الله ما قلنا فان قيل ما اذا قال في الكتاب
نسخ ما نسختم المثلة والحديث اذا كانت له قضيتان لا يلزم من النسخ اخذها
ان نسخ الاخرى قلنا انما قال ليبين ان الحديث كان في كبري الاسلام فكان
ما روي من حديث الاستغذ من اخر الورود فكان فاسخا على اننا نقول اختلفت
الروايات روي انه امرهم بشرب ابوالها وروي انه امرهم بشرب البها في الحديث
حكاية حال لا عموم له قال شمس الائمة السرخسي انما امرهم بشرب ابوالها لانه
علم بطريق الوحي ان شقاهم يقع به اما في زماننا المرجح فيه الاطباء وقولهم ليس
بحجة قاطعة فان ماتت في بيوتهم من عشرين ذلوا قال شمس الائمة السرخسي
القياس في البيوت احد الشئين اما ما قاله بشرائه يطعم راس البهي لانه وان نزع

ما فيها

قول الرب ليس
صحة

ما فيها من الماء يبغي الطين والحجارة نجسا ولا يمكن كبرها لتغسل فتعلم واما ما نقل عن
محمد انه قال اجتمع رأي ورأي ابي يوسف ان ما البهي في حكم ما جاز لانه ينزع من
اعلاها وينزع من اسفل فلا يتنجس بوقوع النجاسة فيها كادي الحمام اذا كان
لما ينصب من الانبوب والناس يغترفون منه غرفا متداركا من جانب اخر لا يتنجس
باذخال اليد المتنجسة فيه ثم قلنا وما علينا لو امرنا بنزع بعض الدلاء ولا نخالف السلف
قال شمس الائمة هذا رحمه الله فعشرون ذلوا واجب وثلاثون احوط واما ما نقل في
يطعنون في هذا ويقولون دلوا على ان النجس من الماء الطاهر ولو كسبه وهذا طعن
في السلف فقد قلنا ان طهارة الاباء بنزع بعض الدلاء وتول السلف من الصحابة
والتابعين ثم قالوا بالاراي ما هو اشد من هذا اني موطن احدهما ما قالوا في بيوتها
قلتان من الماء ماتت فيها فارة فنزع منها دلوان فان حصلت الفارة في الدلوان فالدلوان نجس
والذي في البيوت طاهر وان بقيت الفارة في البيوت فالحكم على القلب والعكس والثاني
ما قاله ابي في في البيوت اذا انفارضت تبين للحق من المبطل بالقرعة وقرعته
تلك اكيس من دلوان هذه قال الشيخ الكرخي رحمه الله لا يعرف مسایل البيوت الاقلدا
قال محمد رحمه الله قال في الكتاب لو نزع دلوس البيوت التي وقعت فيها فارة وميت
في بيوت اخرى كان عليهم ان ينزعوا منها عشرين ذلوا وان صبت الدلوان الاخرة في
بيوت اخرى فعليهم ان ينزعوا دلوا مثلها وما الدلوان الاخرة نجس كما الدلوان الاولى
والفرق بينهما بطريق المعنى غير ممكن ولو وقعت شاة تلطخ فخرها ببولها
قال ابو حنيفة رضي الله عنه ينزع عشرين ذلوا لانها نجاسة خفيفة فيجب
اجابة معنى الخفة بايجاب نزع ادني ما ورد للتفديريه وقال ابو يوسف
ينزع جميعها لان اثر الخفة في النجاسة وانما يظهر في الثوب لا في الماء ولومات
فارة فيجب فادق ما وه في البيوت قال ابو يوسف نزع مثل ما الخبز وثلاثون
دلوانه في رواية اخرى ينزع مثل ما الحب وعشرون ذلوا وقال محمد رحمه
الله ينزع منها الاكثر من عشرين ذلوا ما صلب فيه وعنه وفي رواية من اعشرون
ذلوا **باب النجاسة في الثوب** دم السمك ليس بدم حقيقة
الا ترى انه يحل تناوله من غير ذكاة وما يسيل منه عند الشق فذاك ليس بدم

انما ذاك ما اجزا الانزي انه اذا شمس يبيض وسائر الدماء يسود بالتشميس قال
شمس الائمة السرخسي رحمه الله الارواث كلها بخسة عند اصحابنا رحمهم الله غير
انهم اختلفوا في وصف النجاسة قال ابو حنيفة رضي الله عنه نجاستها مغلفة حتى
تكون الزيادة على قدر الدرهم مانعة وروي عن محمد رحمه الله انه فسر الدرهم
بالدرهم الزبرقاني وهو مثل الشهيل وهو قدر الكف والزبرقاني الذي ضرب به
الزبرقان وهو اسم ملك ومن الشائع من قال انما يعتبر الكبر ما يكون من الدرهم
من نقود زمانهم ولا معتبر بالمنقطع وعندنا نجاستها مخفية حتى لا تمنع الجوارح
ما لم تنفحش فقال مالك رحمه الله الارواث كلها طاهرة واحتج وقال بانها وقد
اهل الحرمين وقد صح ان اصحاب النبي عليه السلام كانوا اذا دخلوا المنازل في
اسفارهم والشبان منهم يترامون بالجللة ولو كانت نجسة لما فعلوا لما فيه من
احتمال التلوث والتلطيح واعلم ان النجاسة الغليظة عند ابي حنيفة رحمه
الله كل عين ورد في نجاستها نص ولم يعارضه نص اخر واختلفوا الناس فيها
واتفقوا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما ساء الاجتهاد في طهارته
فهو مخفف ومثقة الاختلاف تظهر فيما حكيناه انما وجه قولهما ان
للناس فيها ضرورة وبلوي فان الارواث لا تختلف ملقاة على قواعد الطرق
وشوارعها ولا يمكن صيانة النعال والخفاف عنها فلو قلنا بالتنجس ادي
الي الاحراج وقد اسلفنا ان للضرورة والبلوي تأثيرا في اسقاط اعتبار
النجاسة فلان يكون لها تأثيرا في التخفيف ترغها ونوسعة الامر على الناس
كان اولي واحري وروي عن محمد انه كان يقول او لا مثل قول ابي حنيفة
رحمه الله فلما دخل الري والخليفة بها رأي خاناتهم وطرفاتهم مشحونة بالارواث
رجع عن قول ابي حنيفة الي قول ابي يوسف وزفر رحمه الله قاس الخارج
من احد السبيلين بالخارج من السبيل الاخر والخارج من السبيل يختلف
باختلاف كونه مأكول اللحم وغير مأكول اللحم فكذلك الخارج من هذا السبيل
وقيل لمحمد رحمه الله تقول بطهارة ما يוכל لحمه فهل اقلت بطهارة ابعارها
واختارها قال لا في لما قلت بطهارة ابعارها قلت باباحة شربها ولو قلت

ههنا

ههنا بطهارة ابعارها لقلت باباحة اكلها وما ابعد هذا ابو حنيفة يقول النجاسة
الروث يثبت بدليل مقطوع به وهو حديث بن مسعود رضي الله عنه ليلة الجن
فان قيل كيف يكون مقطوعا به وهو في جز الاحاد وقد اختلف العلماء في كون
ابن مسعود رضي الله عنه ليلة الجن مع رسول الله عليه السلام علي ما اسلفنا
قيل له اراد بكونه مقطوعا به كونه منصوبا عليه لا يعارضه نص اخر علي ما
قلنا لا في حنيفة رحمه الله علل شمس الائمة السرخسي رحمه الله في هذه المسئلة
وقال هذه نجاسة منصوبة عليها والتقدير في النجاسة المنصوبة عليها اكثر من
قدر الدرهم وبما ان كونها منصوبة عليها ما روي ان رسول الله عليه السلام سأل بن
مسعود رضي الله عنه ليلة الجن اجمار الاستنجاء فاجاب بن زروث فاخذ
الحج بن زربي بالروث وقال انه رجس ولا معتبر بالضرورة والبلوي في تخفيف
وصف النجاسة مع قيام النص الناطق بالنجاسة الانزي ان الضرورة في قول
الحمار اكثر منها في روثه لان البول لا يستقر في مكان واحد ولكنه يترشش
وينتشر لاسيما في يوم راح ولا يقال ان ابا حنيفة رحمه الله قال نجاسة
بول ما يוכל لحمه للضرورة والبلوي مع قيام النص الناطق بنجاسته وهو قوله
عليه السلام استنزهوا البول لانا نقول ابو حنيفة ما قال بهذه الخفة باغيا
الضرورة والبلوي وانما قال بها بحديث العربيين والنجاسة الخفيفة ما لا يمنع
لا يمنع جواز الصلاة والمنقول عن ابي يوسف ان ابا حنيفة رحمه الله لم يحد في الكثير
الفاش حد او لكن قال الفاش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه كما هو دأبه
في انه لا يقول بالمقادير بالاراي والاجتهاد فان قيل ان ابا حنيفة قدر
مدة البلوغ بالسن ثمانين عشرة او تسع عشرة بالاراي وقد رمدت وجوب
دفع المال الي السفية الذي لم يولس منه الرشدين خمس وعشرين سنة بالاراي
وكذلك قدر موت الفارة الواقعة في البي بيوم و ليلة وقد رمدت نفسها وانما
ثلاثة ايام وليا لها بالاراي وقد قال شهر لائمة السرخسي رحمه الله اردنا بقولنا
المقادير لا تعرف بالاراي المقادير التي تثبت الحق الله تعالى ابتداء دون المقادير
التي تكون فيما يتردد بين القليل والكثير والصغير والكبير وما نحن فيه من قيل

ما يتردد بين القليل والكثير فكيف يستقيم ما ذكرتم من التقليل قيل له ابو حنيفة رحمه الله انما يقدر ما يتردد بين القليل والكثير بالراي اذا لم يمكنه معرفة ذلك بالرجوع الى احوال الناس في الاستكثار والاستقلال اما اذا لم يمكن فلا كما فيما نحن بهدده وعن محمد رحمه الله ان الكثير الفا حش موربع الثوب وهو رواية عن ابي حنيفة رواه ابو علي الرضا رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله شيء في شيء وهو رواية عن ابي حنيفة رواه الحسن في الحدود وفي رواية اخرى عنه ذراع في ذراع وعن محمد رحمه الله ايضا مقدار باطن الخفين قال مشايخنا رحمهم الله الصحيح ان التقدير فيه بالربع واختلف فيما بينهم في كيفية اعتبار الربع قال ابو بكر الرازي رحمه الله يعتبر ربع السرويل اخياط طالانه اقصر الثياب وقال بعضهم يعتبر الطرف الذي اصابته النجاسة يعني ربع الكم والدليل والآخر ربع والمراد بالدليل القدر الذي يفهم من قوله فلان شتر ذيله وعن الفقيه ابي جعفر اذا خضبت المرأة يدها بخمسة اجس والثوب اذا صبغ بصبغ نجس وغسل حتى صفا وسال الماعلي لونه علي قول ابي يوسف يظهر الثوب واليد وعلي قول محمد رحمه الله لا تطهر قال ابو اسحق الحافظ رحمه الله في الصبغ النجس ولحنا النجس والدهن النجس اذا اصابته الثوب فغسل اليه ان صفا وسال الماعلي ابيض يطهر عندهم جميعا وان زال العين والاشربة المرة الاولى هل يطهر الثوب اختلف المشايخ فيه منهم من قال يطهر ومنهم من قال لا ما لم يغسل مرتين بعد ذلك وان كانت النجاسة غير مرئية يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد رحمه الله في غير رواية الاصول اذا غص في المرة الثالثة بعد الغسل ثلاث مرات يطهر وعن ابي يوسف اذا غسل مرة واحدة متباعدة يطهر خروء الدجاج اذا اصابه الثوب اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة لان اشبه الاشياء بالعدو نتنا ولونا وقذارة ولان الدجاج ياكل الديدان والاشياء القذرة لانها تتعش عن المتأذروا الجيف فكان خروءه اولى بالنجاسة والدجاج اسم جنس يقع على الذكر والانثى وبول الفرس ملحق ببول ما يوكل لحمه عندها وعند ابي حنيفة رحمه الله كذلك لان كراهته تنزيه وفي رواية كراهة تختم ولكنه ايضا ملحق ببول ما يوكل لحمه لوجهين احدهما ان حرمه لحم الفرس ما كانت النجاسة بل

كانت

كانت ابقا للطهر وتحايبا عن تقليل مادة الجهاد فكان الفرس طاهر للحم عنده والثاني ان الاختلاف لما وقع في الخطر والاباحة وتعارضت الآثار ويجب ذلك تخفيفا في وصف النجاسة للضرورة وبيان الضرورة ان اختلاط الناس بالارواح اكثر منه بالابوال لانهم يتخذونها وقودا ولا يمتنعون بها ويعالجونها في اصلاح الاراضي علي ما روي عن ابن المسيب انه كان يعبر ارضه ويقول مكثل غير مكثل بئر ولا كذلك الابل **خف** اصابه روث او عذرة او دم او مني فيبسط حكة اجزاه واعلم بان النجاسة التي لا جرم لها كالبول والحم اذا اصابته الخفاف او النعال لا تطهر الا بالغسل يابا كانت او رطبة **وحكمه** عن ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه كان يقول اذا اصاب نعله بول او خمر ثم مشي علي التراب او الرمل حتى لزق به التراب وجف ثم مسح بالارض يطهر عند ابي حنيفة وهكذا ذكره الفقيه ابو جعفر رحمه الله قال رضي الله عنه وكان والدي رحمه الله يقول اذا ترشش البول علي ظاهر الخف فحشي عليه التراب وتركه حتى جف ثم حكه اجزاه وعن ابي يوسف في مثل ما قال الفقيه ابو جعفر الا انه لم يشرط الخفاف والتي لها جرم ان كان الذي اصابته ثوبا اوليا ط لا يطهر الا بالغسل رطبة كانت النجاسة او جافة الا المني فانه يطهر بالفرك اذا كان جافا عرف ذلك بما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال لها اذا وجدت المني علي الثوب فان كان رطبا فاغسله وان كان يابسا فافركيه من المشايخ من قال انما يطهر بالفرك اذا كان الاحليل طاهرا زمان الامنا وهكذا روي الحسن ابن زياد عن اصحابنا رحمهم الله قالوا مني كان الاحليل طاهرا انما يطهر بالفرك اذا كان الامنا قبل الامنا اما اذا لم يكن فلا وعن محمد رحمه الله انما يطهر بالفرك اذا كان غليظا فان كان رقيقا لا يطهر الا بالغسل واذا اصاب المني ثوبا اذا طاقير فالطاق الاعلي يطهر بالفرك والطاق الاسفل لا يطهر الا بالغسل قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في هذه المسائل وهذه المسئلة مشككة فان الفحل لا يمني حتى تمذي والمذي بالتجفيف لا يطهر الا ان جعل المذي في هذه

عنه اذا لم يمتنعوا
وتباعد عن الارض اذا اصابته
مطر البغ

مسئلة المشي
مشككة

الحالة مغلوبا استهلكا بالمني فكان الحكم للمني دون الذي وان اصابته النجاسة خفا او
 نعلان كانت رطبة لا تطهر الا بالغسل وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان مسح
 على سبيل المبالغة في التراب يطهر وعليه الفتوى لمكان البلوي وان كانت يابسة
 يطهر بالحك وقال محمد رحمه الله لا يطهر الا بالغسل **وقوله** رحمه الله في الكتاب محمد
 رحمه الله قاس اليابس بالرطب في الخف معناه الخف اذا نجس لا يطهر بالحك اذا
 كانت النجاسة رطبة فكذلك اذا كانت جافة لان الماء متعفن لا يستخرج ما تشرب
 منه من النجاسة عند علي ما عرف بخلاف المني لا يغلبه خافا ثم منزلة المني اعلى ما
 روي عن النبي عليه السلام انه سئل عن المني فقال انه مخاط امطه عندك ولو بادى
 ولهذا استوى فيه الخفاق والثياب لان محمدا رحمه الله لم يقع بهما القياس لما
 في المقيس عنه من صنع ابي يوسف رحمه الله فان قال اذا مسح على سبيل المبالغة
 يطهر فاحتاج الى قياس اخر فقياس الخف بالثوب في اليابس فقال اليابس في الثوب
 لا يزول بالحك فكذلك اليابس في الخف بل بالطريق الاولى لان الثوب اقرب
 للمفرك والدلك من الخف وهما احتج بهما روي عن النبي عليه السلام انه كان في الصلاة
 فخلغ عليه فخلع الناس نعالهم فلما فرغ من الصلاة فقال ما لكم خلعت نعالكم
 فقالوا رايناك خلعت فقال عليه السلام اتاني جبريل عليه السلام انفا واخبر
 ان بهما اذني فمن اراد منكم الدخول في المسجد فليقلب نعليه عند باب المسجد
 فان كان بهما اذني فليمسح بهما على الارض فان التراب لهما طهور وعن عائشة رضي
 الله عنها انها سالت رسول الله عليه السلام وقالت انا نمت في ارض نجسة
 ثم نمت في ارض طاهرة قال عليه السلام الارض مطهرة بعضها وبعضا وهذا لان الجلد
 لمصلايته قليا يتداخل النجاسة في اجزائه واثنائه وان تدخلت بقدر الى حرم
 النجاسة لان الجسمية تثير في الاجتذاب على ما قيل للجنس الى الجنس اميل
 بخلاف الثوب لان الثوب لين للتداخل يتداخل رطوبات النجاسة في اجزائه
 فان جف الثوب جفت بالرطوبات المتشربة فيه ومعني قول ابي حنيفة ان الخف
 يطهر بالمسح جواز الصلاة اما لو اصابه الماء بعد ذلك فيعود نجسا في الروايات
 المشهورة عن ابي حنيفة وكذلك هذا في المني اذا اصاب الثوب ففركه والارض

اذا

ما يطهر بغسل القدم
 بل يعود نجسا باصابته
 الماء ام لا

اذا اصابته النجاسة فحفت واختيار شمس الائمة السرخسي على انه لا يعود نجسا
 لان المحل طاهر والماء طهور وان اتصال الطهور بالطاهر ليس جهة في التجنيس بل هو
 جهة في التطهير ولو اصاب به خمر ما لا يحوكل لحمه من الطهور اكثر من قدر الدرهم
 جازت صلاته عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله قال شمس الائمة للطلوازي
 محمد رحمه الله مسكوت عنه في بعض نسخ هذا الكتاب وفي بعضها مع ابي حنيفة
 رحمه الله وهذه من خصايص هذا الكتاب محمد رحمه الله اعتبر لا استحالة ابي
 التغير وقلة الضرورة وهما اعتبار ضرورية القيد بين ما يحوكل لحمه وبين ما لا يحوكل
 قال ابو بكر الاعمش رحمه الله انه نجس لانه متحلب من لحمه ولحمه نجس فيكون لعابه
 نجسا وجه ظاهر الرواية ان لعاب كل حيوان معتبر بعرقه وقدم في الحرثان النبي
 عليه السلام ركب الحمار العري والحمار الحجاز والتقل ثقل النبوة فيعرق الحمار فيصيب
 ثوبه ولو كان نجسا للحاماه بول انتفع على الثوب مثل روس الابرفليس لشي لان
 لا استطاع الانتفاع عنه خصوصا في هب الرياح وقد سئل بن عباس رضي الله عنهما عن
 ذلك فقال ان النرجوان عفو الله تعالى ما هو اوسع من هذا وعن الحسن البصري
 رحمه الله انه سئل عن دم البق فقال للسائل من اين انت فقال من الشام فقال
 انظروا الي هذا اراقوا دم بن رسول الله عليه السلام ثم يسا لي عن دم البق وروي
 ان محمد بن علي الباقر وعلي بن الحسين وهما من اولاد علي رضي الله عنه دخلوا لافرا
 ذبا باكبارة يقض على النجاسة ثم يقع عليه فامر بتياب يدها للخلاف لمض
 يوم او يومان روي بها واستغفر الله تعالى فقبل له في ذلك فقال بدعة احداثها
 مالي لا استطيت ما قد استطابها الصالحون قبلي والله اعلم **باب**
الكشاف العورة امرأة صلت وربع ساقتها مكشوفة او ثلثها فان قيل لماذا اجمع
 محمد رحمه الله بين الربع والثلث وذكر الربع يعني عن ذكر الثلث قال رضي الله
 عنه قيل له سمعت والدي رحمه الله يحكي عن استلاء الشيخ الامام الاجل
 ظهير الدين المرخيني رحمه الله انه كان يقول انما اجمع محمد رحمه الله بين الربع والثلث
 لانه رحمه الله كان لا يثبت القول بكون الربع مانعا لانه كان يتردد في كون الربع
 كثيرا لان النبي عليه السلام جعل الثلث كثيرا اعلى ما روي عنه في حديث سعد

يجوز انتفاع
 رسول الله
 بيمينه
 في النجاسة
 او على من احسن
 نيا بالعلم ثم روي

جنس الجنس

ولم يرد منه التخصيص على كون الربع كثيرا ولكن دل الدليل على كون الربع كثيرا
 ان الانسان اذا اراد يطرأ من الانسان يستجيز من نفسه ان يقول اي رايته
 وان لم يرد الاربعة اذ الانسان ذو اطراف اربعة فهذا يدل على ان الربع كثير وفي
 بعض المسائل على هذا كصعق الرأس وحلق الرأس في حق المحرم لكن لم يرد التخصيص
 من صاحب الشرع على كثرة وقوع الشك والتردد لمجرد رجه الله فرد بين الثلث والربع
 لئلا يكون قاطعا بما له فيه تردد وهذا اداب مجرد رجه الله في كل ما لا يقطع به على ما
 ذكره في باب ما يجب الطعام مكان الصيام من الزيادات ولا يقال بانه لا يقع الاختيار
 عما ذكره هذا التردد لانه يفهم من مثل هذه الكلام ارتباط الحكم بكل واحد من المذكورين
 كما في قوله تعالى فكفلاته اطعام عشرة مساكن الآية لا فانقول مثل هذا الكلام
 مشترك الدلالة لانه كما يفهم منه ما ذكرتم فكذلك فهم ارتباطه باحدهما كما يقال
 ابن فلان هذا وهذا واذا كان مشترك الدلالة يقع الاحتراز عنه وقيل ان
 ابلحيفة رجه الله سبيل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردها مجرد رجه
 الله في الكتاب كذلك واصل هذا ان قليل الانكشاف ليس بما في لان القليل
 لم يزل عفو لان كل انسان لا يجد ثوبا جديدا او ثوبا قديما والتدريس من
 الثياب لا يخلو عن ادني خرق فلو قلنا انه منع ادي الى الضيق والخرج قاي
 يوسف رجه الله قدر الكثير بالزيادة على النصف قال لان القليل والكثير
 من اسم المقابلة على ما يعرفان عند التقابل وما دون النصف اذا قيل
 بما وراه يكون قليلا والاكثر من النصف اذا قيل بما وراه يكون كثيرا وانما
 يجب الاعادة اذا بلغ الانكشاف نصفه في رواية احتياطا قال بعض شايخنا
 رجه الله وضع المسئلة في السباق دليل على ان القدم ليست بعورة وهذا فصل
 اختلف فيه الروايات وكان الفقيه ابو جعفر رجه الله يتردد في هذا مرة
 ويقول انها عورة ومرة يقول انها ليست بعورة والصحيح انها ليست بعورة
 ولم يذكر الساعد وهي عورة الاروائية عن ابي يوسف رجه الله وكل جواب
 عرفته في الساعد فهو الجواب في الظهر والبطن والفخذ والشعر وان
 كانت الحرمه في الظهر والبطن والفخذ اغلظ دليل حرمه النظر على الشين

الى

لقد عرفت
 في الروايات

الي هذه الاعضاء فنقل النظر الى ساقها وما يوازيه المنبت من الشعر عورة بالاجماع
 وما استرسل في كونه عورة روايتان واختيار الفقيه ابي الليث رجه الله على انه
 عورة واختيار ابي عبد الله البايع رجه الله على انه ليس بعورة والمختار هو الاختيار
 الاول والمراد بشعر الرجال اللحية والركبة تعتبر بالفرادها وقيل انها مع الفخذ تعتبر
 عضو واحد وكذلك الخصيان مع الذكر ولا يتان مع الذكر على هذين القولين وانما
 الشدي ان كانت المرأة كاعبة فهي تبع للصدر وان تدلت واسترخت يعتبر اصلها
 بنفسها جنب اخذ صرة من الدراهم فيها سورة من القران او المعصية بغلافه
 فلا بأس به واعلم بان فيما مضى من الزمان دراهم مكتوب عليها سورة الاخلاص
 واسم تلك الدراهم الاخلاصية فالمراد بقوله فيها سورة من القران تلك الدراهم
 وذكر شمس الامية الحلواني رجه الله انه لماض بتلك الدراهم وكتبت فيها سورة
 الاخلاص كرهه الفقهاء ولم يزلوا يأمروهم حتى ترك كيلا يثبت ذلك القران وقد كتبت
 الان على الدراهم محمد رسول الله وكتب رسوله بالهذي ودين الحق ليظهر على الدين
 كله ولو كره المشركون وهذا دون اية لان راس الآية هو الذي ارسل رسوله
 قال شايخنا رجه الله انما تسقط الحرمه بنقصان كلمة او كلمتي من الآية اذا
 قصرت الآية فاما اذا طالت مثل اية الكرسي فهو مكروه وحرام وانما يكره اخذ
 في الصرة لان جنب ممنوع عن ملاقة يده المكتوب والدراهم مني كانت مصورة
 في صرة او المعصية مني كان في غلاف لا يتحقق الملاقاة فلم يكن به بأس وعن هذا
 قالوا باجاجة اركاب البنين الامهات وانزالهن من الدواب لان ايديهم لا يلاقي
 ما كان عورة من الامهات وانما تلا في الثياب وميتي كان الاخذ بلا صرة ولا غلاف
 يتحقق الملاقاة المنهي عنها وكذا لان القران لا يمسه الا طاهر قال الله تعالى لا يمسه
 الا المطهرون يعني عن الحيض والجنابة وقيل المراد به لا يزل الا الملائكة المطهرون
 المطهرون وقيل معناه لا يقبله ولا يتقاده الا المومنون المطهرون واكثر
 اهل التفسير على ان المراد هو الاول وتفسير الغلاف الجلاء الذي عليه المنقل
 به وعند بعضهم المنفصل عنه كالخرقطة ونحوها ولا خلاف ان اذا كان
 المكتوب في الدراهم كلمة الشهادة يباح للجنب والحايض مسها وكذلك المحرف

مطابق احكام الجنب وانما
 في من التواتر وغيره

مطابق احكام الجنب
 الامايات والاشياء
 مع الدواب
 طائفة الامهات
 بعد آياتهم

تفسير قوله لا يمسها
 الا المطهرون

تفسير الغلاف

بالطريق الاول فان قيل لو وجب تحويل الوجه يمينا وشمالا فيما كان دعا لكونه
 دعا لوجب تحويل الوجه قدامه ووراه لكونه دعا وهذا لان القوم لا يكونون
 على يمينه وعلى شماله فحسب ولكن يكونون في الجهات الاربع فما كان دعا يجب
 ان يكون عليه تحويل وجهه الى الاربع قيل له لا يحول وجهه قدامه لانه حصل
 في تلك الجهة ضرب من الاعلام بالتكبير والشهادتين ولا يحول ايضا ووراه لما فيه
 من استدبار القبلة لما هو دعا الى التوجه اليها ومعني قول المودن جي على الصلاة
 هلم واقل تقول العرب جي على التزيد والفلاح البقا ومنه سمي السجور فلاحا لكونه
 سببا لبقا الصوم وحديث بلال في تحويل الوجه يمينا وشمالا عند الجعل ما روي
 عن عون ابن ابي مخيفة قال رايت بلالا يؤذن في صومعته ويتبع فاه ههنا
 وههنا واصبعاه في اذنيه وقدامه مكانها وان استدار في صومعته مبالغ
 في اجتماع والاعلام اذا كان لا يحصل دونها لانتساع صومعته وتباعدا طرف
 الجملة ونهاين اكتافها حسن والتشويب في الفجر حسن ويكره في سائر الصلوات
 ما روي عن النبي عليه السلام انه قال لبلال ثوب في الفجر ولا ثوب في غيرها ولا ان
 الفجر وقت نوم وغفلة فيستحب زيادة الاعلام لنفسها للناس وانما ظاهرا
 رفقا بهم ولا كذلك اوقات سائر الصلوات فانها اوقات تيقظ وانتباه والتشويب
 الرعامرة بعد اخوي من قولك ناب اي رجوع وقيل هو من قولهم ثوب الطليعة
 اي رفع ثوبه على عود وحركه يعلم بذلك هجوم العدو وهو مبالغ في الاعلام
 وللمودن كذلك يفعل اذا ثوبه قال النبي عليه السلام اذا اذن المودن ادبر
 الشيطان ولخصاص كخصاص الحمار فاذا فرغ رجوع وجعل يوسوس في قلب
 الصلي انه كرم صلي والخصاص قيل الضراط وقيل شدة العدو وهذا دليل
 على شرعية التشويب بين الاذان والاقامة وان لم يكن محدثا غير ان محمدا رحمه
 الله اراد بقوله وهو التشويب المحدث انه احدث بعد الاذان النازل من السماء
 اذ لم يكن فيه وقيل اراد به ما احدثه اهل الكوفة جي على الصلاة جي على الفلاح
 مرتين بعد الاذان والاقامة وكان التشويب القديم في صلاة الفجر بعد الاذان
 والاقامة الصلاة خير من النوم وفي ظاهر الرواية بين الاذان والاقامة وفي

في التشويب فلاحا

التشويب الفجر حسن

حديث
 اذا اذن المودن ادبر الشيطان
 ولا خصاص كخصاص الحمار
 فاذا فرغ رجوع وجعل يوسوس

رواية

رواية الثلمي عن ابي يوسف في نفس الاذان وانما كره في سائر الصلوات لما روي وما
 روي عن علي رضي الله عنه انه راي مودنا يشوب في العشاء فقال اخرجه عند المبتد
 من المسجد وجهه قول ابي يوسف في قوله لا اري باسا بان يقول المودن السلام
 عليك ايها الامير ما روي عن عمر رضي الله عنه انه لما كثر اشغاله نصب من يحفظ
 عليه صلاته وكذلك هذا في حق من شغل بامر المسلمين كالقاضي والمفتي غير ان محمدا
 رحمه الله كره هذا وقال نقالا لابي يوسف رحمه الله حيث خص الامر بالذكر
 والتشويب لما روي ان عمر رضي الله عنه حين حج اقام مودن مكة يؤذنه في
 الصلاة فانتهره وقال لم يكن في اذانك ما يكفيك ومشايخنا رحمهم الله لم يروا
 بالتشويب باسا في زماننا في عامة الصلوات لانه فعد بالناس تكاسيل
 ونفاقا فل عن اذا الصلوات فنزل سائر الاوقات في زماننا منزلة وقت الفجر فقال
 محمد بن الفضل رحمه الله اذا وجد خلوة ترك قول المودن الصلاة خير من النوم
 عن اذانه واذا لم يجد خلوة لم يدعه خوفا عن الفتنة وتقدير العامة **وقوله**
 رحمه الله يكره الاقامة مع الحديثين لان الفصل بين الاقامة للصلاة واقامة
 الصلاة مكروه لان المودن باقامته يدعو الناس الى اقامتها فان لم يكن ذا
 استعداد لاقامتها كان في عداد من دخل تحت قوله تعالى انامرون الناس
 بالبر وتلنسون انفسكم والاذان تشبيهه بالصلاة من حيث ان المودن يأمور
 باستقبال القبلة فيه فباعتبار هذا يشترط الطهارة عن اغلظ الخوضين
 وهو الجنابة ومن حيث انه لا يؤمر باستقبال القبلة في عامته لا يكون
 تشبيها بالصلاة فلا تشترط الطهارة عن اخف الحديثين كيف وقد روي بلال
 رضي الله عنه انه رجا اذن وهو علي غير وضوء **وقوله** رحمه الله لان تكرار الاذان
 مشروع لان الاذان الاعلام ولا باس بالاعلام مرارا وطوار لما ذكرنا ولا
 كذلك الاقامة تكرارها الفصل بينها وبين اقامة الصلاة ويعاد اذان المرأة
 لانها لم ترفع صوتها لانها منهية عن رفع الصوت لافتتان الرجال بها وقد قال
 عليه السلام من فرغ الفتنة اعتق الله تعالى رقبته من النار **وقوله**
 الاذان وتحذف الاقامة والترتيل اطالة كلمات الاذان والحذف ايجازها

في التشويب فلاحا
 التشويب الفجر حسن
 وقوله نقالا لابي يوسف

وقوله يا ايها الذين آمنوا اذ اذنت فترسلوا واذا قمتم فاقعدوا واجعل بين اذانك واقامتك مقدا رما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والمعتصر من قضا حاجته والاعتصار الا لتجاء اراد به من التجاء مكان للتفوط وعن ابي حنيفة في الظهر بفصل باربع ركعات غير طول ولا قصر وفي العصر ان شاملي ركعتين وان شاربين وان شاملي ركعتين وكذلك في العشاء وفي المغرب يفصل بالقراءة الخفيفة لا بالجلسة الخفيفة عند ابي حنيفة وعندهما يفصل بالجلسة الخفيفة وقال ابن ابي ليث يفصل بركعتين تمسكاً بما روينا واعتباراً بالصلوات وجه قولهما ان الجلسة الخفيفة صالحة للفصل الا ترى انها صالحة للفصل بين الخطبتين وجه قول ابي حنيفة انه لما لم يجر الفصل بينهما بالصلوة التي هي عبارة مسادة الى اداء المغرب فلا يجوز الفصل بما ليس بعبادة كان اولي وثبات انه لا يجوز الفصل بالصلوة قوله عليه السلام بين كل اذانين صلاة الا المغرب واداه بالاذنين الاذان والاقامة كالقمرين والعرب قال يعقوب رايته ابا حنيفة رحمه الله الى اخره **وقوله** رحمه الله فهذا يدل على ان اللذان ان يكون المودع هو المفتي من الاذان لا من الاقامة لان شمس الائمة الحلواني قال في هذه الصغيرة وفي بيان ان الاول ان يتولى العمل امر الاذان لان من باب الجماعة والرداء اليها وهم الاصول في امور الدين فلا ينبغي ان يكلوا ذلك الى غيرهم والذي يعضده هذا قول علي رضي الله عنه لو استطعت الاذان مع الخليفة لاذنت رجل يصلي في بيته بغير اذان واقامة تجوز والكلام ههنا في الافضلية والجواز والكرهية فنقول لا فضل ان يصلي باذان واقامة وان يصلي بغير اذان واقامة تجوز بلا كراهة وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى بعلقة والاسود في بيته فقبل له الا تؤذن وتقيم فقال اذان الحري يكفي قال القاضي الامام صدر الاسلام اذ لم يؤذن في تلك المحلة ليكره له تركهما قال القاضي الامام ابو بكر الزركلي رحمه الله ههنا مسائل احدها ما قلنا والثانية اذ دخل الرجل مسجد اذ صلى فيه اهله بجماعة وهو مسجد قوم معروفون فانه يصلي وحده بغير اذان واقامة

الاغتصا بالجماعة مكان للتفوط

ولا ولي ان يتولى العمل امر الاذان

وان

وان يصلي وحده باذان واقامة يكره والثالثة المسافر اذ يصلي باذان واقامة لا يكره وان ترك الاقامة يكره والرابعة اذا كان الانسان في كرمه او ضيعته بعيداً من القرية لا يسمع الاذان فهذه ان ترك الاقامة يكره في رواية كالمسافر وفي رواية لا يكره هذا اذا يصلي وحده اما اذا يصلي بجماعة ففي المسافر ان تركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره فصار في مسألة المسافر الجماعة والواحد سواء ولو دخل قوم بعد الجماعة وصلوا بالجماعة بغير اذان ولا اقامة ولا ندع فهذا يجوز ولا يكره والله اعلم **باب الامام ان يستحب له القيام** لا بأس بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله وفيه طريقان احدهما انه اذا دخل الطاق صار ممتازاً عن القوم في المكان لانه في معني ثبت اخره في ضيع اهل الكتاب والوجه الثاني ما حكى عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه اذا شئ على من عن يمينه وعن شماله حتى اذا كان يجنب الطاق عموداً ان ورا ذلك فرجه يطلع فيها من عن يمينه وعن يساره على حاله فلا بأس به لان الامام انما كان اماماً ما يقع العلم بحاله فيتحقق الاثتمام به وانما هذا بالعراق لانهم مجوفة مطوفة مبنية بالمين والاجر وان كانت قدماه خارجتين فلا بأس لان المعتبر مكان القدم وهو كالطويل جداً يقتدي بالقصير جداً واذا سبق الامام راسه واعتبار مكان الاقدام يوافق اصول اصحابنا رحمهم الله دليل ان من خلف لا يدخل هذه الدار فادخل قدميه فيها حث ولو كان عامة بدنه في الدار وقدماه خارج الدار لم يثبت وكذلك الصيد اذا كان رجلاه في الحرم خارج الحرم يكون صيد الحرم وكذلك المصلي اذا كانت قدماه نجس لا تجوز صلاته ولو كانت قدماه على مكان طاهر وركبته ويداها على مكان نجس تجوز صلاته والامام اذا كان على الدكان والقوم على الارض او على العكس ففي الفصل الاول يكره رواية واحدة وفي الفصل الثاني روايتان في رواية الاصل يكره وفي رواية الطحاوي لا يكره ولا بأس بان يصلي الرجل الى ظهر رجل يتحدث وانما قال في ظهر رجل يتحدث لان من الناس من قال لا تجوز صلاته واحبوا بلادي عن النبي عليه السلام انه نهي ان يصلي الرجل بين يدي قوم يميني او محدثين وانما لم

طالع صلى جماعة في سجدة واقامة ثم دخل اخره وصلوا بلا اذان واما اقامته جازت صلواتهم بذكر الله

يكره لانه في الحديث ان اصحاب رسول الله عليه السلام بعضهم كانوا يصلون وبعضهم
 كانوا يعلمون الفقه وبعضهم كانوا يذكرون المواعظ ولم يمنعهم عن ذلك رسول الله عليه
 السلام وروي عن النبي عليه السلام انه صلى الى ظهر بعيره وجعله ستره وروي عن
 عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه كان اذا اراد ان يصلي في المحراب وليز بين يديه
 شيئا قعدنا فعلى الارض وكان يصلي الى ظهره وجعله ستره ومعنى ما روي
 من الحديث ان رسول الله عليه السلام انما قال ما قال لبيان حسن المعاشرة
 لا لنصب الاحكام لكيلا يذو المصلي قرائته ولولته وكذا النائم لا يؤمن ان ينفلت
 منه شيء على ما قال عليه السلام العيان وكما السنة اذا نامت العيان تنطلق
 الوكا فيسب المصلي فيضحك فتفسد صلاته او ينتبه النائم فيعلم بالانفلتات
 فيفجج ولا يباس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق لان المرء
 لا يعبد ما ومن الناس من كره ذلك لان السيف آلة الحرب والباس فلا يليق
 تقديمه في مقام الابتغال والتضرع ولكننا نقول روي انه عليه السلام كان
 يصلي الى عنزة واما اذا كان بين يديه مصحف فكذلك يكره عند بعض
 الناس وقيل انه قول ابراهيم النخعي رحمه الله لان اهل الكتاب كانوا
 يفعلون ذلك بكتبهم الا اننا نقول لا يفعلون ذلك عبادة لكن ليقرأوا منها
 في صلاتهم وذلك مكره عندنا وقوله السيف آلة الحرب فلنا نعم ولكن
 الموضع الحرب ولذا سمى محرابا لان المصلي يحارب الشيطان وكذلك يسمى
 مذبحا لان المصلي يذبح الشيطان فيه وكذا اعلى بساط فيه قضا ويرلانه
 اهانته وليز بتعظيم ولا يسجد عليها لما فيه من التشبه بعبادة الاوثان وذكر
 هذه المسئلة في الامل والعلق المحراب انه يكره لان البساط الذي يصلي عليه
 معظم بالنسبة الى ساير البسط فيؤدى الى بعض التصاوير والتماثيل والتمثال
 انه كان مقطوع الراس لا يكره واعلم بان الصورة نوعان صورة جاد نحو الاشجار
 والابنية وما اشبهها وهي لا يكره اتخاذها والاتجاه اليها في الصلاة صغيرة
 كانت او كبيرة لانها لا تعبد وصورة حيوان وهي ان كانت صغيرة بحيث لا
 تبد وللناظر من بعيد لا يكره اتخاذها والاتجاه اليها في الصلاة لان هذا مما لا

حلق
 العباد وكذا الله

طلب
 وجهه
 واندحجا

اعلم بان الصورة
 نوعان

يعبد

في الوقت من الصور
 واللبس من الصور
 حيث يجوز اتخاذ الاول
 والاتجاه اليها في الصلاة
 دون الثاني

يعبد وقيل في الفرق بين الصغير والكبير ان كل ما يبدو للناظر من غير تفكير فهو كبير
 وكل ما لا يبدو للناظر لا بعد التفكير فهو صغير واما هذا ما روي انه كان
 على خاتم ابي هريرة ذبا بتان او كركيان وكذلك خاتم دانيال النبي عليه السلام وجد
 زمن عمر رضي الله عنه كان عليه رجل من اسدين يلحسانه وكان يتذكر بهذا
 حاله فانه عدي بلبن الاسد والقصة في ذلك ما روي انه نبذ في صغره في اجمة
 فقيض الله تعالى اسدا ولبؤة يلحسانه وترضعه اللبؤة فلما بلغ اشداه صور ذلك
 ليتذكر منه الله تعالى عليه فلما راي ذلك عمر رضي الله عنه اغرودت عيناه ثم
 وهبه لابي موسى الاشعري وخاتم ابي موسى الاشعري رضي الله عنه اسد راض
 ومتي كانت كبيرة يكره اذا كانت على سكر البيت او فوق راس المصلي او بين يديه
 او يحذايه واشدها كراهة ان تكون امامه ثم من فوق راسه ثم على يمينه ثم على
 شماله ثم وراه وايضا يكره اتخاذها لما روي عن النبي عليه السلام انه قال من صور
 يكلف يوم القيمة ان ينفع فيها الروح وليس بنافع وعنه عليه السلام انه كان له ترس
 عليه صورة طائر فاصبح وقد محى واذا قطع راسه لا يباس به وفي حديث جبريل
 عليه السلام انه لم يدخل في بيت النبي عليه السلام وقال كيف ادخل وفي خرام البيت
 قضا ويرخيول ورجال فاما ان تقطع واما ان تجعل وسايد فتوطا قال شمس لا يمت
 الحلواني وقطع الراس ان يبان من البدن حقيقة او صورة بان محي موضعه
 او يطلي بالغرا او تخاط بصوف او شي يخالف لون الصورة فيبقى بلا راس فاما اذا
 خيط ما بين الراس والبدن بشئ يخالف لونه لون الجثة فتزول به الكراهة
 عند بعض المشايخ وقال عامة المشايخ رحمهم الله لا تزول واختلف المشايخ
 رحمهم الله في الراس بلا جثة انه هل يكره اتخاذها والصلاة اليه ويكره
 التصاوير في الثوب والتماثيل ولا يكره في البساط من قبل ان البساط
 يجتهدن ويبتذل ولا يكون فيه معنى التعظيم وكذلك لا يكره في الوسايد
 الا اذا كانت الوسايد عظيمة توضع في صدر البيت للزينة كالنقشي
 فان يكره لما فيه من معنى التعظيم قال شيخنا رحمهم الله ويكره اتخاذ
 الصورة في مثل هذه البيوت والجلوس والزيارة والصلاة جائزة في هذه

الوجوه لاستجماع الشرايط ولكن تجب الاعادة علي غير وجه الكراهة وكذلك الحكم في كل صلاة اديت مع الكراهة كذا ذكره شمس الائمة الحلواني وصدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله وان عرفت امرأة بين يدي المصلي اجزاء ولم تقطع الصلاة مرورها وعند بعضهم تقطع لما روي عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال تقطع الصلاة ثلاثة المرأة والحمار والكلب الاسود قيل وما بال الاسود قال لان الاسود شيطان ولنا ما روي عن ابي ذر او سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يصلي للجمعة فلما تقدر التمشيد اراد ان يمر بكنب بين يديه فقلت سبحان الله الا انت يا حنان يا منان يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام اقبل هذا الكلب فخر الكلب ميتا قبل ان يضع رجله موضع يديه فلما فرغ النبي عليه السلام فقال من اداعي علي هذا الكلب فقلت انا يا رسول الله فقال ما حملك علي هذا الدعا فقلت خشيت ان يمر بين يديك فيقطع صلاتك فقال دعوت الله في ساعة لودعوت علي اهل الارض ان يهلكوا لهلكوا ثم قال لا تقطع الصلاة بمرور شيء واحد وما استطعت ثم قد ابن الزبير لا يكاد يبع لانه روي انه لما بلغ هذا الحديث عايشة رضي الله عنها قالت لعروة يا غربي ما تقول اهل العراق قال يقولون تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب فقالت يا اهل العراق والنفاق والشقاق فترتمونا بالكلاب والحمار قالت سميتوننا كان رسول الله عليه السلام يصلي وانا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة وكان اذا جلس خلس رجلتي واذا قام مددتهما عريتي تصغير عروة والنفاق الخلاف وينبغي للمصلي ان يستتر بحايطة والنسوة ان تخذ السترة ويقرب منها لقوله عليه السلام من صلى الي سترة فليدكن منها وفي رواية فليرفعها حكى الفقيه ابو جعفر عن الفقيه ابي بكر بن طرخان رحمه الله عن غلام لعب قال فليرفعها اي فليدكن منها ومنه راهق الغلام اذا قارب الحلم وجاز ان يكون حايطا او شجرا او عودا فقد روي عور بن ابي جحيفة ان رسول الله عليه السلام كان يبسط حكمة في قبة اراها من ادم فلما فرغ بلال من الاذان اخرج عنزة وغرزا بين يدي رسول الله عليه السلام فقام عليه السلام الي

تلك

تلك العترة وصلي الناس والناس يمرون من وديها وكافي انظر الي طريق ساق رسول الله عليه السلام فاجعل علي حاجبيه الايمن والايسر به ورد الاثر عن رسول الله عليه السلام فعلا ومقدار السترة طول اذراع في غلظ اصبع فان تعذر الغرز لا يضعها بين يديه عند بعض المشايخ وعامةهم علي انه يضعها طول الاعضاء والعترة المشايخ علي انه لا يخط اذالم يكن معه ما يستتر به لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان قال صلى بنا رسول الله عليه السلام في الفضا وليس امامه شيء وبعضهم قالوا لا يخط لقوله عليه السلام اذ اصلي احركم في الحجر وليس مع شيء فليخط خطا ليكون سترة بينه وبين المار واختلفوا في كيفيته منهم من قال لا يخط طول ولا ومنهم من قال يخط شبه المحراب فلا بأس بترك السترة اذا من المروءة وسترة الامام تجزي اصحابه الاثري انه كيف كفت العترة اصحابه ويردء المار اذا امر ولم يكن له سترة او من بينه وبين السترة والدفع الاصل فيه ما روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي عليه السلام لا يقطع الصلاة بمرور شيء واحد وما استطعت قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله ولم يذكر تفسير الدفع وذلك بالاشارة اليه ان قف لما روي عن النبي عليه السلام انه كان يصلي في بيت ام سلمة فقام عمر بن ام سلمة ليبر بين يديه فاشار اليه النبي عليه السلام ان قف فوقف ثم قامت زينب بنت ام سلمة تريد ان تمر بين يدي رسول الله عليه السلام فاشار اليها ان قفي فانت ومرت بين يدي رسول الله عليه السلام فلما فرغ النبي عليه السلام فظفر اليها وقال ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب يوسف كرسف يغلبن الكرام ويغلبهن الليام والكرسف اسم زاهد افتتن بالنساء ومن الناس من قال يدفع بالنسج فان ابي قال اخذ بعض هذه او شيء من ثيابها فمضعه فان ابي صرجه فان ابي قاله لما جاء في الحديث فان ابي فليقتل فان شيطان وروي ان رجلا من اصحاب رسول الله عليه السلام وقد اختلف في اسمه فاراد رجل ان يمر بين يديه فاشار اليه فابي فصرجه علي صدره اقعه علي استه فلما فرغ من صلاته خاضه المظلوم الي مروان فساله مروان عن ذلك فقال افاضت شيطانا وقال رسول

يخبركم انكم انتم الذين

المجد وفي بعض الروايات ربنا ولك الحمد وفي بعضنا اللهم ربنا ولك الحمد قالوا والاحسن
الله ربنا لك الحمد وذكر محمد رحمه الله ان الامام يقول اللهم ربنا لك الحمد والمقتدي يقول
ربنا لك الحمد وقول ابي حنيفة في هذه المسئلة جوابا لابي يوسف يقول ربنا لك الحمد
ويستكر اطراف كيلا يصير ناهيا عن الاستغفار وهذا لان الدعاء موضع اخر للصلاة
قال الله تعالى فاذا فرغت فانصب اي للدعاء وليس بين السجدة وبين شي من شايئنا من
قال الاحب ان يقول بين السجدة وبين رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين وهو
مذهب اهل الحجاز لكن عندنا هذا محمول على التمجيد واذا ركع قبل الامام فادركه
الامام وهو ركع اجزاء عندنا خلافا لغيره رحمه الله وجه قوله ان متابعة
الامام فيما يشتر كان فيه وقد سبق امامه به فلا يعتد به اعتبارا بساير
الافعال وجه ظاهر الرواية ان للشاركة والمتابعة وجرت فيما ادركه الامام
فيه **قوله** للمتابعة فيما يشتر كان فيه لازمة قلنا لا كذلك بل للمتابعة شرط
فيما هو مقصود نفسه من غير ان يكون وسيلة اليه والانتقال شرع
وسيلة الا تري انه لا يعد من الواجبات ولا من الغرائض الا ترى ان اداء
رفع راسه من الركوع قبل الامام ثم رفع الامام راسه بعد ذلك يجزيه وان
كانا يشتر كان فيه واذا ادرك الامام في الركوع لم يكن مدركا للركعة حتى يشاركه
فيه كزاروي عن بن عباس وابن عمر رضي الله عنهما وحديث ابي بكره حين فب
داكوا حتى التحق بالصف دليل عليه وجه قول زفر رحمه الله انه ادركه فيما له
حكم القيام بدليل ان يوتي بتكبيرات العبد في الركوع مع انه يوتي بها في حقيقة
القيام ولنا ان الركوع وان كان له حكم للقيام ليس بقيام حقيقة لان القيام
عبارة عن الاستواء بالنعيق والركوع عبارة عن الانحناء وبين الاستواء والانحناء
تضاد الا انه اذا شاركه في الركوع فقد وجدت منه المشاركة في اكثر
الركعة فيقوم مقام المشاركة في الكل وثمره هذا الاختلاف يظهر في ان عند
هواحق في هذه الركعة حتى ياتي بها قبل فراغ الامام وعندنا هو سبق
بها حتى ياتي بها بعد فراغ الامام رجل احدث في ركوعه تروضا وبني
ولا يعتد بالذي احدث فيه لان الانتقال مع الطهارة شرط لقوله عليه

اللام

السلام صلوا كما رايتوني اصلي فبعد ذلك ان كان منفردا فهو بالخيار ان شاء الله
من مكان الوضوء ان شاء الله من مكان الصلاة وان مقتديا ان لم يفرغ امامه فقد
تمها من مكان الصلاة لا محالة وان فرغ امامه فهو بمنزلة المنفرد واختلف المشايخ
في الافضل قال بعضهم الاتمام في مكان الصلاة افضل وقال بعضهم في مكان الوضوء
افضل وهو الاصح لما فيه من ترك الذهاب الذي هو مفسد للصلاة رجل تذكرو هو
راكع ان عليه سجدة فاحط من ركوعه فسجد بها ورفع راسه من سجدة فسجد بها
فانه يعيد الركوع يريد به على سبيل الاستحباب لان الترتيب في افعال الصلاة
شرطا لا فيما شرع مكررا فان قيل الانتقال حصل لا ذراك قبله فهل جعل الانتقال
رفضا ونقصا لما كان الانتقال عنه كما لو فقد قدر التشهد ثم عاد لسجدة الصلوة
او تذكرو في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد لقراءة السورة يرتفع ما كان فيه قيل
له للمشروع في الصلاة ركنا او فرضا انواع منها ما يتخذ في كل الصلاة كالقعدة ومنها
ما يتعدد كالركعات ومنها ما يتخذ في كل ركعة كالقيام والركوع ومنها ما يتعدد في
كل ركعة كالسجود بالترتيب ليس بشرط بينهما يتعدد في كل الصلاة او يتخذ في ركعة
وبينما يتعدد في ركعة والترتيب شرط بين المتحد والتعدد بين المتعدد في كل
الصلاة او في الركعات وبين المتحد في كل الصلاة لان ما احدث شرعيته في كل الصلاة
يراعي وجوده صورة ومعنى في محله نحو ان عن تقويت ما تعلق به جزء او كلا
من جلته ضرورة اتحاد في الشرعية وقيل توقف ذلك عليه هكذا يقول فيما احدث
شرعيته في كل ركعة والله اعلم **باب الرجل يركع الفريضة**
رجل يصلي من الظهر ركعة ثم اقيمت قال يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقطع ويشرع
مع الامام احراز النفل فان قيل كيف هذا يستقيم على اصل محمد رحمه الله
والاصل عند محمد ان صفة الفريضة اذا بطلت بطل اصل الصلاة قال رضي
الله عنه سمعت والذي يقول ليس هذا مذهبنا لمحمد رحمه الله في جميع المواضع انما
هذا مذهبنا له فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العدة بالمضي فيها كما اذا
قيد للقامة بالسجدة وههنا يتمكن من اخراج نفسه عن العدة بالمضي فيها
والفرق بينهما ان ابطال صفة الفريضة هناك ليس باطلا لغير من جهة الشرع

فجازل يقلب ففلاهما وصل كما لمفرد بالصوم اذا اليسر في خلال اليوم واما القطع لافراز
 فضل الجماعة فلان اذا الصلاة بالجماعة ترفع فضيلة على الاداء وحدها وفرادي
 قال عليه السلام صلاة الرجل بالجماعة تفضل على صلاته وحده وصلاته مع
 مثني ان ياتي من صلاته مع واحد وكل كثر الجماعة ففي عند الله تعالى افضل وعن
 عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان رجلا سأل عن رجل يقوم بالليل ويصوم
 بالليل ولا يحضر الجماعة قال هو في النار وعنه ايضا لقد سمعت ان امرئيتي
 ان يجمعوا الخمر من الخطب ثم امر ان تقام الجماعة فاحرق بيت من لم يحضر
 الجماعة وعن بن مسعود والنس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام قال الجماعة
 من سنن الهدي لا يتخلف عنها الا منافق وقال النبي عليه السلام المعصية
 مع الجماعة اهون من الطاعة مع العزفة فان قيل لماذا يجوز ابطال الوصف
 الفرضية لاقامة السنة قيل له يجوز ابطال الفرض لاقامة الفرض على
 اكمل الوجوه كما اذا ذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فلا يجوز ابطال صفة
 الفرضية لاقامة الفرض على اكمل الوجوه كان اولي وكذلك يتحمل الاختلاف
 والانصراف في صلاة الخوف لاقامة الجماعة فان كان في الركعة الاولى ولم
 يقيد بها بالسجدة بعد تقطع وتشرع هكذا ذكر في الكتاب قال شمس الايمة
 الحلواني اختلف المتأخر فيه قال بعضهم يقطع والي هذا كان يميل الشيخ الامام
 فخر الاسلام البزدوي رحمه الله وبعضهم قال لو يصلي ركعتين ثم يقطع والي
 هذا مال شمس الايمة السرخسي رحمه الله وكان الشيخ الامام محمد بن ابراهيم
 الميمني رحمه الله يختلف فتواه في هذا قال شمس الايمة الحلواني قالوا اراد
 بقوله ثم يقام الظهر شروع الامام دون اقامة المؤذن حتى اذا سكنت المؤذن
 في اقامة اي شرع فيها ولم يقيد الرجل الاولى بالسجدة ثم ركعتين بلا خلاف
 بين اصحابنا رحمه الله وان قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة قطع لما ذكر في
 الكتاب واذا اراد القطع كيف يقطع قال بعضهم هو بالخيار ان شاء عاد ففقد وسلم
 وان شاء كبر قايمًا بنوي الشروع في صلاة الامام وقال بعضهم يسلم قايمًا تسليمة
 كما في صلاة الجنائز وقال بعضهم يسلم تسليمة واحدة وذكر شمس الايمة

السرخسي

السرخسي رحمه الله انه يعود الى التشهد لا محالة وذكر شمس الايمة الحلواني لو سلم
 قايمًا ولم يعود الى التشهد فسد صلاته ثم اختلفوا انه كما يقعد يسلم او يتشهد
 ثم يسلم قال بعضهم كما يقعد يسلم وقال بعضهم لا بل يتشهد ثم يسلم وهذا مجموع
 ذكره شمس الايمة الحلواني رحمه الله وان كان قد قيد الثالثة بالسجدة انتهى
 اربعاً ثم يشرع في صلاة الامام كيلاً بالمحقة الوعيد الشديد بقوله عليه السلام
 من شد شد في النار وقال عليه السلام من فارق الجماعة قيد شبي فقد خلع بقة
 الاسلام من عنقه وان اراد ان يكون فرضه ما يصلي مع الامام ياتي بالارابعة
 قاعدا ولا يقعد في الرابعة ويأتي بالخامسة والسادسة فيصير ذلك لغاله ويكون
 فرضه ما يصلي مع الامام وكذلك الحكم في العشاء وان كان في العصر وقيد الثالثة
 بالسجدة مضى فيه ولا يشرع في صلاة الامام لكراهة التنفل بعد العصر وان كان
 في صلاة المغرب وصلي منها ركعة قطع ثم شرع وكذلك لو قام الى الثانية وركع وان
 قيد الثانية بالسجدة مضى فيها ولم يشرع لكراهة التنفل بعد المغرب وان كان في
 المغرب وقد صلي منها ركعة ثم اقيمت قطعها وكذلك اذا قام الى الثانية ولم
 يقيد بها بالسجدة وان قيدها بالسجدة انتهى وبعد الانتهاء لا يشرع في صلاة الامام
 وعن ابي يوسف رحمه الله الاحسن ان يشرع ويقيم اربعاً وان كانت في سنة
 الظهر يقيم اربعاً ولو قطعها يقضيها اربعاً وهو اختيار الشيخ الامام الجليل فيمكن
 محمد بن فضل كما ذكر في الكتاب وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول كنت
 افي زمانا انه يقيم اربعاً حتى وجدت رواية عن ابي يوسف انه يسلم على
 راس الركعتين فوجدت عن ذلك واما سنة الفجر والمستحب ان يصليها في منزله
 فان النبي عليه السلام كان يفعل كذلك فانه روي عنه عليه السلام انه اشتغل بالعلم
 بين الانصار واستخلف عبد الرحمن بن عوف فلما فرغ رجع وهو كان يصلي فدخل
 المحبرة وصلي ركعتي الفجر ثم خرج وصلي فان لم يفعل ذلك فعند باب المسجد
 اذا كان الامام يصلي في المسجد لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كان يصلي بالناس
 والناس يصلون ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يشرعون معه في الصلاة فان لم
 يمكن ذلك وللمسجد واحد تخلف اسطوانة لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه



من يطعم ربا
 من يطعم ربا
 عن ابي يوسف

من يطعم ربا
 من يطعم ربا
 من يطعم ربا

انه اتي المسجد والامام في الصلاة فقام خلف سارية من سوازي المسجد وصلي ركعتي
 الفجر ثم شرع مع الامام بعد ذلك فان كان المسجد مشني صلي في المسجد الذي فيه الامام
 ويكره ان يصلي خلف الصغوف بلا حایل واشدها كراهة ان يصلي في الصف خلف الطائفة
 وهذا كله بعد شروع الامام واما قبل شروع في اي موضع ياتي بها فلا بأس وان
 انتهى الي الامام والامام في صلاة الفجر ان كان يرد جوارك ركعة من الفجر لا ينبغي له ان
 يشرع في صلاة الامام عندنا وقال الشافعي رحمه الله يشرع لقوله عليه السلام اذا قمت
 الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وكذا نقول ان امكنه الجمع بينهما فيجب الجمع وهذا لان
 ركعتي الفجر من الفضيلة ما ليس لغيرها من السنن جاتي تغير قول الله تعالى وقران
 الفجر ان قران الفجر كان مشهودا يعني تشهد ملائكة الليل والنهار وقال عليه السلام
 ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها صلوهما فان فيها الرغائب وقال عليه السلام عليكم
 بركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل وان كان لا يرجو ادراك ركعة من الفجر لا يشتغل
 بها قال تميم بن الحارث السرخسي رحمه الله ولم يذكر في الكتاب فصلا وهو ان اذا
 كان حال ان اشتغل بها امكنه ادراك الامام في التشهد هل يشتغل بها قالوا
 عليه قول محمد لا واذا فاتت هل يقضيها قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا
 يقضيها وقال محمد رحمه الله احب الي ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس وقال الشافعي
 رحمه الله يقضيها بعد الفراغ لما روي عن النبي عليه السلام انه صلى الفجر
 فنظر الي رجل يصلي بعد ما صلى الفجر فقال ما هاتان الركعتان فقال ركعتان
 كنت لم ادركهما فسكت النبي عليه السلام فلو كان مكررها لكان منه التاكيد
 والتعظيم محمد رحمه الله يقول روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قضاها وكان
 الاخبار متناطقة بوكا دتها ولهذا روي عن ابي حنيفة انه لا يجوز ادائها
 راكبا فكانت بمنزلة الواجب ومن حيث انها سنة كانت بمنزلة النوافل فقلت
 استحباب القضا ولا احتم عليه وقيل لا اختلاف بين محمد وصاحبيه فان ابا حنيفة
 وابا يوسف قالوا لا يقضيها ولو قضاها فلا بأس وقال محمد احب الي ان يقضيها
 وان لم يقضها فلا شيء وهذه اذا فاتت وحدها اما اذا فاتت مع الفجر يقضيها اجبا
 لحديث ليلة التمسيس وهو ما روي ان النبي عليه السلام لما نزل اخر الليل قال

ما روي في فضيلة
 ركعتي الفجر

طلب
 في قضا سنة الفجر
 اذا فاتت دون
 الغرض

طلب
 اذا فاتت سنة الفجر
 تقضى اجبا على كل
 ليلة التمسيس

بسم الله الرحمن الرحيم
 ونصا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ونصا لغيره من بعدهم

من يكفونا فقال بلال رضي الله عنه انا فاما ان يقظم الاحوال الشمس وفي رواية انشروا
 وقد بد احاجب الشمس فقال عليه السلام لبلال اين ما وعدتنا فقال ذهب نفسي
 الذي ذهب بنفوسكم فقال عليه السلام ارواحنا بيد استعاليتم قال ارحلوا من هذا
 الوادي فانه وادي الشيطان فارحلوا ثم نزلوا فانزل رسول الله عليه السلام ثم اذن بلال
 رضي الله عنه فصلي ركعتي الفجر ثم قام فصلي بهم الفجر والتقميم والنزول الى الارض
 الليل للنوم وكان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله يقول ينبغي له ان يشرع في ركعة
 الفجر ثم يفسدها على نفسه حتى يصير دينيا في ذمته فيمكن قضاها قبل طلوع الشمس
 قال تميم بن الحارث السرخسي رحمه الله هذا فاسد من قبل انما وجب عليه بالشرع
 لا يكون فرق ما يجب عليه بالنداء لو نذر ان يصلي ركعتين فصلاهما بعد الفجر
 قبل طلوع الشمس لا يجوز ولا يخرج عن عمدة النذر قيل فيما ذكره شمس الائمة في المنظر
 فظهر من قبل ان الركعتين ههنا وجبتا عليه بالشرع في هذا الزمان فما اذا هما
 في هذا الزمان بخلاف ما ذكر من النظر فانه نذر ان يصلي مطلقا غير مقيد بالزمان
 فيجب المنذور بصفة الكمال فلا يتناهي بصفة النقصان ومتي قانت مع الغرض
 انما تقضي مع الغرض الى وقت الزوال فاذا زالت الشمس يقضي الغرض دون السنة
 واما سنة الظهر اذا فاتت وحدها فهل تقضي بعد الفراغ من الظهر في وقت
 الظهر اختلف المصنف فيه بعضهم قالوا لا تقضي وعامةهم على انها تقضي وهكذا روي
 عن علي بن ابي رافع عن ابي بصير عن عائشة رضي الله عنها ان رسول
 الله عليه السلام كان اذا فاتت الاربع قبل الظهر قضاها بعد الظهر قال في الكتاب
 يصلي ركعتين او لا على قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يقضي اربع
 او لا وذكر في موضع اخر الاختلاف على عكس هذا وجه قول من يقول بتقدم
 الاربع ان الاربع صارت من الغوايت والركعتان بعد الظهر وقية فكان الاشتغال
 بها كان من الغوايت اولى وجه قول من يقول بتقدم الركعتين ان الاربع
 قبل الظهر فاتت عن محلها لان محل الركعتين عقب الظهر متصلا به لما روي
 عن النبي عليه السلام انه كان يقوم اليها بعد الفراغ من الظهر كان على الرضد
 وكان البدو بها استيثار بسنة النبي عليه السلام من كل وجه فكان المستند

ما يجب على كل من
 ركعتي الفجر عليه

ما يجب على كل من
 ركعتي الفجر عليه

في حجب المسجد

من سجد اذنه فيه

اولي محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله حجة المسجد بركعتي ليست بواجبة
وقال ان في انها واجبة لقول رسول الله عليه السلام من دخل المسجد فليحج
بركعتي والامر مقتضاه الاجاب ولنا ان التخصيص على التحية دليل على عدم
الوجوب فيحجب الامر على الانتداب والاستحباب رجل دخل مسجدا قد
اذن فيه كره له ان يخرج حتى يصلي واما ان كان ذلك مسجد حبه او لم يكن
فان لم يصل ان كان المسجد مسجد حبه لا يخرج وان لم يكن مسجد حبه فان كان
اهل مسجده قد صلوا لا يخرج وان كان اهل مسجده لم يصلوا اختلفوا في
فيه قال بعضهم ان شاخج ليصلي في مسجده وان شأني في ذلك المسجد
والا فضل ان يصلي في ذلك المسجد مبادرة اليه قائمة الواجب وبعضهم
قالوا ان كان هذا الرجل يتوجه بالجماعة بان كان مؤذنا او اما سافلا
باس بان يخرج هذا اذا لم يصل تلك الصلاة فان كان يصلي لا بأس بان يخرج
مالم ياخذ المؤذن في الإقامة ومتى اخذ فيها ففي الظهر والعشا لا يخرج
ويشع في صلاة الامام وفي الفجر والعصر يخرج رجل ادرك ركعة من الظهر
مع الامام ثم قام فصلي ما سبق به قال ابو حنيفة وابو يوسف لم يصل الظهر
بالجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك الظهر فادرك فضل الجماعة قال
الفتية ابو جعفر هذا جواب سوال لم يذكر والسوال رجل قال عبده حر ان
صلي الظهر بجماعة فادرك ركعة من الظهر مع الامام لا يحث ولو قال عبدة ان ادرك
الظهر بجماعة والمسلة تحالها يحث فتقوا ما محمول علي ما اذا عقد بمينه على الصلاة
بان قال ان صليت الظهر بجماعة وقول محمول علي ما اذا عقد بمينه على الادراك
ويذكر الامام الاجل الصدر الشهيد رحمه الله في الكتاب من التعليل اشارة الي
ان لا يحث وان ادرك اكثرها مع الامام وذكر شمس الايمة السرخسي في تعليل هذه
المسلة ان الظهر اسم لجميع الصلاة فاما يصلي مسليا اياها بجماعة اذ اصلها
او اكثرها بجماعة لان اكثر الشيء يقوم مقام الكل وهذا المصلي الكل ولا اكثر وهكذا
ذكره شمس الايمة الحلواني وهذا اشارة الى انه يحث بادراك اكثر قال القاضي
الامام ابو بكر الزركلي في هذه المسلة ان ادرك الثلاث يحث بالاتفاق

ولو

ولو ادرك الركعتين قال بعضهم يحث عند ابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم لا يحث
والادراك في عرف اللسان ومبندل الكلام المحقق يقال مشيت حتى ادركت وحث
حتى ادركت ايامه فيكون ادراك الشيء بالخوف اخوه ويصير مدركا ومحزرا فضل
الجماعة لما روي عن النبي عليه السلام انه قال من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادركها
يعني ادرك فضلها وهكذا الكثرة عليه السلام قراءة قل هو الله احد تعدل ثلث
القرآن يعني في الفضل وعن النبي عليه السلام انه قال اذا دخل احدكم في المسجد
والامام في التشهد فليكن ويجلس معه واذا سلم فليقم الي صلاته فانه قد ادرك
فضل الجماعة وعن ابن مسعود انه ادرك الامام في التشهد فقال الله اكبر ادركنا
الصلاة اي فضلا من المتأخرين من قال لا يصير مدركا فضيلة اداء الصلاة
بالجماعة ولكن يصير مدركا فضيلة الادراك لكن الصحيح ما قلنا لما روي من
الاتحاد وبديل شرعية صلاة الخوف فانها لم تدرك لشرع الادراك فضل الجماعة
لاشتمالها على الافعال المنافية للصلاة من الاخراف والانصراف ولا يجوز
العدول عن هذه الافعال المنافية الا لاكتساب هذه الفضيلة رجل
دخل مسجدا قد صلي فيه اهله فلا بأس بان يصلي قبل المكتوبة ماشا
من التطوعات اذا كان في الوقت سعة لما روي عن رسول الله عليه السلام
انه قال الصلاة خير موضوع فمن شأ استقل ومن شأ استكثر ومعنى قوله
عليه السلام موضوع موضع عنكم اي خير واجبة عليكم قال شمس الايمة الحلواني
قال الكرخي المستحب ان يشتغل بالمكتوبة وعن الحسن بن زياد انه قال فيمن تغوث
لجمعة فصلي في مسجد بينه انه يبدى بالمكتوبة ولا يتطوع والباقي كما ذكر في الكتاب
واسه اعلم **باب ما يفهم الصلاة** رجل ان في الصلاة او ثابته او
بكي فارتفع بكاهه ان كان من ذكر الجنة والنار لم يقطعها وان كان لوجع او مصيبة
قطعها وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله يقال ان الرجل رفع صوته لوجع
به وكذلك رت ومصدره الانين والافان بالضم وكذلك التانان **قوله** اذا قال
أوه يسكون الواو وهو كلمة توجع وتنفج والاسم منه الالهة قال الشاعر
قوله لذكرها اذا ما ركبناها ومن بعد ارض بيننا وسما وعن ابي يوسف ان

غير

الشيخ في كل موضع من فروع حكم
الشيخ في كل موضع من فروع حكم
الشيخ في كل موضع من فروع حكم

كان يمكن الامتناع تفسد وان كان لا يمكنه لا تفسد وعن محمد رحمه الله ان كان الموضع
خفيفا يقطع وان كان ثقيلا لا يقطع من شايخنا من قال الاختلاف بين ابي يوسف
وصاحبه رحمهم الله في المسئلة بناء على الاختلاف في النسخ في الصلاة عندهما يقطع اذا
كان مسوعا وعند ابي يوسف لا يقطع كيف ما كان وعن ابي يوسف ان اشتمل الاثنين على
حرفين نحو اه لا تفسد واذا كان اشتمل على ثلاثة احرف نحو اه تفسد والاصل عنده ان
كل كلمة تشتمل على حرفين احدهما من حروف الزوائد لا يقطع الصلاة والحروف الزوائد
عشر جمعها التعداديون في اليوم تنسأه وجمعها غيرهم في هوي السماء فان قيل كيف
تكون عشرة وقد نكر واحد هذه الحروف وهو لا ف فتكون اذن تسعا قيل له
لا كذلك ولم يتكرر واحد هذه الحروف لان الحرف الذي وقع الافتتاح به في قولهم اليوم
تنسأه همزة وليس بالف والذي وقع في الحشر الف فلا يقع التكرار والمعين قولنا
زوائد ان الكلمة لا يزداد فيها حرف الا وان يكون من هذه الحروف وينبغي لك ما قلنا
اذا استقرت الكلمات التي يدرى فيها الاحرف وانما لم يكن الاثنين مفسدا
متي كان من ذكر اهل الجنة والنار لان الاثنين في الصلاة تخشع وتضرع الى الله
تعالى قال الله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وروى
ان النبي عليه السلام كان يصلي ويجوف ان يركن الى المرحل يعني به شدة
الغليان وروى ان ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام كان اذا صلى يسمع
انينه ميلا وعن عائشة رضي الله عنها انها سألت عن الاثنين في الصلاة
فقلت ان كان خشية الله تعالى لا تفسد صلاته وان كان لا لم يفسد
وهذا لان الاثنين متي كان بهذه المشايكة كان كانه يقول بضميم لسانه
وضمخ بنانه اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح بهذا كما
تفسد صلاته بخلاف ما اذا كان من وجع او مصيبة لانه يصير كانه يقول
انا مصاب فعزوني انا ما هو فادركوني ولو افصح بهذا تفسد صلاته والبا
على هذا لان الله تعالى مدح اقرأ ما يكون في الصلاة قال الله تعالى تخرون
الاذقان يبعثون وقال عليه السلام طوبى للباكين في الصلاة قال شمس لا يمنة
الرخسي ان كان البكاله صوت مسوع تفسد ولا فلا وروى عن محمد رحمه الله

انما

انما لا تفسد صلاته الا اذا كان محال لا يمكنه التماسك عنه اما اذا امكنه التماسك
عنه فيفسد والتخفيف ان كان لعذر ان كان مدفوعا اليه بان كان لاجتماع البراق
في حلقه لا تفسد صلاته وان لم يكن مدفوعا اليه الا ان كان لتخفيف الصوت
ان ظهر به الحرف نحو اخ بالفتح والضم لفسد عندها وكذلك اذا تجشى او عطس
فهو على هذا التفصيل واذا ادعى الهنك لا تفسد وان زجرها تفسد لانه يظهر
منه الحروف للهجه دون الاول واذا اساق الحمار او امسك بلسانه لا تفسد
لانه لا يقطع بها الحروف للهجه واذا عطس الرجل فقال رجل في صلاته رحك
الله تفسد صلاته لانه كلام اراد به كلام الناس وكلام ما يقع به الخطاب بين
الناس والتشبيث بهذه المشايكة وفي التشبيث لغتان الشين للهجة والسين
اما الشين للهجة فله معنيان احدهما ازالة الشماتة وهو من مصادر السب
كالقريد ازالة الفرح ان والثاني الدعا بالثبات على السمت وهو الطريق
المستقيم قال ثعلب الاختيار هو الثاني وحديث معاوية بن الحكم السلمي
ما روي انه قال عطس رجل في الصلاة فشتمه فرماني القوم باصابعهم فقلت
في نفسي واشكل امامه ما لكم تنظرون الى شررا فصرخوا ايديهم على الخادم فقلت
انهم يسكتونني فسكت فلما فرغ النبي عليه السلام من الصلاة قال معاوية يا اي
انت وامي ما رايت معظما احسن تعليما من رسول الله عليه ما ضربني ولا نهاني
ولا شتمني ولكنه قال لي يا معاوية ان صلاتك هذه لا يصح فيها شيء من كلام
الناس انما هي التسبيح والتحميد والتكبير وقرارة القرآن فان قال العاطس نفسه
يرحك الله ما نفس وروى عن محمد انه قال لا تفسد وعن ابي حنيفة انها تفسد
واذا عطس الرجل فقال لرجل وهو في الصلاة للهجة لا تفسد صلاته وان اراد
به الجواب لان التحميد ليس جواب غير العاطس ولو سمع اسم النبي وصلى عليه
تفسد صلاته ولو نثر في رجل من سطح فقال المصلي بسم الله لا تفسد صلاته
وكذا اذا دعوت السماء او برقت فسمع او هطل او استسقى جمع لا تفسد صلاته ولو دعا
رجلا او قرأ الفاتحة فقال المصلي امين لا تفسد صلاته واذا ادن المصلي اذ بلغ الحنكة
تفسد صلاته اجماعا وقيل ذلك يفسد عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله

كان يمكن الاشتغال بغيره وان كان لا يمكنه لا تفسد وعنه محمد رحمه الله ان كان المراد
خفيفا يقطع وان كان ثقیلا لا يقطع من شايخنا من قال الاختلاف بين ابي يوسف
وصاحبه رحمهم الله في المسئلة بناء على الاختلاف في النسخ في الصلاة عند ما يقطع اذا
كان مسموعا وعند ابي يوسف لا يقطع كيف ما كان وعن ابي يوسف ان اشتمل الانيث على
حرفين نحو اه لا تفسد واذا كان اشتمل على ثلاثة احرف نحو اه لا تفسد والاصل عنده ان
كل كلمة تشتمل على حرفين احدهما من حروف الزوائد لا يقطع الصلاة والحروف الزوائد
عشر جمعها التعداد يكون في اليوم ثلثه وجمعها غيرهم في هوي السماء فان قيل كيف
تكون عشرة وقد نكر واحد هذه الحروف وهو لا ف فتكون اذن تسعا قيل له
لا كذلك ولم يتكرر واحد هذه الحروف لان الحرف الذي وقع الافتتاح به في قولهم اليوم
تسعا همزة وليس بالالف والذي وقع في الحذف فلا يقع التكرار والمعنى من قولنا
زوائد ان الكلمة لا يزداد فيها حرف الا وان يكون من هذه الحروف وينفع لك ما قلنا
اذا استقرت الكلمات التي يزيدت فيها الاحرف وانما لم يكن الانيث مفسدا
متمي كان من ذكر اهل الجنة والنازلان الانيث في الصلاة تحشع وتضرع الي الله
تعالى قال الله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وروى
ان النبي عليه السلام كان يصلي والحرف اذ يركن الى المرحل يعني به شدة
الغليان وروى ان ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام كان اذا صلى يسمع
انيته هبلا وعن عائشة رضي الله عنها انها سألت عن الانيث في الصلاة
فقلت ان كان خشية الله تعالى لا تفسد صلاته وان كان لا لم يفسد
وهذا لان الانيث ممي كان بهذه المناجاة كان كانه يقول بضميم لسانه
وضمخ بنائه اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار ولو مرج بهذا
تفسد صلاته بخلاف ما اذا كان من وجع او مصيبة لانه يصيح كانه يقول
انا مصاب فعزوني انا ملهوف فادركوني ولو اقع بهذا التفسد صلاته والبكا
عليه هذا لان الله تعالى مدح اقواما يكون في الصلاة قال الله تعالى يخرون
للادقان يكون وقال عليه السلام طوبى للباكين في الصلاة قال شمس الأئمة
السرخسي ان كان البكا له صوت مسموع تفسد ولا فلا وروى عن محمد رحمه الله

انما

انما لا تفسد صلاته الا اذا كان محال لا يمكنه التماسك عنه اما اذا امكن التماسك
عنه فيفسد والتحقق ان كان لعذر ان كان مدفوعا اليه بان كان لا اجتماع البراق
في حلقه لا تفسد صلاته وان لم يكن مدفوعا اليه الا ان كان للتخفيف الصوت
ان ظهر به الحرف نحو اخ بالفتح والضم يفسد عندها وكذلك اذا تجشى او عطس
فهو على هذا التفصيل واذا ادعى الهرة لا تفسد وان زجرها تفسد لانه يظهر
منه الحروف للمجهاه دون الاول واذا اساق الحمار او امسك بلسانه لا تفسد
لانه لا يقطع بها الحروف للمجهاه واذا عطس الرجل فقال رجل في صلاته رجلك
الله تفسد صلاته لانه كلام اراد به كلام الناس وكلام ما يقع به التخاطب بين
الناس والتسميت بهذه المناجاة وفي التسميت لغتان الشين للمجعة والشين
اما الشين المجعة فله معنيان احدهما ازالة الشماتة وهو من مصادر السكب
كالقريد ازالة الفرح ان والثاني الدعاء بالثبات على السمت وهو الطريق
المستقيم قال ثعلب الاختيار هو الثاني وحديث معاوية بن الحكم السلمي
ماروي انه قال عطس رجل في الصلاة فسمته فرماني القوم باصابعهم فقلت
في نفسي واشكل امامه ما لكم تنظرون الي شررا فصرخوا ايديهم على افخاذهم فقلت
انهم يسكتونني فسكت فلما فرغ النبي عليه السلام من الصلاة قال معاوية يا اي
انت وامي ما رايت معلمي احسن تعليما من رسول الله عليه ما ضربني ولا نهاني
ولا شتمني ولكنه قال لي يا معاوية ان صلاتك هذه لا يصح فيها شيء من كلام
الناس انما هي التسبيح والتحميد والتلهيل وقرارة القرآن فان قال العاطس نفسه
يرجك الله ما نفس وروى عن محمد انه قال لا تفسد وعن ابي حنيفة انما تفسد
واذا عطس الرجل فقال رجل وهو في الصلاة للمرحلة لا تفسد صلاته وان اراد
به الجواب لان التحميد ليس جواب غير العاطس ولو سمع اسم النبي وصلى عليه
تفسد صلاته ولو نثر في رجل من سبط فقال المصلي بسم الله لا تفسد صلاته
وكذا اذا ردت السماء او برقت فسمع او هطل واستقبح لا تفسد صلاته ولو دعا
رجل او قرأ الفاتحة فقال المصلي امين لا تفسد صلاته واذا ادن المصلي اذ بلغ الحجة
تفسد صلاته اجماعا وقيل ذلك يفسد عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله

واذا استفتح الامام ففتح عليه الاستفتاح طلب الفتح والاستفتاح الاستنصار
 ايضا قال الله تعالى وكانوا يستفتحون اي يستنصرون ويمكن ارادة كل واحد من المعنيين
 به وههنا والليل يقتض ان يكون كلاهما مفسدا للصلاة لان الاستفتاح ينزل
 منزلة قول القائل اذا انتهيت الى هذا فبعده هذا **قوله** والذي فتح عليه كان
 يقول اذا انتهيت الى هذا فبعده هذا او قال فخذ مني دا ولا يترب ان التفرج
 لهذا مفسد غير ان وقع العذر عن فضية هذا الدليل فيما اذا اخرج من صلاة الفاتح
 والمستفتح بان كان المستفتح اماما والفاتح مقتديا به بالنص وهو ما روي عن النبي
 عليه السلام انه قرأ في الصلاة سورة المومنين فترك منها كلمة فلم افرغ منها قال
 لم يكن فيكم اي بن كعب فقال لبلي فقال عليه السلام هل لا فتحت علي فتا فتحت
 انها نسخت فقال عليه السلام لو نسخت لانبأكم وعني على رضى الله عنه قال
 اذا استطعك الامام فاطعه اي اذا استفتحك الامام فافتح عليه وللعود
 به عن القياس لا يقاس عليه غيره الا اذا كان في معناه من كل وجه والصلاة
 اذا كانت مشتركة بين الفاتح والمستفتح فان كل واحد منهما محتاجا الى اصلاح
 صلاته بخلاف ما اذا لم تكن مشتركة بينهما وانما جعل الاستطعام مجازا عن
 الاستفتاح لاشتراكهما في معنى الاستعانة وارجح بحجج مخففة من الاحتياج
 وهو الاغلاق ومنه الرجاج وهو الباب المغلق والرجح بحجج مشددة
 استبعده لبعض الناس وحكي المبرد عن ابي عبيدة ارجح ومعهناه وقع في
 وهي الاختلاط والاضطراب قالوا هذا اذا ارجح عليه قبل ان يقرأ مقدار
 ما تجوز به الصلاة او بعد ما فز ولم يتحول الى آية اخرى اما اذا قرأ او تحول
 ففتح عليه تفسد صلاة الفاتح لانه تعلم من غير حاجة وقال بعضهم لا تفسد
 على كل حال ولو اخذ الامام منه هل تفسد صلاته حكي عن القاضي الامام
 الزركلي رحمه الله انه تفسد وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد وقال
 شمس الائمة السرخسي من اصحابنا من يقول في موطن يفتح الفتح والاستفتاح
 ينبغي للفاتح ان ينوي قراءة القرآن حتى يتذكر الامام قال شمس الائمة هكذا
 رحمه الله الا ان هذا ليس بشي لان المقتدي ما موردا لفتح مني عن قراءة القرآن

أحكام الشيخ على التفصيل

فيفتح

فيفتح ان يومر بما هو مني عنه ونهني عن ما هو ما مورده رجل اجاب رجلا
 في الصلاة بلا اله الا الله فهذا كلام يفسد ثم السكت على وجهين ان اراد به اعلاه
 انه في الصلاة لا تفسد صلاته اجماعا وان اراد به جوابه فان قيل بين يديه
 مع الله الها اخر فقال لا اله الا الله يريد به جوابه وفي هذا الوجه تفسد
 صلاته عندها وقال ابو يوسف لا تفسد لانه ثنا بصفته فلا يتغير بعزيمته
 والعزيمة عند القلب على ما انت فاعله واذا كانت ثنا كانت الصلاة محلا
 له بخلاف معاوية ابن الحكم وهما يقولان هذا من كلام الناس على ما ذكرنا والكلام
 يثبت على قصد التكلم بدليل ان المصلي اذا كان بين يديه مصحف فصر رجل اسمه
 يحيى فقال له يا يحيى خذ الكتاب بقوة واراد بذلك خطابه تفسد صلاته وكذلك
 اذا امر به رجل اسمه موسى وفي يمينه شي فقال له وما ذلك يمينك يا موسى اقصي
 ما في الباب انه ذكر ولكن من الاذكار ما يكون مفسدا للصلاة كالموتى والفساد قول
 الشاعر تبارك ربنا الاحد الوحيد له الا والحمد المجدد الاكل شي ما خلا
 الله باطل فهذا كله ذكر ومع ذلك يتعلق الفساد بالانشاد فان قيل كيف يستقيم
 هذا او قد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه استاذن علي بن رسول الله عليه السلام
 وهو في الصلاة فقال ادخلوها بسلام امنين قيل له قال شمس الائمة السرخسي
 لا يحل هذا علي انه اراد بذلك جوابه وانما يحل هذا علي انه انتهى بالقراءة الى هذا
 الموضع **قوله** ان ثنا بصيغته فلا يتغير بعزيمته قلنا قد يتغير بعزيمته الا
 تربي الي ما روي عن سري السقطي رحمه الله انه قال انا استغفر الله فولي من
 الحمد لله منذ ثلاثين سنة قيل له كيف كان قال وقع الحريق في الليل فخرجت
 انظر الي دكاني فقبل الحريق بالبعد من دكاني فقلت الحمد لله ثم قلت هب
 ان دكاني تخلص اما تهتم للمسلمين ولولا النقص والعزيمة لما استغفرت ذلك وانما
 لم يفسد اذا اراد به الاعلام لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال كان لي من
 رسول الله عليه السلام مدخلان كنت اذا قرعت الباب ان كان رسول الله
 عليه السلام في الصلاة رفع صوته فعملت انه في الصلاة فكنت ارجع
 وان لم يكن رسول الله عليه السلام في الصلاة كان يخرج فيفتح الباب فكنت

مظهر
 حكاية الرب السقطي

ادخل ولا بأس بالدعاء في الصلاة بكل شيء من القرآن وما يشبه الدعاء كالودعاء اللهم استمع
استعملنا بطاعتك وطاعة رسولك واجعلنا حامدين واجعلنا صالحين وارزقنا
وانت خير الرازقين وروى عن أبي هريرة عنه انه قال لرسول الله عليه السلام
ما سكونك بين التكبير وبين القراءة قال اني ادعوا فاقول اللهم باعدي بيني وبين
خطاياي كما باعدت بيني وبين النار وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال
لرسول الله عليه السلام علمني دعاء ارجع به في امر صلاتي فقال عليه السلام
قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت اغفر لي مغفرة
من عندك انك انت الغفور الرحيم فالحاصل ان كل دعاء يوجد في القرآن لا
يفسد الصلاة وما لا يوجد فيه نحو ان يقول اغفر لعمي ولا يخفى قال بعضهم يفسد
واليه مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وتوسال ما لا يوجد
في القرآن وما لا يمتنع سؤاله من العباد نحو اللهم اكسني جبايا وفساد يفسد
بلا خلاف بين العلماء رحمه الله وقال الشافعي كل دعاء يجوز ان يدعي به
خارج الصلاة يجوز ان يدعي به في الصلاة والا فلا ما روي عن النبي عليه
السلام انه قال اللهم اني ارجو الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين
بحكمة اللهم اشدد وطأتك عليّ مخرج واجعل سنيهم كسني يوسف وكان ذلك
في الصلاة ولما ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال قدمت من الجنة
فوجدت رسول الله عليه السلام في الصلاة فسلمت عليه فلم يرد الجواب واخرني
ما قرأت وما بعد فلما فرغ النبي عليه السلام من الصلاة قال يا ابن مسعود
ان الله تعالى يحدث عن اموره ما يشاء وان مما احدث ان لا يتكلم
في الصلاة وما رواه اثنان في محمول علي انه كان في بدء الاسلام حين
كان الكلام مباهجا امام قراية التزجيب بان قراية فيها ذكر الجنة
او اية التزهيب بان قراية فيها ذكر النار يستمع من خلفه وليسكت من
قبل انهم لا يستمع امروا والى الانصات ندبوا وعليهذا بالرحمة وعد
قال الله تعالى واذ اقرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ليعضد ما قلنا
ما روي عن النبي عليه السلام انه سمع من خلفه يقرأ فقال ما لي انازع في

القراءة

القراءة اذ اكبر الامام فكبر واذا اقرأ فانصتوا ومحمد رحمه الله حفظ لسانه
عن النبي عن الدعاء ولكن اجاب علي وجه يحصل به المقصود علي احسن
الوجوه كما في قوله عليه السلام واذا كانت الكعبة بيني وبينكم كما في قوله
واذا اصغى الامام ارضا الرجل وكذلك اذ لخطب لقوله عليه السلام من قال
لصاحبه صه والامام تخطب فقد اغا وعنه ابن مسعود انه سمع النبي
عليه السلام قرا اية وهو تخطب لم يسمعها من قبل فقال لا يا ايها النبي
جنبه متى نزلت الاية فلم يجبه فلما فرغ من الصلاة قال عبيد الله لا يا ايها النبي
لم تجبني فقال انك لغوث ومن لغا فلا صلاة له فذهبنا في ذلك الى رسول
الله عليه السلام فقال صدق اني من لغا فلا صلاة له وكان ابن عمر رضي الله
عنه يصلي الجمعة وامامه رجلان فقال احدهما لصاحبه متى يخرج القائل
فقال غدا فلما فرغ من الصلاة قال الذي اجاب اما انك فقد لغوت ومن لغا
فلا صلاة له وقال لصاحبه الذي بدا واما هذا فخمار والمعاد من قوله
يصلي الجمعة تخطب للجمعة فان سلم عليه رجل هل يرد السلام عن محمد رحمه
الله انه يرد بعد الفراغ من الخطبة وعن أبي حنيفة انه لا يرد وقال بشير
ابن غياث لا بأس بالرد في تلك الحالة قال الطحاوي رحمه الله يستحب للناس
الي ان يبلغ الامام الي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
فانه يصلي علي النبي عليه السلام في تلك الحالة تحقيقا لما مودبه وكان الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل يحجبه هذا القول وهو مروي عن أبي يوسف
في ظاهر الرواية لا يصلي بعد الفراغ من الخطبة ايضا عند أبي حنيفة وعند
يصلي فاذا اراد ان يكتب بعض ما يخشا قالوا ان كتب عن ظهر القلب يكره وان
كتب من الكتاب لا يكره وبعضهم قالوا يكره علي كل حال وهو الصحيح هذا
اذا دانس الامام اما اذا غاي عنه فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا
ليسكت وبعضهم قالوا يقرأ القرآن رجل صلى الفجر خلف الامام والامام
يقنت ليسكت ولا يتابعه وقال ابو يوسف يتابعه لانه مجتهد فيه لانه روي
عن النبي عليه السلام انه قنت في الفجر حتي فارق الدنيا وروى الربيع

ابن اشران النبي عليه السلام لا يزال يقنت في صلاة الفجر حتى لقي الله تعالى عن
البر من عاذب رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقنت في الفجر والمغرب
ثم ترك في المغرب وقنت في الفجر حتى قبض وروى انه قنت شهر ثم ترك فلما خلفت
الاثر فيه اشتبه الحكم والتلبس فصار الاجتهاد فيه مساع فيجب الاتباع
كما في تكبيرات العيد وكما لو اقتدي بمن ليس بسجد في السجود قبل السلام وما ادعى
انتساح هذا الحكم بما روي عن اشران النبي عليه السلام قنت في صلاة الفجر شهرا
ثم ترك والتكديك للنسخ وكذا روي عن ابي عثمان النهدي انه قال صليت خلف
رسول الله عليه السلام وخلف ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ولم ار واحدا منهم قنت في
صلاة الفجر فدل ان هذا منسوخ والاتباع في المنسوخ باطل بخلاف تكبيرات
العيد فان الاختلاف فيه في الاصل قائم وعليه يدور الفرق واذا لم يتابع ما اذا يصح
يصنع ما ذكر في الكتاب قال شمس الائمة السرخسي المقتدي اذا لم يتابع الامام
في القنوت الاحتياط في ان يقطع صلاته ثم يقضيها بعد ذلك تحررا عن مخالفة
الامام ومن الناس من قال ان الامام اذا قنت في شهر رمضان لا يتابع المقتدي
في ذلك كما لا يتابعه ههنا لان القنوت بمنزلة القراءة لما روي عن ابي ابن
كعب انه قال القنوت سورتان من كتاب الله تعالى والكلام شافعي للذهب
لا شفعوي المذهب والمؤيديات كتاب صنفه مكحول المنسوخ رحمه الله
في المواضع تصغير التولود قيل فيما قال بعض المشايخ في ان الاقتداء بشافعي
المذهب لا يجوز لانه يرفع يده عند رفع الرأس من الركوع ففسد صلاته
فكيف يصح الاقتداء به فيه نظرا لان فساد الصلاة عند رفع الرأس من الركوع
يرفع اليدين لا يمنع صحة الاقتداء في الابتداء لجواز صلاة الامام اذا كان
باب تكبير الاقتراح راجل اقتح الصلاة بالفارسية او قرأ القرآن
بالفارسية جازعند ابي حنيفة وقال لا يجوز وان كان لا يحسن العربية جاز
اجماعا رحمه الله في الكتاب في هذا انتصيص علي ان قراءة القرآن بالفارسية
لا تفسد الصلاة بالاجماع لانها لا لا تجزيه اي لا تكفيه ما اتى به من قراءة
القرآن وانما يحسن ذكر هذا اذا كان الصلاة جواز ذكر الشيخ الامام نعم الدين

المنسفي

المنسفي رحمه الله في زلة القاضي انما تفسد عندهما واجمعوا انه اذا امن بالفارسية
يجوز وكذلك اذا دح وسمي بالفارسية واما اذا اذن بالفارسية فلا يجوز في ظاهر
الرواية واذا البني بالفارسية لا شك انه يجوز علي قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف
روايتان وذكر الشيخ الامام الاستيحي رحمه الله انه يجوز بالاتفاق واذا قرأ
بلغة الهند او لغة الترك من اصحابنا رحمهم الله من قال انه لا يجوز اجماعا ولا يحسن
علي الاختلاف هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي **قوله** رحمه الله في الكتاب انه امر
بالنظم اي امر بالعبارات التي تشمل علي المصاحف والمراد بالمعني ما تدل عليه
هذه العبارة وبيان كون ما موردا بالنظم والمعني علي هذا التفسير قوله تعالى
فاقرأ ما تيسر من القرآن والمكتوب في المصاحف عزني كيف وان الله تعالى
اخبر ان المنزل عزني حيث قال انا انزلناه قرانا عربيا فثبت انه ما مور
بالنظم والمعني ولم يات بها واجوز حنيفة رحمه الله يقول القرآن كلامه تعالى
وهو اذلي غير محدث واللغات كل محرشة فالقرآن لا يكون عربيا ولا عجميا
انما اللغاه اداة بها يعد القرآن مقروط كالكتابة وانما هي دالات عليه وفيما
يرجع الي الاداة ولا افتراق بين العربي والعجمي بوضع ما قلنا قوله تعالى
وانه لفي زبر الاولين والدليل علي ان اسم القرآن ينتظم المعني دون النظم
فانه معجز في حق كافة الناس وعامة البرايا العرب والعجم في ذلك سواء علي
السواء ولو كان الاعجاز من حيث النظم لم يكن معجزا في حق العجم فان القرآن
كما هو معجز في حق العجم فكذلك شعرا مري القيس معجز في حقهم يدل ان
الاعجاز من حيث المعني يقتضينا قلنا انه اذا كان لا يحسن العربية جاز له القراءة
بالفارسية وما ليس بقرآن لا يصير قرانا بجهل من روي عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه انه كان يقرأ رجلا ان شجرت الرقوم طعام الاثيم وكان الرجل
لا تطيعه لسانه فكان يقول طعام اليتيم فقال عبد الله قل طعام الفاجر ثم
قال عبد الله ليس الخطا في القرآن ان يقرأ مكان العظيم الحكيم ولكن الخطا
ان يضع اية الرحمة مكان اية العذاب او اية العذاب مكان اية الرحمة ن

فعبده الله اعني المعني وسيل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عن هذه المسئلة بالاستغناء فقبل ما قول الشيخ الامام فيمن كتب جميع القرآن بالفارسية وقد جازت الصلاة به على قول ابي حنيفة رحمه الله فقال يجوز مقدار اثنين او ثلاث اما القرآن كله فيمنع عن ذلك اشد المنع واخاف على السائل ان يكون زنديقا او مجنونا يفعل به ما يفعل بالمجانيين وان كان زنديقا فدواه السيف وانما اجاب بهذه الصفة لانه بلغه ان زنديقا اتي والي خراسان وتقرب اليه وصار من خواصه فقال له اما تكتب لك جميع القرآن بالفارسية حتى تفهمه وكان غرضه من ذلك اعتياد الناس قراءة القرآن بالفارسية ويعطل المصاحف فلما وقف الامام الجليل على ذلك اجاب بما اجاب ومن العلماء من قال انما يجوز على قوله اذا كان اللفظ مطابقا للفظ والمعني بان فزما كان قوله تبارك وتعالى جزءا مما كسبا سواها فعلا وذكر ابو بكر الرازي رجوع ابي حنيفة الى قولها وهو الصحيح رجل افتتح الصلاة بلاء الله الا الله او بانه او بغيره من اسماء الله تعالى جاز وقال ابو يوسف لا يجوز الا بما ذكر في الكتاب لقوله عليه السلام تحنمها التكبير فلو جاز اقامة لفظ اخر مقامه انما يجوز بطريق القياس ولا سبيل اليه لان قوله الله اعظم في التعظيم دون قوله الله اكبر وهذا كان الافتتاح والتحرر بقوله الله اكبر اولى واحذر من تأمل معني قوله عليه السلام فيما يوتر عن ربه جل وعلا التكبير دجاي والعظة اذ اري انتقم لما قلنا وهما احتجا بقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي الله تعالى ذكر الله مطلقا فيجوز التحريم باي ذكر كان عملا بعموم اللفظ وعن مجاهد رحمه الله انه قال كان الانبياء عليهم السلام يفتحون الصلاة بلاء الله الا الله وشرايع من قبلنا قلزمنا على انها شريعة لنا ما لم ينسبوا التسخاها وهو اختيار الشيخ الامام ابي منصور لما تروي رحمه الله والتكبير التعظيم لغة قال الله تعالى وربك فكبر اي فعظم قال الله تعالى فلما راينه اكبره اي عظمته وقد تحقق التعظيم بعد الالفاظ ولو قال الله جاز عند ابي حنيفة ولا يجوز عند ابي يوسف ابو حنيفة رحمه الله اعتبر كون اسماء الله تعالى على الخصوص وابي يوسف رحمه الله اعتبر الاسم والصفة كذا ذكره شمس لا يمة السرخسي رحمه الله ولو قال اللهم اخلف المنيخ فيه

وهل

وهل الاختلاف بناء على ان الميم بدل من يا النداف كان معناه يا الله او بدلا عن قوله امناف كان معناه الله امناف اي اردنا بعضهم قالوا بالاول وهو اختيار البعضين وبعضهم قالوا بالثاني وهو اختيار الكوفيين فيصير بمثابة قوله اللهم اغفر لي وبه لا يصير شارعا اجاعا **قوله** رحمه الله في الكتاب لا التعظيم بالفارسية لا يكون مثل التعظيم بالعربية لان الله تعالى يحب لسان العرب ما لا يحب غيرها من اللسان لقوله عليه السلام اذا عني والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي ذكر صلى الله عليه وسلم في معرض الاثر وتفضيل لسان العرب على سائر اللسان رجل صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر والتطوع فقد نقص الظهر لانه نوي تحصيل ما ليس بحاصل والجواب في العصر في حق من لا يحافظ على الترتيب وان نوي الظهر فهي هي لانه نوي تحصيل ما هو حاصل وتطيرها ما لو باع شيئا بعشرة ثم باعه بعشرة هي الاول وبطل الثاني فان قيل الامام اذا حرر لصلاة الجنازة ثم جئ بجنازة اخرى فنوي الصلاة على الاولى والثانية وتحرم بقي في الاولى وان نوي تحصيل ما ليس بحاصل والمسئلة في الملبس وقيل له مما نحن بصدد نوي الاعراض عن الاولى والاقبال على الثانية ولا يتحقق ذلك الا بانتفاء الاولى وانتقائها اما ههنا فلم ينو الاعراض عن الاولى فبقي فيها كما كان اذا انتقم الثانية مع بقا الاولى واخرقا وذكر بن سملة رحمه الله ولو كبر بعد ما قال الامام الله ورفع من التكبير قبل الامام جازت صلاته والله اعلم **باب القراءة** **في الصلاة** القراءة في الصلاة في السفر سواء لان السفر عذر ظاهر على ما قيل المسافة مسافة والمخافة مخافة وله تاثير في التخفيف ولهذا سقط به شرط الصلاة وفي الحض يقرا في العجر بربعين او خمسين وكذلك في الظهر المسئلة الى اخرها واعلم ان الآثار قد اختلفت عن رسول الله عليه السلام في القادر والمكساي وجمهورهم استوفوا بين الروايات على وجوه فمنهم من قال الاربعون المكساي وما فوق ذلك الى اثنين للاوساط وما بين الستين الى المائة للمجهدين الذين يستأنسون بقراءة القرآن ولا يعتريهم سامة وملاك وتبرم واستنقال ومنهم من وقف من وجه اخر فقال يقرا ربعين اذا كانت الاي طولا ويقرا خمسين او ستين اذا كانت

مخافة
من الانتقام من صلوة
الى اخرى

متوسطة ويقرا ما بين الستين الى المائة اذا كانت قصارا ومنهم من رفق من وجه
 اخر فقال في الصيف يقرأ الدجيج لا يشتغال الناس بالزراعة والحراثة
 وفي الشتاء يقرأ ما بين الستين الى المائة وانه كان فيما بينهما يقرأ خمسين الى
 ستين ومنهم من وفق من وجه اخر فقال ان كان الامام حسن الصوت والقوم
 يلهثون لاستماع قرآنه يقرأ ما بين خمسين الى ستين وطوال المفصل من الجرات
 الى البروج والاولى من البروج الى لم يكن والقصار من لم يكن الى الاخر وانما سمي
 مفصلا لانهم كانوا يفصلون بين كل سورتين منها بالتكبير ومشاينا رحمهم الله
 استحسنوا قراءة المفصل لاستماع القوم وتعلمهم ويطول الركعة الاولى على
 الثانية في الظهر باطالة القراءة عند محمد وقال ابو يوسف وجهه انه يسوي
 بينهما وجه قوله ورود الاثار بالتسوية منها ما روي عنه عليه السلام انه
 قرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة ولنا فقهاء وروى عنه عليه السلام ايضا
 انه قرأ في صلاة الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وهل تاك حديث الغاشية وكل
 واحدة منهما قريبة من الاخرى وجه قول محمد رحمه الله ما روي ابن حميد عن
 رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام كان يطول الركعة الاولى في كل صلاة
 ولان اطالة الركعة الاولى على الثانية في صلاة النجوا كما كانت الحاجة الى التوقيف
 عن تنويع الجماعة لان صلاة النجوا تودي الى وقت نوم وغفلة وهذه بعينها
 متحققة ههنا اما في الصيف فانها تقام عند القابلة واما في الشتاء فلنقص
 الايام ومشاغل الانام بالمكاسب فتجب الاطالة رفقا بهم ثم تعتبر الاطالة
 من حيث الالهي اذ كان بينهما يقرأ في الاولى وبينما يقرأ في الثانية تفاوت
 من حيث الالهي اما اذا كان فيما بينهما تفاوت من حيث الطول والمقصود في
 التفاوت من حيث الكلمات والحروف ثم اختلف العلماء في مقدار ما يقع به
 الاطالة بعضهم قالوا ينبغي ان يكون تفاوت ما بينهما بقدر الثلث والثلاثين
 وفي الطحاوي قال ينبغي ان يقرأ في الاولى ثلاثين آية وفي الثانية عشرين
 آيات وعشرين هذان بيان الاولوية والاستحباب واما بيان الحكم في التفاوت
 وان كان فاحشا لا بأس به به ورد الاثر ويقرأ في العصر بعشرين آية

سوي

مطلوب
 من حيث الطول
 من حيث الالهي
 من حيث الكلمات والحروف

سوي فاتحة الكتاب لحديث جابر بن سمره رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قرأ في صلاة
 العصر في الاولى سورة البروج وفي الثانية والسماء والطارق وروى عن عزة من
 اصحاب رسول الله عليه السلام وروى عنهم انهم قالوا احذرنا قراءة رسول الله عليه السلام
 في العصر فوجدناها على النصف من قرآنه في الظهر وكذلك هذا في العشاء لقوله
 عليه السلام لمعاذ ائتاك انت يا معاذ بعد ان اشتكا فومنه الى رسول الله عليه السلام
 تطويل قرآنه في العشاء ان انت من سبع اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها ولا
 مقام في حال الكظة والامتلا وقتور الاعضا فالاطالة في مثل هذه الحالة
 يورث الملالة وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة وفي الوتر ما قرأ
 فهو حسن وروى عن النبي عليه السلام انه كان يوتر بتسع سور في الركعة
 الاولى انا انزلناه واذا انزلت والمهاكم وفي الركعة الثانية والعصر وانا اعطينا
 واذا وفي الثالثة قل يا ايها الكافرون وتبت وقل هو الله احد ولو قرأ في
 الاوليين في العاشرة سورة ولم يقرأ الفاتحة لم يقض في الاخرين وان قرأ
 الفاتحة وسهي عن السورة قضى في الاخرين قال شمس الائمة العلوي قال وفي
 كتاب الصلاة من الاصل احب الي ان يقرأ السورة فقد اشار الى الاستحباب
 ما اشار الى اللين واللين لا يجاب وعلي قياس ما روي عن ابي حنيفة ان قراءة
 الفاتحة في الاخرتين واجبة لو تركها ساهيا يلزم سجود السهو ليسهل
 الفرق لان الفاتحة كما هي واجبة في الاولين فكذلك في الاخرين فكان ما
 نعين اولي واخرى فاما في ظاهر الرواية فقراءة الفاتحة في الاخرتين غير
 واجبة في قول ابي يوسف ومحمد وابي حنيفة رحمهم الله في الظاهر واذا كان
 كذلك يجب ان يلزمه صرف ما شرع من الفاتحة في الاخرتين الى قضاها عليه
 كما قال في قضا الصيامات والصلوات هذا طعن الحسن ابن زياد رحمه الله
 في هذه المسئلة فقال لا حواء ان يقض الفاتحة دون السورة لان الفاتحة
 مشروعة في الاخرتين نفلا له فامكن الحرف الى ما عليه لانها لم تشرع نفلا
 والجواب عنه ان يقول ان تعيين الفاتحة انما وجبت لمخير الواحد بشرط ترتيب
 السورة عليها الا ترى انه متى نسي الفاتحة ثم تذكر قبل السجود لم يفته قراءة

جاء
 في نسخة

مطلوب
 من حيث الطول
 من حيث الالهي
 من حيث الكلمات والحروف



الفاتحة واعادة السورة وهذا الشرط قد فات ههنا لان بعض السورة قد امتنع باضافة
 الركوع والسجود اليها فاذا امتنع بعضها تحقق العجز عن مراعات شرط وجوب الفاتحة
 سقط الوجوب فلم يجب قضاؤها فاما السورة بعد الفاتحة انما وجبت قراتها
 بخبر الواحد ايضا بشرط ترتيبها على الفاتحة ووصلها بها وقد عجز عن الوصل
 وقدر على الترتيب ففي الوجوب فعليه القضاء قال شمس الامة هذا رحمه الله وقول
 محمد رحمه الله ويجهر ومن الناس من قال اراد به الجهر بالسورة لتقدم ذكرها
 ومنهم من قال اراد به الجهر بها وجه قول من يقول بالجهر بالسورة قراءتها
 ان السورة فاتت بهذه الصفة فتتقضي كذلك والفاتحة في محلها فتراعا صفتها
 وهي المخافتة وجه قول من يقول بالجمع بينهما جهر ان المخافتة بالمخافة
 في الاخرتين سنة لان قراتها سنة فكذلك صفة قراتها والجهر بالسورة واجبة
 لان قراتها واجبة فكذلك صفتها تكون ترك سنة المخافتة لرعاية وجوب
 الجهر اولى وهذا اولى من المخافتة بالمخافة والمجاهرة بالسورة لان المخافة
 بينهما في ركعة واحدة لم تشرع اصلا والجهر بالمخافة مشروع في كثير من المواضع
 فصار للجهر بالمخافة اولى من المخافتة وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا
 يقضي السورة اصلا لان لا سبيل الى الجهر بها لما فيه من تغيير الفاتحة
 ولا سبيل الى المخافتة بها لما فيه من تغيير السورة ولا سبيل الى الجمع
 بينهما جهر ومخافة لما فيه من المخالفة بوجوب الكف والامتناع والجواب
 ان الكف والامتناع يقتضيان الاخلال بالواجب والاثبات يقتضيان الاخلال بالسنة
 اولى وانما وضع محمد رحمه الله المسئلة في العتايمة ليعرف الجهر والمخافتة
 في الاخرتين رجل فانه العتايمة فصلها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر
 وان صلى وحده فافتقروا **رحمه الله** في الكتاب سنة الجهر احد الشيتين اما
 الوقت واما الجماعة لان الجهر بالقراءة انما شرع للحاجة الى الاعلام بالامانة فكل
 من يوم يلزمه الجهر بالقراءة سواء كان يصلي في الوقت او بعد انقضاء الوقت بدليل
 حديث ليلة التعمير بان النبي عليه السلام لما تحول عن ذلك الوادي الى واد
 اخر صلى الفجر وجهر فيها والذي يصلي بمسألة الانفراد ان كان يصلي في الوقت

تخير

تخير بين الجهر والمخافة اما المخافتة فلما قلنا ان الجهر لمكان الحاجة الى الاعلام ولم
 يوجد واما الجهر فلان احتمال اقتداء غيره ثابت فكان له ان يجهر وان كان يصلي
 بعد انقضاء الوقت خافت حتملا انه نفل احتمال اقتداء غيره اذ الاصل ان العتايمة
 في اوقاتها ولا يقال ان شرعية الجهر بالقراءة لو كانت لهذه الحاجة لشرع الجهر بالقراءة
 في عامة الصلوات لا فالفقير الجهر بالقراءة كان مشروعا في عامة الصلوات في بدء
 الاسلام عليهما روي عن النبي عليه السلام انه كان يجهر في الصلوات كلها الا ان الكفار
 كانوا يؤذونه ويلغون في قراته ويغلطون عليه علي ما قال تعالى وقال الذين
 كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن ولغوا فيه فنزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا
 تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا فترك الجهر في الظهر والعصر لانهم كانوا يؤذونه
 في هذين الوقتين وجهر في الفجر والمغرب والعشا لانهم في وقت المغرب كانوا
 مثل غائين في الماكل والمشارب وفي وقت الفجر والعشا كانوا في وقت غير الغائين
 فدل ان الجهر بالقراءة كان مشروعا في عامة الصلوات الا انه خافت بالبعث ومن
 باليا في ما اسلفنا انما اوله ان كان يجهر في الجمعة والعيدين لانهم اقلما ان يجهر
 لا يستطيعون فيها ما يستطيعون في غيرها من الصلوات فبقي كذلك وان زال
 المعنى الذي لا حله كانت المخافة بالقراءة كالرسل والاضطباع وانما قال **رحمه الله**
 بعد طلوع الشمس لانه اذا صلاها قبل طلوع الشمس لا يستحب الجهر بالقراءة لما في
 الجهر بالقراءة من اشتباه الامر على الناس انه يصلي صلاة الفجر وصلاة العشا
 ومثل هذا الاشتباه لا يتحقق بعد طلوع الشمس **وقوله** رحمه الله في الكتاب وادني
 المخافتة تحصيل الحروف لان تحصيل الحروف قراءة اذ القراءة عبارة عن جميع الحروف
 باللسان لانها اخذت من القرء وهو الجمع قال الشاعر ذراع عيطل اذا بكركمجان
 اللون لم يفرحينا والصحيح ما قاله الفقيهان **رحمه الله** تعالى يخاطب بها مخاطب
 العرب بعضهم بعضا والعرب اذا خاطبوا احدا بالقراءة لا يدبره مجرد تحصيل
 الحروف وانما يريد به تحصيل حروف يتناهي فيه اسباع النفس لانه بدونها لا يسمي
 قاريا وذكر في الصحاح جمع الرجل في خبره اذا لم يبينه ويقال مجتهد الكتاب اذا
 لم يبين حروفه امساق قرا من المعصوف صلواته فاسدة عند ابي حنيفة وقالا صلا

في الظاهر والظاهر
 مدون غير ما

جائزة وجه قولها ما روي ان ذكوان ام عايشة رضي الله عنها في رمضان وكان
يقرا من المصحف وانما وضع المسألة في الامام لورود النص في الامام ولانه ما مور
بقراءة القرآن وقد قرأ فيجوز وكان حمل المصحف لا يوجب الفساد فانه حمل ما هو
اقل منه لا يوجب الاثر في ان رسول الله عليه السلام كان يصلي وامامة بنت ابي
العاص علي عاتق يعنها اذا سجد ويرفعها اذا قام وكذلك النظر وقلب الاوراق
عمل قليل فلا يوجب الفساد غير انه يكره لما فيه من التشبه باليهود ولا يكره ما كانوا
يفعلون كذلك وقد نهى عن التشبه بهم ما روي عن النبي عليه السلام انه قال غزوا
الشيب ولا تشبهوا باليهود وفي رواية ولا تشبهوا باليهود ولكن خالفوهم وروى
عنه عليه السلام ان دخل عليه جماعة واسنانهم قلم فقال ما لكم تدخلون علي قلما
استاكوا ولا تشبهوا باليهود والمقح جمع اقل وهو من اصغرت اسنانه وابو حنيفة
رحمه الله يقول في تاويل الحديث علي احد الطريقتين الاخرى ان ذكوان كان
لا يحسن القرآن عن ظهر القلب فكان يستظهر خارج الصلاة مقدرا ما يقرا في
الصلاة والدليل علي صحة هذا التاويل ان هذا الصنيع مكروه ولا يظن بعائشة
رضي الله عنها الرضا بما هو مكروه **رحم** لا يخفى شيئا من القرآن ويمكنه القراءة
من المصاحف لو صلى بغير قراءة يجوز وهذا حجة لا يبي حنيفة ولكن الظاهر من
مذهبها انها لا يسلان هذه المسألة وهذه المسألة ذكرها الحاكم في المختصر ويكره
ان يوقت بشي من القرآن لشي من الصلوات لما فيه من هجران الباقي قال ابن عباس
رضي الله عنه ليس شيء من القرآن يمجوز ولا النبي عليه السلام قال في صفة
القرآن لا ينفقه ولا يشتان معناه لا يحقر القرآن ولا يخلق ولا يشان معناه
لا يصير كالشئ البالي والمواد بالتاقيت تعيين بعض القرآن ليقرأ في بعض
الصلوات عينا يجوز ان يقرأ سورة السجدة وهل اتي في كل جمعة وفي شرح الطحاوي
انما يكره ذلك اذا لم يعتقد الجواز بغيره واما اذا اعتقد الجواز بغيره ولكنه
يقراه لانه ايسر عليه واسهل فلا يكره **أ**مي صلي يقوم قارئين ويقوم
اميين فصلاتهم فاسدة وقالا صلاة الامام ومن يكون مثل حاله جائزة
لانه معذور صلي ممن به عذر ومن لا عذره وصار هذا كالعارضي اذا

اقتدي

اقتدي به الكاسي والعارضي تجوز صلاة العرارة ولا يقال ان الامي مهمنا قدر ان
نجعل صلاته بقراءة بواسطة اقتديا القاري فان النبي عليه السلام قال من
كان له امام فقرأته له قراءة لانا نقول المقررة علي القراءة بهذه الوسيلة لا
تقدح في الجواز لان الامي اذا صلى وحده وهناك قاري يصلي تلك الصلاة تجوز
صلاة الامي وان قدر ان يجعل صلاته بقراءة بواسطة الاقتدا او بحنيفة رحمه
الله يقول ان الامام ترك القراءة مع المقررة عليها فلا يجوز لان قراءة الامام له قراءة
وقوله ان المقررة علي هذا الوجه لا تقدح في الجواز قلنا لا نسلم واما المسألة
التي استشهد بها قلنا ذكر ابو حازم ان علي قيا س قول ابي حنيفة لا تجوز
صلاته وهو قول ماكر رحمه الله وبعد التسليم لم يظهر هناك من القاري عذره
في اذا الصلاة بالجماعة فلا يعتد به فادرا الخلاف ما نحن فيه والكاسي وكثر
كالابن والثامر والا فلا يستقيم لانه متعدد امام قرا في الاولتين فسبته
الحديث ثم قدرا ما في الاخرتين فسدت صلاتهم وكذلك اذا قدمه في التشهد
وهو قولهما وعن ابي يوسف انه لا تفسد صلاتهم لان فرض القراءة صار مودعي
وجه ظاهر الرواية ان القراءة فرض جميع الركعات لان كل واحدة منها صلاة
وقد قال عليه السلام لا صلاة الا بقراءة الا ان القراءة الموجودة في الاوليين
تقدر موجودة في عامة الركعات غير ان التقديم انما يصح في حق القادر لا في
حق العاجز وان قدمه بعد ما قعد قدر التشهد من المشايخ من قال انه
علي الخلاف المعروف في الاثنا عشرة ومنهم من قال لا تفسد عند الكل وهو الصحيح
واقترنا الامي بالآخرى لا يجوز وعلي العكس يجوز امام حصر في قراته
فقدم غيره اجزاه عند ابي حنيفة وقال لا يجوز وحصر بكثر الصلوات
وبعض الحما في هذا المقام لحن لا يبي حنيفة رحمه الله ان الحصر اغلب من الحدث
فلان يجوز في الحصر كان اولى واخري وجه قولها ان القياس ياتي جواز
الاستخلاف الا اذا تركناه بالسنة والسنة وردت في الحديث فانما يقاس
الحصر علي الحدث اذا كان في معناه من كل وجه وليس كذلك لو جهين او اكثر
احدهما ان الطهارة شرط لجميع الصلاة والقراءة شرط لبعضها والثاني انه لا جواز

للمصلاة بدون الطهارة والمصلاة جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة مما يجري فيه
 النيابة بخلاف الطهارة رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقرأ فيها شيئا فقصي
 ركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف يقضي اربعاً قال شمس
 الأئمة الحلواني رحمه الله قيل ان قول أبي يوسف راجع الى من تحرم التطوع بنوي
 اربعاً ثم افسدها في رواية يلزمه الادعاء دون ما زاد عليها وفي رواية يلزمه الزيادة
 عليها اذا قرأها فكذا هذه الرواية روي عنه انه رجح فقال يلزمه الاركان
 مثل قول أبي حنيفة ومحمد فاذا هذه مسألة مبتدأة وهي ثمانية مسائل احدا
 هذه والثانية اذا قرئ في احدي الاولتين واحدي الاخرتين والثالثة اذا قرئ
 في الاولتين والرابعة اذا قرئ في الاخرتين والخامسة اذا قرئ في الثلاث الاول
 والسادسة اذا قرئ في الثلاث الاخر والسابعة اذا قرئ في احدي الاولين
 والثامنة اذا قرئ في احدي الاخرتين والاصل في جميعها ان اخلا الاولتين
 او احديهما لا يقطع التخرمة عند أبي يوسف فيصحبنا الشفع الثاني عليه فان
 قرا في الشفع الثاني صح هذا الشفع وعليه قضاء الشفع الاول وعند محمد رحمه
 الله اخلا الاولتين او احديهما عن القراءة يقطع التخرمة فلا يصح البناء عند أبي
 حنيفة رحمه الله اخلا الاولتين يقطع التخرمة كما هو قول محمد واختلفت الروايات عنه
 في اخلا احدي الاولتين عنها روي محمد رحمه الله انه لا يقطع كما هو قول أبي يوسف
 وروي بشر بن الوليد وعلي بن الجعد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة انه يقطع محمد
 رحمه الله جعل القراءة ركنا أصليا لأنه لا جواز للمصلاة دونها أبو يوسف جعلها ركنا زائدا
 لأن للمصلاة جواز حقيقة بدليل جواز صلاة الامي والاخرس والمفتدي ولأنه لو قدر
 على القراءة دون الاركان لكانت الصلاة ولو كان على عكس هذا يلزمه ما وجدناه
 رحمه الله يقول ان القراءة ركن أصلي من حيث انه لا يجوز اخلا الصلاة عنها ممن
 يقدر عليها أما بواسطة أو بغير واسطة وزايد من حيث انه يجري فيها النيابة
 والشيء اذا اتخذ به دليلا لا يعمل بهما بقدر الامكان فمن حيث انها ركن زائد فالا احديها
 عنها لا يمنع الشروع في الثاني ومن حيث انها ركن أصلي فالا وهما مع الشروع في الثاني
 توفيراً على الدليلين حكما بقدر الممكن ولا يصح بعد صلاة مثلاً هذا اللفظ منقول

مسألة صلى اربع ركعات ولم يقرأ فيها شيئا

مسألة لا تصلح صلوة مثلاً وتغير

عن عمرو بن عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وقد يروي هذا مرفوعاً
 الى رسول الله عليه السلام وله تفسيرات اربع أحدها ما ذكر في الكتاب والثانية
 انه زجر عن تكرار الجماعة برسواس يعتربه بعد الفراغ منها والثالثة انه نهى عن
 تكرار الجماعة كما يفعل اصحاب الحديث والرابعة ما قيل ان هذا حكم ظهر عقيب
 سبب وهو ما روي في قصة ليلة النعريس ان النبي عليه السلام لما تحول من
 ذلك الوادي الى واد آخر ودعا بما فاء وترا ولا ثم صلى صلاة الفجر بجماعة فقال
 له اصحابه او نقضي هاتين الركعتين في وقت هذه الصلاة من اليوم الثاني فقال
 عليه السلام ان الله تعالى ينهاكم عن الربو فلا يامركم به لا تصلي بعد
 صلاة مثلها معناه ان الثانية اذا قضيت لا تقضي من اليوم الثاني في وقت
 تلك الصلاة والله اعلم **باب ما يكره من العمل في الصلاة**
 لا بأس بقتل العقرب في الصلاة لقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم
 في الصلاة واراد بهما الحية والعقرب وروي ان عقرباً لدغ رسول الله عليه السلام
 في الصلاة فلخذ النعل ووضعها عليه وجعل يدرسه حتى قتلها فلما فرغ من
 الصلاة قال لعن الله العقرب لا تنالني نبيا ولا مصليا وفي رواية لا تنال مصليا
 ولا غير ثم دعا بما دمل وحالها بالتراب ولطخ به ذلك الموضع ذكر العقرب ههنا ولم
 يذكر الحية قال الفقيه ابو جعفر انما يذكر الحية لانه يحتاج فيه الى التمييز فان
 الحيات منها ما يكون من سواكن البيوت ومنها ما لا يكون وما يكون من سواكن البيوت
 يكون جنيا فلا يباح قتله لقوله عليه السلام اياكم والحية البيضاء فانها من الجن
 وفي غير الصلاة على قول من يقول لا يحل قتله الا بعد الاعتذار والاعتذار بان
 يقول خل طريق المسلمين فان أبي حنيفة يذيق قتله والطحاوي رحمه الله يقول انه
 فاسد من قبل ان النبي عليه السلام اخذ عليهم العهد والميثاق ان لا يظفروا
 انفسهم في صور الحيات لامنته فاذا اظهروا فقد نقضوا العهد فيباح قتلهم
 يدل عليه ما روي عن النبي عليه السلام انه قال اقتلوا الطغيتين والابتر
 وكوكنتم في الصلاة فانما ساء ما هم من ذنابهم وقول عليه السلام اذا
 الطغيتان ابي الحية ذا الخطين علي ظهره كالحصيتين والخوصمة وروى النحل

باب ما يكره من العمل في الصلاة
 لا بأس بقتل العقرب
 في الصلاة
 واذا اراد بهما الحية والعقرب
 وروي ان عقرباً لدغ رسول الله عليه السلام
 في الصلاة فلخذ النعل ووضعها عليه
 وجعل يدرسه حتى قتلها فلما فرغ من
 الصلاة قال لعن الله العقرب لا تنالني نبيا ولا مصليا
 وفي رواية لا تنال مصليا ولا غير
 ثم دعا بما دمل وحالها بالتراب ولطخ به ذلك الموضع
 ذكر العقرب ههنا ولم يذكر الحية
 قال الفقيه ابو جعفر انما يذكر الحية لانه يحتاج فيه الى التمييز
 فان الحيات منها ما يكون من سواكن البيوت ومنها ما لا يكون
 وما يكون من سواكن البيوت يكون جنيا فلا يباح قتله
 لقوله عليه السلام اياكم والحية البيضاء فانها من الجن
 وفي غير الصلاة على قول من يقول لا يحل قتله الا بعد الاعتذار
 والاعتذار بان يقول خل طريق المسلمين فان أبي حنيفة يذيق قتله
 والطحاوي رحمه الله يقول انه فاسد من قبل ان النبي عليه السلام
 اخذ عليهم العهد والميثاق ان لا يظفروا انفسهم في صور الحيات
 لامنته فاذا اظهروا فقد نقضوا العهد فيباح قتلهم يدل عليه ما روي
 عن النبي عليه السلام انه قال اقتلوا الطغيتين والابتر وكوكنتم في الصلاة
 فانما ساء ما هم من ذنابهم وقول عليه السلام اذا الطغيتان ابي الحية
 ذا الخطين علي ظهره كالحصيتين والخوصمة وروى النحل

والحبة مجوزة ذكرها ولذا قال ذا ولقي ما يكون في مشيئة استواء الانبياء ما يكون
في مشيئة التواقيت انما يباح قتل العقرب والحبة في الصلاة اذا لحاق الاذي
اما اذا كان لا يخاف فيكره هكذا روي عن ابي حنيفة قال بعض ما يجنبنا قتل
العقرب دون الحبة لان قتل الحبة لا يكون الا بضربات قال شمس الائمة الغريبي
قيل هذا اذا امكنه قتل الحبة بضربة واحدة كما فعله رسول الله عليه السلام في
العقرب فاما اذا احتاج الى معالجة وضربات فليست قبل الصلاة والظاهر ان لكل
سواء لان هذا عمل رخص فيه للمصلي فنزل منزلة المشي بعد الحدث والاستقام
اليد والتواضوع عن محمد رحمه الله ان المصلي يقتل القملة ولا احب ان يرفنها
وايها فعمل لا بأس به وقال ابو حنيفة لا يقتلها ولا يدفنها ويكره عد الاي
والنسيج في الصلاة وكذا عدد السور عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
لا بأس به وهذه المسئلة ايضا مختلف فيها بين التابعين كان ابراهيم
النجدي رحمه الله يكره ذلك وكان محمد بن سيرين رحمه الله لا يري به بأسا
وكان يعدها بشماله وجهه قول من يقول بالاجابة ما روي عن النبي عليه السلام
انه قال الفضل بن عباس رضي الله عنه الا اعطيك الا انحكك قال الفضل حتى
ظننت انه عليه السلام يعطيني شيئا من المال فقلت نعم يا رسول الله قال صل
اربع ركعات وسبع بعد فراغك يعني من القراءة خمس عشرة وفي الركوع عشرا امره
بالاعداد ولا يمكنه ذلك الا بالاعداد وعنه عليه السلام انه قال للمسورة سألته
عن النسيج اعدته بالانامل فانهن مسشكات مستنطقات يوم القيمة ولا ي
حنيفة ان الصلاة مبناها على الوقار والقرار قال عليه السلام قاروا في الصلاة
وعن بعض الصحابة انه من رجل وهو يعبت بالحيت في الصلاة فقال لو خشع
قلبه لخشعت اعضاؤه وروي عنه عليه السلام مثله ثم عند ابي حنيفة انما
يكره العد بالاصابع او بالخيوط فاما الخرز فاختلف المشايخ فيه على قوله ومن
المشاخ من قال لا خلاف في المكتوبة انه يكره وانما الخلاف في النوافل ومنهم من
قال لا خلاف في النوافل انه لا يكره وانما الخلاف في المكتوبة وعن الفقيه ابي
جعفر رحمه الله انه قال وجدت رواية عن اصحابنا انه يكره فيها رجل

كرهية عقوبات النسيج
في الصلاة

ظن

ظن انه احدث يخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبال الصلاة لانه فارق مكان
الصلاة من غير عذر ومضرة وذلك مفسد للصلاة لما اسلفنا تقرير بان الصلاة
مبناها على القربة والسكون وكذا الوضوء يخرج من المسجد لكنه استخلف لانه عمل
كثيرا ما اذا لم يخرج ولم يستخلف احدا فذلك تفسد صلاته قياسا لانه لم يترك
القبلة الا عن ضرورة فتفسد صلاته وصار هذا كالموطن انه لم يمس براسه او كان
مقيما فزاي سرا بافظنه ما فانصرف ولم يخرج من المسجد في الاستحسان لا تفقد
لان هذا الخراف عن تاويل وكذلك لا يوجب الاستقبال كما لو تحقق ما خايل وهذا
لان التاويل الغاسد ملحق بالتاويل الصحيح كما قلنا في البغاة فانهم الحق ابايل
العدل في الاحكام وان وارفع قرحهم في الامام بخلاف ما ذكر من المسائل لانه
لو تحقق ما خايل يلزمه الاستقبال ولا يلزم عليه هذا ما لو خرج من المسجد
فانه يلزمه الاستقبال فان كان انصرافه عن تاويل لا نقول للمسجد مع ثبانه
اكتافه وتباعدا طرفه كمكان واحد لما عرفت من اتحاد السجدة بالتلاوات المتكررة
في اطراف المسجد وزواياه فيمكن اعتبار الموضع منه في اماكن متفرقة موحدا
في مكان واحد باعتبار الحاجة والضرورة وهذا لان الموضع في فصل الخروج
شيان اثنان احدهما اختلاف المكان والثاني استدبار القبلة حتى يروي
عن محمد رحمه الله انه قال ان كان باب المسجد الى القبلة لا يستقبل لفقد
الاستدبار ولو استخلف القوم الامام فسدت صلاة القوم لا الامام ولو صلى في العوائد
والبراري ينظر ان يصلي فريدا وحيدا يعتبر موضع سجوده وكذا عيونه وشماله ووراءه
وان كان يصلي جماعة فان لم يجاوز الصفوف لجبرانه انتهى اليه واخرها بني استحسانا
وان يقدم امامه وليس بين يديه بنا ولا سترة ان تقدم مقدارا لو تاخر جاوز
الصفوف استقبال وان كان اقل من ذلك بني وان كان بين يديه بنا او سترة اذا طوّر
استقبل وعن محمد انه لا يستقبل في هذه الصورة حتى يتقدم مثل ما لو تاخر
جاوز الصفوف رجل يصلي ركعة تطوعا راكبا بايما ثم نزل يدي ولو كان على العكس
استقبل **قوله** رحمه الله في الكتاب في الفرق بينهما ان احرام الراكب انفق مجزأ
للركوع والسجود لا موحدا واحرام النازل انفق مجزأ للركوع والسجود لا موحدا

واحرام النازل انعم وجبا فكان الالتزام بصفة الكمال والملازمة بصفة الكمال المتبادر
بصفة النقصان وفي الاول كان الالتزام بصفة النقصان والاداء بصفة الكمال فيجوز
ولا يقال ان القول بالبناء يودي الي بنا القوي على الضعيف وهذا يجوز كما لم ينعقد اذ يصلي
بالايما ثم استطاع الاركان لا يجوز له البناء خزانة قلنا لا لان القول بالايما من المربيع
دون الايما من الركبان لان الايما من المربيع يدل عن الاركان لان البدل في العبادات اسم لما يصلا
اليه عند عوز غيره والمربيع اعجزه من غيره عن الاركان فكان الايما به لا عن الركبان بل عن
الركوب عن الاركان لانه يمكن الانتصاب على الركبان فيكون ذلك منه قياما وكذلك
يمكن ان يخرج ركبا وساجدا ومع هذا الشارع اطلقه بالايما فلا يكون الايما بركبا فكان
قويا في نفسه لما يجرى لا يجوز البناء اذا خرج ركبا لا ثمركب او اركب قيل له اما اذا ركب
فان الركوب يحتمل كثير وانه قاطع للتحننمة واما اذا ركب فلان الدليل يابح جواز
الصلاة ركبا لان سير الدابة يضاف الي ركبتها فيتحقق الاداء في اماكن مختلفة
وحينئذ يتحقق الاداء في حالة المشي وهذا لا يجوز الا ان الشرع جعل الاماكن المختلفة
كمكان واحد لمكان الحاجة الي قطع المسافة وصياغة ما يستعجبه في سفره
عن التوي والتلف فلو قطع فاكلا يحصل له هذه المقاصد فالتحريم نازل لا يحصل له
هذه المقاصد فالتحريم نازل لا دليل استغنايه عما ذكرنا ولا يجوز له البناء واذا
تقصه الامام بعد ما تعد قدر التشهد او حدث متعدا وخلفه مسبقا فقد
صلاة المسبوق عند اي حنيفة وقال لا تقصد صلاة المسبوق واجمعوا
انه لو تكلم او خرج من المسجد لا تقصد صلاته وجه قولهما ظاهر وهو القياس
علي السلام والكلام والخروج عن المسجد وجه قول اي حنيفة رحمه الله ما روي
عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اذا رفع الامام راسه من
السجدة الاخيرة وقعد قدر التشهد ثم احدث فقد تمت صلاته وهذه من خاتمة
من هو مثل حاله فلو لا ان صلاة من ليس مثل حاله تقصد لم يكن التحصير من هو
مثل حاله لاتمام الصلاة معني وفائدة غاية ما في الباب ان هذا الاحتجاج بالمفهوم
ولكن الاحتجاج بالمفهوم يجوز كذا ذكر شمس الائمة السرخسي في السير الكبي
وقال بني محمد رحمه الله مسائل السيرة على الاحتجاج بالمفهوم والي هذا مال الخفاف

نازلا

لان القنفذ مفد والكلام
قانع كالردة والعلاق فان الرد
مفد والعلاق قانع

رحمه الله

رحمه الله وبني عليه مسايل الحيل والفقه في ذلك ان الحدث العمد يقطع التحننمة ولا
ينهيها لانه ليس من موجبات التحننمة وكذلك القهقهة بل هما من محظورات التحننمة
بخلاف السلام لانه من موجبات التحننمة لان المعني من كون موجبا لها كونها مائتا
به بعدها ظاهرا اما بصفة الاتصال بها او بصفة الانفصال عنها كالحلق في باب
الاحرام والسلام بهذه المثابة بخلاف الحدث العمد والقهقهة لان كل واحد
منهما لا يباح في كل مكان والقهقهة لا يباح اصلا لانه معصية واما الكلام فلانه
قاطع من وجه منهي من وجه ولان الكلام يشبه السلام لاشتمال السلام على
معني ما فيه كلام الناس لما فيه من كافي الخطاب ولهذا لو كان في خلال الصلاة
تفسد الصلاة ولا يشبه السلام من حيث ان السلام مشروع في الصلاة في الجملة
الاتراه كيف كان مشروعا في التشهد وكلام الناس غير مشروع في الصلاة اصلا
فمن هذا الوجه يشبه الحدث واذا شبه الحدث من وجه ووفرنا على الشبهين
فاظهرنا شبه لانه في حق المسبوق لمكان الافتقار الي البناء فظهرنا شبه للقطع
في حق الامام لمكان الاستغناء عن البناء والخروج من المسجد من موجبات التحننمة
عليما ذكرنا من التفسير لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض يودع
الفرق ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله قالوا ان المقتدي بعد سلام الامام وكلامه
بعد ما تعد قدر التشهد يسلم وبعد ما قهقه او احدث متعدا ان كان قبل تقيد
الركعة بالسجدة تفسد وان كان بعد ذلك لا تفسد لا استحكام الانفراد بالتقيد
وان كان خلف الامام من ادرك اول الصلاة الا انه لم يتمها بعد اما بعارض النعم
او الحدث وهو المسمى باللاحق فصلااته فاسدة في رواية ابي سليمان رحمه الله
وفي رواية ابي حفص رحمه الله لا تفسد والصحيح رواية ابي سليمان **باب**
سجدة التلاوة رجل تلا اية السجدة خلف الامام والقوم لم يسجدوها ما داموا فيها
اجلعا واذا فرغوا يسجدوها عند محمد وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله لا يسجدون
وجه قول محمد رحمه الله ظاهران السبب قدح وهو السماع لقوله عليه السلام
السجدة علي من سمعها والماتع قد زال وهو اختلاق المقتدي علي امامه وجه قولهما
ان السبب الوجوب حصل من هو محجور عليه اذ الحجر عبارة عن سلب الولاية الا

تري انه يقال صبي محجور عليه وعبد محجور عليه والمراد بكون كل واحد منهما مسلوب
الولاية وبيان تحقق المحجور على هذا التفسير منع الشارع اياه عن مسمى القراءة وتنفيذ
قراءة الامام عليه الاتري انه لا يجوز له قراءة ما دون الآية كما لا يجوز له قراءة آية
تامة وروي عن عدة من اصحاب رسول الله عليه السلام ان من قرأ القرآن خلف
الامام كسرخ اسنائه ومن المشايخ من قال بفساد صلواته ولا كذلك الجنب والمريض
لانها منهيان غير محجور عليهما بدليل اباحة قراءة ما دون الآية لهما على ما ذكره
الطحاوي رحمه الله قال شيخ الاسلام المعروف بجواهر زادة وشيخ الائمة الشريفي
رحمهما الله الجنب غير ممنوع عن قراءة القدر الموجب للسجدة وهو ما دون الآية
فيجب سجدة التلاوة بتلاوتها والنهي مفسر بالمنع قال **الشاعر** ابراهيم بن عيسى
فانهم اعني غيرها فاذا انتهت عنه فانت حكيم لانه عن خلق وتاتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم فالمحجور اثره في منع اعتبار السبب والنهي اثره في تحريم
الفعل دون ترك الاعتبار فان قيل قال رحمه الله في الكتاب سبب الوجوب
حصل لمن هو محجور عليه فلا يعتد بحكمه وانه ليس كذلك بدليل ان العبد المحجور عليه
اذا تناول عن غيره في بيع ماله وباع يعتد وكذلك اذا باع مال غيره بغير امره يعتد
موقوفه على اجازة صاحب المال وان حصل السبب فمن هو محجور عليه وكذلك الصبي
المحجور عليه على هذا قيل له اما الاول فلا نسلم ان سبب الوجوب حصل لمن هو
محجور عليه وهذا لانه اذا تناول عن غيره زال حجره عما تناول به فيما لا يضره مولا
واما الثانية فلان المراد من قوله لا يعتد به ان يعتد به عليه حكم لازم وانه كذلك في
حق تلك الصورة فلا يرد ان نقصا وان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة لزمته قيل
هو قول محمد رحمه الله ولكن كان قول الكل فالفرق لهما ان يقول المحجور ثبت في حقهم
لاستلزام الاداء الامام على الامام زمان الوجوب وكذلك الرجل الذي لا يشركهم
في الصلاة وان سمعوها من رجل ليس معهم في الصلاة سجدوا اذ فرغوا لان السبب
تحقق من غير محجور عليه فان قيل وجب ان يسجدوا قبل ان يفرغوا لان سبب الوجوب
السمع وانه وجد في الصلاة قيل له نعم السماع وجد في الصلاة لكنه حصل
بناء على التلاوة وانها وجدت خارج الصلاة ولهذا كان التالي اما ما للمسمع فيجب

اداءها

اداءها خارج الصلاة فان سجدوها لا تجزئهم ولكن لا تفسد صلاتهم اما لا تجزئهم
فلانها ليست بصلاتيية وغير الصلاتيية لا تؤدي في الصلاة لان ما وجب خارج الصلاة
فالانسان ينهي عن ادائه في الصلاة فيتمكن النقصان بادائها في الصلاة وما وجب
بصفة الكمال لا يتأدي بصفة النقصان واما لا يفسد بها صلاة فهو قول ابي
حنيفة وابي يوسف وعند محمد يفسد وهذا الاختلاف بناء على ان السجدة الواحدة
هل يتقرب بها الى الله تعالى ام لا عند محمد رحمه الله يتقرب بها الى الله تعالى
ولهذا كان سجود الشكر قربة عنده وعندهما لا يكون قربة ولهذا لو زاد ركوعا
او قياما لا تفسد صلاته عند الكل لان كل واحد منهما لا يتقرب به الى الله تعالى
وان قرأها الامام فسمعها رجل ليس معه في الصلاة ان لم يدخل فيها سجدها
لوجود السبب ممن هو اهل فان قيل قد قلتم ان السماع بناء على التلاوة والتلاوة
وجدت في الصلاة فكانت السجدة واجبة في الصلاة وما وجب في الصلاة لا يجب
اداءه خارج الصلاة فقد وقع في الذي ابيتم قيل له السماع وان كان بناء على
التلاوة ولكن الوجوب على السماع بالسمع لان النبي عليه السلام رتب الوجوب
على السماع فكان واجبا بالسمع الا انه واجب بالتلاوة من وجه من حيث ان
السمع بناء عليها والدليل يقتضي ان ما لا يكون واجبا في الصلاة من كل وجه لا
يجوز ادائه في الصلاة تخراعا عن تمكن النقصان في الصلاة وهذه السجدة لم تجب
في الصلاة من كل وجه فلا يجب ادائها في الصلاة وبهذا وقع الانفصال عما
ذكرنا في المسئلة الاولى ان السماع بناء على التلاوة والتلاوة وجدت خارج الصلاة
فلا يجوز ادائها في الصلاة لانها واجبة بالتلاوة من وجه فلا تكون واجبة
بالسمع من كل وجه ولا يكون ادائها في الصلاة ولا يقال بان اذا دخل مع
الامام في هذه الصلاة ان لم يسجدها الامام يتابعه او سجدها فكان ينبغي ان لا
يتابعه لان ما وجب عليه من السجدة ليست بصلاتيية والسجدة متى لم تكن
صلاتيية لا يجوز ادائها في الصلاة لا يقال هذا لاننا نقول تلك السجدة وان لم
تكن صلاتية لكنها صارت صلاتية بالافتراء لان الافتراء اثر في تخصيص غير
الواجب واجبا وفي تخصيص الواجب غير واجب الاتري ان الفتوة على راس

الركعتين واجبة على المسافر والاقتداء بالمقيم لا تبقى واجبة وكذلك اذا تحرم للاربع
 تطوعا يلزمه ركعتان لا غير وهو اذا اقتدي بمن يصلي الظهر يلزمه الاربع حتى
 لو افسدها يلزمه قضا الاربع عندنا وكذلك لا خريان بحسبان على المسافر لا اقتدا
 بالمقيم في الوقت والدليل يقتضي ان يكون المشرع به حق الامام شرعا في حق المقتدي
 اذا لم يكن بخلافها هو المقصود مما ياتي به الامام بخلافه عن الاختلاف على الامام
 بوضوحه انه اذا تلاية السجدة خارج الصلاة ثم تحرم الصلاة واعادها نفي
 السجدة صلاتية حتى يسقط بتركها فيها فالتى وجبت خارج الصلاة اذا صارت
 صلاتية بالتلاوة في الصلاة فلان تصير صلاتية بالاقتداء وتاثير الاقتداء في
 الاستتباع اقوي كان اولي واحري **قوله** رحمه الله في الكتاب اذا دخل فيها بعد
 ما سجد الامام لم يكن عليه ان يسجد بها لانها صارت موداة بادرار تلك الركعة
 وانما تصير موداة بادرار تلك الركعة لوجهين احدهما ان السجدة انما وجبت
 بالتلاوة في تلك الركعة وتلاوة الامام ثابتة عن تلاوة المقتدي في تلك الركعة
 فكذلك سجدة الامام تنوب عن سجدة المقتدي في تلك الركعة لان هذه
 السجدة نتيجة التلاوة فكانت ملحقه بها لا تترى ان القعدة الاخيرة ترفع
 بالعود الى سجدة التلاوة ولكونها نتيجة التلاوة فكانت ملحقه بها واذا كانت
 ملحقه بها كان حكمها حكمها والاشكال على هذا من وجهين احدهما ان السجدة
 لو كانت ملحقه بالتلاوة لثابت سجدة الامام عن سجدة المقتدي اذا كان
 مقتديا بالامام زمان سجود الامام والثاني ان المقتدي مأمور بالسجدة
 محجور عليه في التلاوة ولو كانت السجدة ملحقه بالتلاوة لكان محجورا عليه
 في السجدة كما كان محجورا عليه في التلاوة والجواب اما الاول فلان المقتدي
 مأمور بالتباعد الامام فيما لا يقع الاتباع اخلا بالماضي به من جهة الامام
 فيجب الاتباع فيه فالجواب انه يجب الاتباع بصنع موجود من جهته بعد
 الاقتداء والجواب عن اشكال الثاني ان المقتدي انما يحجور عليه في التلاوة
 لما فيها من الاخلاق بواجب الاستماع والسجود لا يحل بواجب الاستماع
 فلا يكون محجورا عليه فيه والوجه الثاني وهو الاصل في هذا الجنس من

المسائل

المسائل ان كل ما لا يمكنه ان ياتي به من الركعة في الركوع نحو القراءة وقنوت الوتر
 والقيام فبادراك الامام في الركوع من تلك الركعة يصير مداركا لذلك والسجدة
 بهذه المثابة وكل ما يمكنه ان ياتي به من الركعة في الركوع كتكبيرات العيد
 فبادراك الامام في الركوع من تلك الركعة لا يصير مداركا لذلك واما اذا ادرك
 الامام في ركعة لم يسجد فيها الامام فقال شمس لا يمتد السجدي رحمه الله في
 الكتاب ان المقتدي لا ياتي بها ايضا لانها صارت صلاتية ولم يزد على هذا
 ولعل تغدير هذا انها صارت صلاتية حال كونه مقتديا بالامام ولم يات
 بها الامام حال كونه مقتديا به فلا ياتي بها لانه لو اتي بها لا يخلو اما ان
 ياتي بها حال كونه مقتديا بالامام او حال قيامه اليه قضا ما سبق به
 لا سبيل الي الاول لما فيه من الاختلاف على الامام وامكان الانتماء
 به ما فات بصنع من جهته بعد ان كان مقتديا به ولا سبيل الي الثاني لانه
 منفرد فيما يقضي وما وجب في حال الاقتداء لا يجوز اذاه في حال الانفراد
 والسجدة واجبة لان ايات السجدة كلها دالة على وجوب اشتغال البعض
 على الامر بالسجود واحتوا بعضها على الوعيد الشديد على تركه وانفراد
 بعضها على استنكاف الكفرة عن السجود والتخويز عن التشبه بهم واجب
 وذلك بالسجود وانتظام بعضها الاخرى عن فعل الملايكة وانتسابهم
 لازم وهذا عندنا وقال ان في سجدة التلاوة غير واجبة لما روي
 عن عمر رضي الله عنه انه قال انما امر بآية السجدة فمن سجد فقد امانا
 واحسن ومن لم يسجد فلا اثر عليه وعنه رضي الله عنه ايضا انه تلاية
 السجدة على المنبر وسجد ثم تلاها في الجمعة الثانية فتشدد الناس للسجود
 اي تاهبوا فقال اما انهم لم تكتب علينا الا ان نشا وفي بعض الروايات
 قال علي رضي الله عنه اي هيئتكم انهم لم تكتب عليكم الا ان نشا ولنا ما روي
 عن علي رضي الله عنه انه قال عزائم القرآن اربع السجدة السجدة
 وحكم السجدة والنجم واقرأ باسم ربك والعزائم الواجبات قال عليه السلام
 ان الله تعالى يحب ان يوفي برخصه كما يحب ان يوفي بعزائمه اي

واجباته رجل قرأ آية السجدة مرارا في مجلس واحد يكفيه سجدة واحدة كما
 لأن السجدة مبنيها على التداخل لوجهين أحدهما ما روي أن جبريل عليه
 السلام كان ينزل بآية السجدة على رسول الله عليه السلام وكان يكررها
 مرارا وكان رسول الله عليه السلام يسجد سجدة واحدة وكذلك حديث عبد
 الرحمن التلميذ دليل على هذا فالآية لا تقتضي السجدة الواحدة عرف بهذا النص
 وهذا النص في آية واحدة في مجلس واحد فبقي ما عداه على ما يقتضيه القياس
 والثاني إذا اجتمعنا على أن السبع إذا تلا آية السجدة تكفيه سجدة واحدة
 وقد تحقق في حقه سببان أحدهما التلاوة والثاني السماع وكل واحد
 منهما سبب برأسه لقوله عليه السلام السجدة على من تلاها وعلى من سمعها
 والآخر إذا تلا آية السجدة تلازمه وغير الثاني إذا سمع تلازمه ولو لم يكن منها
 على التداخل للزمه سجدتان عملا بالسببين ولأن الإنسان يحتاج إلى تكرار آية
 واحدة إما للتعليم والتحفيز أو للتعلم والتخفيف أو للموعظة والانتعاظ
 فلو قلنا بالتكرار والتعدد خرج الناس وضائق الأمر عليهم وموضع الضيق
 والخرج مستثناه عن قواعد الشرع وإذا كان مبنيها على التداخل فنقول
 التداخل في السبب لا في الحكم وفي الضرر في الحكم لا في السبب ومثله
 هذا تظهر فيمن تلا آية السجدة وسجد ثم تلاها ثانيا لا يلزمه أخرى
 وفي الحد إذا زاد أو حذر ثم تلاها ثانيا وهذا عند استنوا التلاوة
 في السببية وأما إذا اختلف مجلس التلاوة والتحدى مجلس السامع تكرر الوجوب
 على الثاني وكذلك على السامع عند بعض المشايخ لكون السماع على التلاوة والعجيب
 هو الاتحاد ولو كان على العكس تكرر الوجوب على السامع بلا خلاف وفي التسدية
 والدياسة والسباحة والانتقال من غصن إلى غصن اختلاف المشايخ والعجيب
 هو التعدد وإن كان يسجد في حوض أو غدير له حد معلوم يكفيه سجدة واحدة قالوا
 فيه فخر وفي زوايا البيت والجامع يكفيه سجدة واحدة ويكره أن يقرأ السورة
 في الصلاة أو غيرها ويدع آية السجدة لما فيه من إيهام القرآن وترك سنة
 القراءة فإن السنة أن يقرأ السورة على نحو ما قال عليه السلام لبلال أيضا عنه

إذا

إذا قرأت السورة فأقرأها على نحوها ولا بأس باختصار السجود في غير الصلاة
 معناه أن يقرأ آية السجدة من بين السور لما فيه من الإقبال على السجود
 ثم قال أحب إلي أن يقرأ قبلها آية أو آيتين تحزرا عن إيهام الفصل فإن قيل كيف
 يقال هذا وقد روي عن أبي بن كعب أنه كان يصلي إذا دخل رسول الله ودعا
 فلم يجبه فقال رسول الله عليه السلام ما منعك أن تجيبني إذا دعوتك أما
 تدري أن الله تعالى يقول يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم
 قال كنت في الصلاة يرسل الله فقال رسول الله إلا أني كنت بسورة أنزلت
 علي ليس في التوراة ولا في الإنجيل والزبور مثلاً فقال نعم فقال لا يخرج من
 المسجد حتى أخبرك بمر شغلته وقد عني فلما قام ليخرج وجعلت أمشي معه
 وراحت نفسي لعله لنسي عني فلما خرج أحدي رجله قلت السورة التي
 أوعدتني يرسل الله فقال ما ذا أتقر في صلاتك قلت أم الكتاب قال نعم
 أيما هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيت ليس في التوراة ولا
 في الإنجيل ولا في الزبور مثلاً وفي هذا التفصيل قال شمس الأئمة الخميني
 في كتاب الحيل في الجواب عن هذا ما رواه النبي عليه السلام من تفصيل آية
 أو سورة على غيرها في الثواب عند التلاوة فإن القرآن كله كلام الله غير
 محدث ولا مخلوق ولا تفاوت بين السور والآيات في هذا ولكن يجوز أن يقال
 إن التاريخ ينال الثواب على قراءة سورة لا يناله على قراءة سورة أخرى بيان
 أن يقرأ سورة الإخلاص يستحق من الثواب ما لا يستحق بقراءة سورة ثبت
 من حيث إن في قراءة سورة الإخلاص قراءة القرآن والافترار بوحدة آية الله
 تعالى والشأن عليه بما هو أهله وفي قراءة ثبت قراءة القرآن ولكن ليس فيه
 ما بيننا من المعاني وما نقل من هذا الباب من الآثار نحو ما روي من قرا
 سورة الإخلاص ثلاث مرات فكأنما ختم القرآن ومن قرا سورة الكافرون
 فكأنما قرأ مع القرآن فتناوب على ما بيننا وأيد ما قلنا اتفاق العمل على
 تعيين الفاتحة للقراءة في كل صلاة عند بعضهم واجبا وعند بعضهم
 فرضا **باب** السهر رجل صلى الظهر خمسا وقعد في الرابعة



بناقذري

مطلوع
اول صلاة
على النبي

ابتداء مشروعية
الوضوء

قدر التشهد طعن علي محمد في قوله صلى الله عليه وسلم لا يكون خمسا قيل
في الجواب عنه ان محمد رحمه الله ما قال ما قال من تلقا نفسه بل قيل ابا
منيرة رضي الله عنه فيما قال حيث روي عن النبي عليه السلام انه صلى الظهر
خمسا وانما جاز ذلك باعتبار ان اكثرها ظهر فكان بمنزلة قوله رحمه الله الي
انه صلى الظهر خمسا وانما جاز ذلك باعتبار ان اكثرها ظهر فكان بمنزلة قوله
تعالى الخ اشهر معلومات وانما ذكر محمد رحمه الله الظهر دون غيرها من الصلوات
لوجوه احدها انه احب افتتاح الكتاب بمثلته له فيها نص وهي ذات فروع وهي
اول مسلة في الجامع الصغير على ترتيبه والثاني انها اول صلاة فرضت على
النبي عليه السلام كان على حرافاته حين بل عليه السلام وقال يا محمد قضا واسجد
لربك فقال ابن لما فرض جبر ايل بخناحه على راس الجبل وظهرت عين فواره فتوا
رسول الله عليه السلام وصلي ركعتين فكان وقت قيام الظهر وكانت الصلاة اذ
ذاك ركعتين وحكي شمس الائمة للحلواني عن استاده القاضي الامام ابي علي النسفي
عن استاده الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله في هذه الحديث انه عليه
السلام غسل وجهه ويديه لا غير ثم زيد في الوضوء واقر عليه التيمم
اي مسلة الكتاب فنقول فانه يضيف اليها اخري ثم تشهد ثم يسلم ثم
يسجد سجدة السهو ثم تشهد ثم يسلم ولم يذكر انه يسلم تسليمته واحدة قبل
سجود السهو او يسلم تسليمتين بعضهم قالوا يسلم تسليمته واحدة من تلقا
وجهه واليه اشار القندوري فانه قال يكبر بعد سلامه الاول وتخس ساجدا
وهو قول مالك وهكذا روت عائشة وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنهما
عن رسول الله عليه السلام وذكر شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده رحمه الله
انه لو سلم تسليمتين لا يسجد سجدة في السهو وقال بعضهم يسلم تسليمتين قال
شمس الائمة السرخسي رحمه الله وهذا صحيح لان قول جمهور العلماء وكبار الصحابة
عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم والاخذ برواية كبار الصحابة اولي فانهم
كانوا يولون رسول الله عليه السلام علي ما قال عليه السلام ليبيني منكم اولوا
الاحلام والنبي وكانت عائشة رضي الله عنها فيصف النساء وسهل بن سعد

كان

كان من الصبيان فيحتمل انهم لم يسلم لان عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض
من الاولى ولم يذكر محمد رحمه الله ان الصلاة على النبي والدعوات يوتي بها في القعدة
قبل سجود السهو والقعدة بعده ذكر الكرخي رحمه الله انه يوتي بها في القعدة بعد
سجود السهو والطحاوي يشي الي ان يوتي بها في القعدتين ومن المشايخ من قال يوتي
بها في القعدة قبل السجود عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعلي قول محمد
رحمه الله يوتي بها في القعدة بعد السجود وبناء على ان سلام من عليه السهو يخرج
عن حرمة الصلاة عندها وعندة لا يخرجها واعلم بان سجود السهو واجب على
قول ابي الحسن الكرخي رحمه الله استدل بالامام قال محمد رحمه الله اذا سجدت امام
وجبت علي الموت ان يسجد ووجهه انه شرع جبر النقصان العبادة فكان
واجبا كدما الجبر في باب الحج وغيره من اصحابنا رحمهم الله كان يقول انه سنة
استدل بالامام قال محمد رحمه الله ان العود الي سجود السهو لا يرفع التشهد ولو
كان واجبا لكان رافضا للتشهد كسجدة التلاوة ولانه شرع بترك بعض
السنن والخلف لا يكون فوق الاصل كذا ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا اذا قيد
الخامسة بالسجدة فان لم يقيد لها عاد الي القعدة وسلم لان اصابة لفظ السلام
واجب عندنا ولا يسلم قايما كما هو لان السلام حالة القيام في الصلاة المطلقة غير
مشروع ومع ذلك لو سلم قايما تفسد صلاته لان لما فقد قدر التشهد تمت صلاته
لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه اذا قلت هذا
او فعلت فقد تمت صلاتك وكذا روي عن النبي عليه السلام انه قال اذا رفع المصلي
راسه من اخر السجدة وقعد قدر التشهد فقد تمت صلاته وانما يلزمه اضافة
ركعة اخري اذا قيد الخامسة بالسجدة لان الركعة الواحدة لا يتطوع بها النبي
عليه السلام عن النبي اوهي تصغير البتة وهي مقطوعة الذنب وعن ابن مسعود
رضي الله عنه ما اجزأت ركعة قط وقد صح شروعه فيها لجواز بنا النفل على الفرض
ولاسبيل الي ابطالها فيضيف اليها اخري تحذف عن ابطالها قال شمس الائمة
السرخسي رحمه الله ذكره ههنا انه يضيف اليها ركعة اخري وذكر في كتاب الصلاة
عليه ان يضيف اليها اخري لان كلمة علي كلمة ايجاب والزام غير ان هذه الرواية